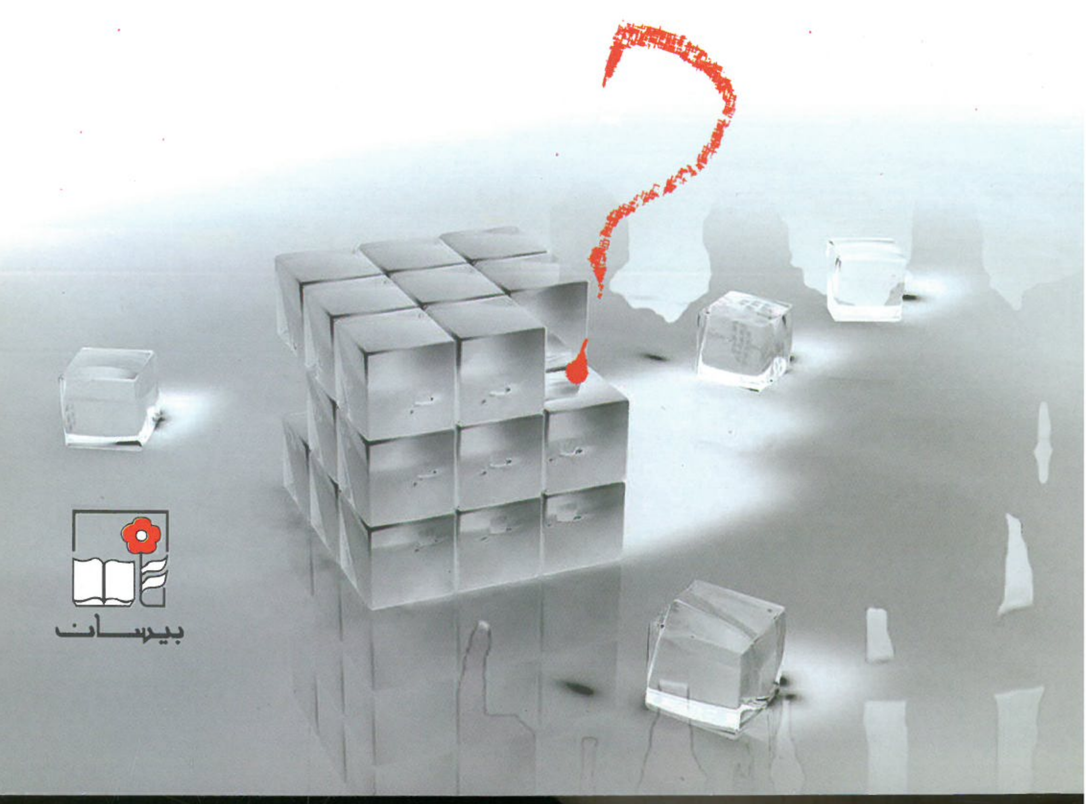
د. هدى رزق

صناعة النخب السياسية في لبنان

1992 - 2009

(ظروف، قوانين ونتائج)



د. هـدى رزق

صناعة النخب السياسية في لبـنان

1992 ـ 2009

(ظروف، قوانين ونتائج)



بيسان

• اسم الكتاب: صناعة النخب السياسية في لبنان 1992 ـ 2009
• تأليف: د. هدى رزق
• الطبعة الأولى: أيار (مايو) 2011م

• الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام
ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
تلفاكس: 351291 ـ 1 ـ 961
E-mail: info@bissan-bookshop.com
Website: www.bissan-bookshop.com

مدخل

مَنْ حَكَمَ لبنان بعد اتفاق الطائف الذي تكمن اهميته في كونه «اتفاقاً» جاء بتسوية مرحلية كان لبنان في أشدّ الحاجة إليها لإنهاء حال الحرب، ولإعادة السلطة إلى الشرعية الدستورية لتأكيد وحدته بعد طيّه مشاريع الفدرلة والتقسيم؟

فتح الاتفاق باباً أمام احتمالات التغيير لكنه لم يشكل آخر المطاف، هل كان السبيل إلى محاولة إعادة بناء السلطة السياسية على قواعد مختلفة، وهل تمّ تطبيق بنود هذا الاتفاق الذي ارتكز على بعض التعديلات في دستور 1943 للوقوف على مساوئه أو لتبيان حسناته؟ ولا يزال مضمون هذا الاتفاق مثار طعن وتحفّظ من قبل معظم القوى والفعاليات السياسية التي عجزت بمعظمها، ان لم يكن جميعها، عن بناء دولة مؤسسات قادرة على النهوض بالوطن. هل يعود الأمر إلى كون هذا الاتفاق كرس الطائفية بدلاً من محاولة استغلال النتائج الكارثية للحرب الطائفية والعمل على إنتاج دستور يراعي المواطنة في سبيل النهوض بلبنان ليصبح دولة مؤسسات؟ لعل الفرصة كانت سانحة من أجل إعادة البناء على قواعد مؤسسية غير طائفية. لكن اتفاق الطائف انتزع صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني وسمح بنقلها إلى مجلس الوزراء مجتمعاً؛ بيد أن قوة النفوذ والمال السياسي سيطرت على البلاد، وعوضا عن بناء دولة مؤسسات وفصل

السلطات، تحولت السلطة إلى ما سُمي بـ«الترويكا» التي قادت البلاد أول ثلاث سنوات وراهنت على السلام في المنطقة بعد مؤتمر مدريد ووعدت اللبنانيين خيراً جرى التعبير عنها بوفاق سعودي ـ سوري، حيث كانت سوريا مؤتمنة على الأمن، وسلّم الاقتصاد إلى الحريري. لكن تعثر هذه المفاوضات قاد البلاد إلى صراعات داخلية حول من رأى بأن السلام بعيد، وآخر اقتنع بأن السلام لا زال قاب قوسين أو أدنى لا محالة.

أعاد فشل المفاوضات لبنان إلى مرحلة تميزت بلا سلم ولا حرب عبَّرت عن نفسها بمقولة تعايش هانوي وهونغ كونغ. استمرت هذه الحالة التي عبَّرت عن توجّهات إقليمية تمحورت حول حلف سوري ـ إيراني داعماً لعمليات حزب الله في الجنوب ضد الاحتلال الإسرائيلي من جهة وحلف مصري ـ سعودي ـ بغطاء امريكي من جهة أخرى سعى إلى محاولة تعويم السلام. كانت سوريا موكلة بحفظ الأمن والسلم الأهليين في لبنان وبتأمين وضمان حصة السعودية في الحكم عبر الرئيس الحريري، وكانت محادثات السلام قد كبحت حزب الله عن العمل العسكري، لكن الضربة القاضية أتت من إسرائيل، مما أعاد خلط الأوراق في المنطقة من جديد، الأمر الذي أعاد إنتاج ظروف لحروب جديدة. في ظل هذه المعطيات المحلية والاقليمية جرت الانتخابات النيابية لدورات ثلاث.

موضوعنا يدور حول صناعة النخب في لبنان 1992 ـ 2009 والظروف التي احاطت بولادة القوانين الانتخابية والنخب التي تم انتاجها بموجب هذه القوانين. فالقوانين الإنتخابية تعتبر الوسيلة الفضلى لاصطفاء النخب السياسية، ما هي الظروف التي ساعدت على اصطفاء النخب السياسية الجديدة منذ الطائف إلى اليوم وعلى أية أُسس تم بناؤها؟ من هي النخبة الحاكمة التي رافقت التطورات السياسية وساهمت إلى حد ما في صنعها؛ كيف تمّ اختيارها؛ وعلى أية معايير؟

إذا كانت الديمقراطية هي من ثوابت النظام السياسي في لبنان، فهل راعت

القوانين الانتخابية هذه المبادئ؟ أم أنها راعت طبيعة النظام الطائفي ومصالح الزعامات السياسية والطائفية، والاتفاقات الإقليمية والدولية التي أطلقت يد سوريا لتنظيم الاختلافات في لبنان وما لبثت أن عادت عن قرارها ووفرت الظروف المؤاتية لطردها ووضع اليد مباشرة على لبنان؟

لقد تمت إعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي عبر اتفاق الطائف، ولم تكن الطائفية وحدها محور التعامل في التنظيم والإدارة والحكم بل أصبحت المذهبية جزئاً لا يتجزأ منها، الأمر الذي أدّى بالفرد إلى اللجوء إلى جماعته الطائفية أو المذهبية والالتصاق بها الامر الذي جعل هذا الانتماء قاعدة أساسية. فالولاء أصبح أكثر فأكثر معقوداً للمرجعية الدينية السياسية لكونه أقوى من الولاء للدولة التي تشكّل الطرف الأضعف في هذه التركيبة السياسية. لذلك كان وجودها شكلياً عبر مؤسسات كانت تحمل قبل الحرب الأهلية الحد الأدنى من مقومات الوجود الفاعل. لم تفلح النخب التي حكمت لبنان بعد الحرب الأهلية بإعادة إنتاج الدولة، بل أبقت على الدولة ـ المزرعة التي استظلت هذه القوى ـ النخب في ظلها منذ الحرب الأهلية واضافت اليها شركاء جدداً عملوا على ابتكار قاعدة لتثبيت نظام المحاصصة.

القسم الأول

النخب السياسية والقوانين الانتخابية

الفصل الأول

مفهوم النخبة والمشاركة السياسية

على الرغم من مرور أزيد من نصف قرن على ظهور نظرية النخبة كأهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، غير أنه لا يزال هناك الكثير من اللبس والغموض يُصاحب هذه النظرية ويوقع المتعامل معها في لبس وحيرة خصوصاً من جهة علاقتها بكل من الاوليجاركية والديمقراطية، وكذلك في العلاقة القائمة أو المفترضة ما بين النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية.

تعدّدت التعريفات اللغوية والاصطلاحية للنخبة السياسية، حيث ترتبط النخبة بتحليل آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع أو بشكل آخر علاقة القوّة بين الحاكمين والمحكومين.

فالنظرية الماركسية أثّرت على مفكري النخبة الأوائل، إذ ترى أن عقل النظام السياسي لا يكون إلا انطلاقاً من تحليل الواقع الطبقي للمجتمع والنظر إلى الحاكمين كتجسيد لهيمنة طبقة على بقية الطبقات، أي النظر إلى الصراع السياسي كانعكاس للصراع الطبقي. بينما النظرية الديمقراطية تقول بحكم الشعب بالشعب وتحليل النظام السياسي باعتباره نسقاً مفتوحاً أمام جميع الأفراد، بحيث يمكن لكل مواطن أن يكون حاكماً أو محكوماً انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص الذي تُتيحه المجتمعات الليبرالية.

إلا أن نظرية النخبة تشكّك بصحة كلتا النظريّتين، وتبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقاً من حقيقة الوجود الدائم لقلّة (نخبة) حاكمة وأغلبية محكومة، ولعل اكتشاف هذه الحقيقة يُعد خطوة أساسية في بلورة علم الاجتماع السياسي، وهذا ما أشار إليه رانسمان Runciman، في كتابه العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية[1] حيث سلط الأضواء على نظرية النخبة، موضحاً دور منظري النخبة في تأسيس علم الاجتماع السياسي بقوله: «كما ندين لماركس وفيبر اللذين أسهما في تأسيس علم الاجتماع السياسي، فهناك أربعة مفكرين آخرين لعبوا دوراً هاماً في بلورة مفهوم النخبة وأبرزهم على الإطلاق: موسكا، باريتو، مشيلز وميلز، إذ كان لكل منهم موقفه المتميز، إضافة إلى بوتومور[2].

ولكن السؤال الذي يُطرح دائماً، ما هي النخبة؟ وهل اتفق منظرو النخبة على معنى واحد لها؟

ربما كانت دراسة بوتومور[3] حول النخبة والمجتمع من أهم الدراسات التي حاولت أن تفجّر الكثير من الأسئلة حول نظرية النخبة، ولكن سنبدأ أولاً باستعراض تعريفات المفكرين الأربعة حول مفهوم النخبة. بالنسبة لباريتو مفهوم النخبة عنده يذهب إلى أولئك الذين يتفوّقون في مجالات عملهم المختلفة، من خلال ما سمّاه (مباراة الحياة) حيث يذهب إلى أنه بالإمكان قياس درجات تفوّق الأفراد في مجال عملهم. إلا أن هذا التعريف للنخبة يتّسم بالاتساع لأنه يُقرّر ظاهرة طبيعية معروفة وهي عدم المساواة في القدرات المادية أو الذهنية بين الأفراد، وهذه حقيقة عرفتها وتعرفها كل المجتمعات الإنسانية، وتقرّ بها حتّى الشرائع السماوية، لذا فإن باريتو استدرك الأمر وانتقل إلى تعريف ضيق يربط ما

---

(1) Runciman, W.: **Social Sciences and Political Theory**. Cambridge University Prss, 1963.

(2) Runciman, W: **The Ruling Class**. New York, 1939

(3) بوتومور، **النخبة والمجتمع**، ترجمة جورج جحا. المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1972، ص 5.

هو سياسي بما هو اجتماعي. فقام بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية، وهؤلاء الذين يُمارسون الوظائف هم (النخبة السياسية) والتي يقوم بتقسيمها إلى (نخبة حاكمة) و(نخبة غير حاكمة)، والنخبة الحاكمة عند باريتو ليست بحاجة لدعم وتأييد الجماهير لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها. وهذا الطرح يباعد ما بين نظرية النخبة والديمقراطية.

أما موسكا، فإنه ينطلق من أن كل المجتمعات تنقسم إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة، الأولى أقلية بيدها كل مقاليد الأمور والمناصب السياسية والثانية أغلبية، منقادة وليست صانعة قرار سياسي. ويفسّر موسكا أسباب الهيمنة والسيطرة الممارسة من الأقلية على الأغلبية إلى قوّة تنظيم الأولى ووجود دافع واحد وهدف واحد تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظّمة ومشتّتة. إلا أنه يؤكّد على أهمية اعتماد الأقلية على موافقة أو رضى الجماهير. وهذا الطرح يُقرّب ما بين نظرية النخبة والديمقراطية.

أما بالنسبة لروبرت ميشلز، فإنّه لم يستعمل كلمة Elite بل تحدّث عن الاوليغارشية، حيث إنطلق من تحليل عمل الأحزاب السياسية، ليكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدّد طبيعة عمل التنظيمات بدءاً من الحزب إلى الدولة. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فقد انتقد ماركس لكونه لم يلتفت إلى حقيقة أن الديمقراطية تؤدّي إلى الأوليغارشية، فهو يرى أن التنظيمات وإن كانت تنشأ نشأة ديمقراطية فإنها تتحوّل بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلّة من الأفراد وهذا هو حال الدولة الحديثة. فحيث إن الديمقراطية تحتاج إلى تنظيم، وهذا التنظيم يحتاج بالتالي إلى أقلية منظّمة التي من خلال موقعها في مركز القرار تسعى إلى الاستحواذ على السلطة.

أما رايت ميلز، فقد ربط النخبة بالقدرة على التحكّم بموقع اتخاذ القرار، فالنخبة هي تلك الجماعة التي تحتكر مواقع قيادية في الإستراتيجية العامة، ويرى

أن النخبة هي نتاج للبناء المؤسساتي في الدولة، وحيث إن المجتمع الذي قام ميلز بدراسته هو الولايات المتّحدة الأمريكية التي تتحكم فيها مؤسسات ثلاث هي المؤسسة العسكرية، الشركات الكبرى والجهاز السياسي، إذاً نخبة المجتمع الأميركي تتشكّل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات.

يرجع بوتومور في كتابه النخبة والمجتمع، ظهور كلمة (النخبة) إلى القرن السابع عشر كوصف للسلع ذات الجودة والتفوّق، بينما في علم الاجتماع فهي تدل على فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية أو الطبقات العليا في المجتمع.

ويستعرض بوتومور العديد من الكتابات التي اهتمت بمسائل القوّة السياسية وخاصة النخبات الحاكمة، موضحاً نقاط إختلافها مع تعريفات المفكرين الأوائل لنظرية النخبة. إذ يستعرض تنظيرات المفكرين النخبويين ويلاحظ تعدّد التسميات ما بين النخبة السياسية والنخبة الحاكمة، الطبقة الحاكمة، نخبة القوّة. ويقول متّفقاً مع ميلز إن هذا التعدّد يدعو إلى إيجاد مصطلحات دقيقة مميّزة غير التي إستلهمت سابقاً. لذا، فتعريف بوتومور للنخبة هي فئة اجتماعية عظيمة مما يجعلها جديرة بأن يكون لها اسم خاص مميّز.

لذا، نُلاحظ أن تعريف بوتومور يرسم هرماً نخبوياً داخل المجتمع في قمّته الممارسون للسلطة السياسية أو من يُسمّيهم (النخبة السياسية)، وفي قاعدته نخبة المجتمع، أي كل الفئات ذات الوظائف المتميّزة، وفي وسطه تلك الفئة أو الأقلية المنبثقة من النخبة الاجتماعية التي تشترك بالحياة السياسية وتدخل في صراع مباشر للوصول إلى السلطة السياسية، والتي يُسمّيها (الطبقة السياسية). غير أن هذه الطبقة تحوي أشخاصاً يكوّنون نخبة لوقت معيّن، أي غير ثابتين ويمكن أن ينزلوا ليصبحوا من الطبقة السياسية أو حتى عناصر عاديين في النخبة الاجتماعية. فإذا بوتومور ميّز بوضوح بين النخبة السياسية بالمفهوم السابق ومن يعتبرهم (طبقة سياسية)، فيقصر عضوية النخبة السياسية بالممارسين الفعليين

للسلطة. أما الناشطون سياسياً، من أحزاب المعارضة والنقابات، والجمعيات ورجال الدين والمثقّفون، فهم يدمجون في إطار الطبقة السياسية. فإذا كلمة Elite تعني بأنها أقوى مجموعة للناس في المجتمع، ولها مكانتها المتميّزة[1].

بعد هذه التعريفات التي أدلى بها هؤلاء المفكرون لا بد لنا من الغوص أكثر عن كيفية تحليل مفهوم (النخبة) بشكل أعمق. ففليغريدو باريتو، العالم الإيطالي، يعتبر في كتابه «العقل والمجتمع» بأنه لدى الأفراد تبايناً في القدرات والمواهب والإستعدادات، ولهذا قسم المجتمع إلى فئتين إعتماداً على المواهب والقدرات التي تميّز البعض عن البعض الآخر. وهذا التقسيم الأولي هو تقسيم اجتماعي لا يختص بالنشاط السياسي فقط، بل يشمل كل مجالات النشاط الإنساني. وهو تقسيم يقوم على أساس طبيعي ويشكّل ظاهرة اجتماعية تعكس واقع التباين بين البشر. وحتى يُقرّب باريتو الصورة إلى الأذهان أعطى مثالاً عن إجراء مباراة بين أفراد المجتمع كل في مجال نشاطه، مثلاً مباراة بين المهندسين وبعضهم البعض والفلاحين والأطباء والسياسيين. ثم إعطاء نقاط للمتفوّقين، إذ يُعطى الأفضل درجة (10) ودرجة (صفر) لمن هو بالفعل غبي وأبله. هذا على المستوى الاجتماعي. أما على المستوى السياسي فيرى باريتو أن كل المجتمعات تنقسم إلى قسمين: (النخبة) من جهة وعامة الناس أو (اللانخبة) من جهة أخرى.

القسم الأول، ويعنى بها الأقلية ذات التفوّق والإمتياز، حيث يرى باريتو أن هذه النخبة تسعى لتوظيف تفوّقها لممارسة التسييد على اللانخبة وقيادتها. وفي سعيها هذا، يصل جزء منها إلى الحكم ويُسمّى الصفوة الحاكمة، وهم أفراد النخبة الذين يُمارسون السلطة السياسية، وجزء آخر يبقى خارج السلطة، وهي الصفوة غير الحاكمة وهم وإن كانوا لا يُمارسون السلطة السياسية، فإنهم

(1) Laswell, H: **The Comparative Study of Elites**, 1952

يحملون رواسب النخبة الحاكمة، ومؤهلون للارتقاء إلى مصاف النخبة الحاكمة. وهذا ما يحدث بالفعل من خلال ما سمّاه باريتو (دورة النخبة).

هذا التحليل النخبوي عند باريتو يتعارض مع النظرية الماركسية والنظرية الديمقراطية، التي تقول بأن السلطة السياسية أو من هم في الحكم يُجسّدون مصالح الطبقة المسيطرة في المجتمع. بينما تقول الثانية بالمساواة بين الأفراد وبحكم الأغلبية. أما نظرية النخبة، فتقول بحكم الأقلية ذات التفوّق سواء كانت تعبّر عن مصالح الأغلبية أم لا.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه، هل النخبة الحاكمة مغلقة على نفسها ومنقطعة الصلة بالنخبة غير الحاكمة من جهة وباللانخبة من جهة أخرى؟ أم بينهما قنوات تواصل واتصال؟ هذا التساؤل يُجيب عنه باريتو فيما سمّاه بدورة النخبة، إذ يعتبر أن كل المجتمعات الإنسانية بما فيها الديمقراطية تنقسم إلى أقلية تحكم وتشيد وتملك مراكز القوّة في المجتمع، وأغلبية محكومة، الأولى تنتمي إلى الطبقات العليا في المجتمع، والأخرى تتشكّل من الطبقات الدنيا. ولكنّه أيضاً يعترف أن ما بين النخبة الحاكمة واللانخبة علاقة ما، حيث أنه يمكن لأفراد من النخبة السياسية أن يصبحوا أعضاءً في النخبة الحاكمة إما بالقوّة، وهذا ما يدفعهم إلى اللجوء إلى القوّة للحفاظ على مواقفهم، أو من خلال ما سمّاه بدورة النخبة، أي إحلال نخبة محل أخرى أو صعود أفراد من الطبقات الدنيا إلى النخبة الحاكمة بالتحولات التي تطرأ على الخصائص النفسية لأعضاء النخبة، حيث يفقد هؤلاء بعض الرواسب التي كانت تمنحهم الحماس والفعالية. وفقدان هذه الرواسب يؤدّي إلى فساد النخبة. في المقابل تتراكم رواسب التفوّق والفعالية لدى أفراد من الطبقة الدنيا، مما يؤهلها للوصول إلى السلطة، ويحدث تغيراً على مستوى النوع. فالمجتمع يفرز في كل مرحلة نخبة تعبّر عن المصالح المهيمنة أو الغالبة في المجتمع. فظهور هذه النخب الجديدة يردها إلى عوامل القوّة. فالأفضلية والتميّز للنخبة الجديدة لا تقوم على كونها هي الأصلح، بل

لأنها تملك المفاتيح المؤهلة للوصول إلى السلطة، إضافة إلى لجوئها إلى القوّة للحفاظ على موقعها السياسي. مضيفاً أن السبب المباشر لبروز مؤشرات الثورة تتولّد عبر التراكمات في طبقات المجتمع العليا، إما بسبب البطء في الدورة أو لأسباب أخرى من عناصر فاسدة لم تعد تحمل الرواسب اللازمة لإبقائها في مركز القوّة، مما يُتيح للعناصر المتفوّقة في الطبقات الدنيا في المجتمع أن تأخذ طريقها إلى الواجهة ومستعدة استعداداً كافياً لاستعمال العنف.

وهكذا، فإن باريتو في تحليله لدورة النخبة، لا يُولي إهتماماً لدور الجماهير، إذ أن دورهم يقتصر على رفد النخبة الحاكمة بالعناصر المتفوّقة وليس ممارسة الحكم لأنها غير مؤهلة أو قادرة على ذلك. بل يذهب إلى أبعد من ذلك بقوله إن النخبة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية حينما لا تطلع الجماهير على الآليات التي تحكمها.

أما بالنسبة لموسكا، فإن سبب تفوّق (الطبقة الحاكمة) على (الطبقة المحكومة) يعود إلى قلّة عدد الأولى وتنظيمها الدقيق، مقابل كثرة عدد الثانية وعدم تنظيمها. فمن المعلوم أنه كلما كبُرت الجماعة، ضعف تنظيمها وتماسكها، وكلما قلّت عددياً كلما ازدادت تماسكاً. وهكذا، فالمقارنة بين الفئتين في نظر موسكا يجب أن تؤسس لا على أساس قلة مقابل كثرة، بل قلة منظمة تعرف ما تريد في مواجهة أفراد متعدّدين ينتمون إلى الأكثرية دون أن يربطها تنظيم محدّد أو حتى مصلحة مشتركة، بالإضافة إلى القدرة التنظيمية لـ (الطبقة الحاكمة)، والتي تُعتبر مصدراً من مصادراً قوّتها، فإن تقدير الآخرين لهم يزيد من سيطرتهم وقوّتهم في اتخاذ القرارات السياسية.

نلاحظ أن موسكا يستعمل كلمة طبقة class بدلاً من النخبة Elite، مما يوحي شكلياً أنه متأثر بالنظرية الماركسية، بينما هو معارض للماركسية ومدافع عن الليبرالية، إذ نجده يبحث عن نقاط التقاء وفرص تعايش ما بين نظرية النخبة ونظرية الديمقراطية، فهو انتقل من موقع المنتقد والمعارض للديمقراطية إلى

موقع المتفهّم لها. هذا التحوّل حدث بعد إصطدامه بالحركة الفاشية في إيطاليا. فبالنسبة لموسكا، إن الطبقة السياسية تضم (النخبة السياسية) وأيضاً (النخبات المضادة) المؤلفة من قادة أحزاب سياسية ليست في الحكم، وممثلي مصالح أو طبقات اجتماعية جديدة (كقادة النقابات مثلاً) وفئات من رجال الأعمال والفكر ممن هم فاعلون في حقل السياسة.

الطبقة السياسية إذن تتألف من عدد من الفئات التي قد تدخل في درجات متفاوتة من التعاون والتناسق والصراع فيما بينهما. إذاً فهو يعترف بأن الصراع هو القوّة الأساسية المحرّكة للتقدّم والتطوّر، فيقول بهذا الشأن: «إن الصراع هو بين الذين يشغلون مراكز القمة والذين يولدون في القاع، ولكنهم يطمحون إلى الصعود الاجتماعي وسيظلّ هذا العامل الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى توسيع آفاقهم والبحث عن وسائل جديدة لِتقدّم الحضارة الإنسانية». وبهذا، فإنّه يعطي لـ (الطبقة) مفهوماً خاصاً.

أما فيما يتعلّق بعلاقة (الطبقة الحاكمة) بالديمقراطية، فإن موسكا كان أميل إلى ايجاد قواسم مشتركة بينهما. وتظهر هذه النزعة التصالحية مع الديمقراطية من خلال تصوّره لدورة النخبة والصلات التي يجب أن تكون بين الطبقة الحاكمة وبقية فئات المجتمع. فحيث أن أفراد (الطبقة الحاكمة) أو الأقلية الحاكمة لا يحتلّون موقع القيادة على أسس وراثية أو اجتماعية أو عرقية بل اعتماداً على الكفاءة والتنظيم والفعالية، بمعنى أن كل شخص من الشرائح الدنيا من الطبقة الحاكمة أو من الأكثرية (اللانخبة)، تتوفر فيه هذه الشروط يمكنه أن يتدرج في الصعود ليندمج في الطبقة الحاكمة.

وهذا الصراع مبني على مبدأ تكافؤ الفرص. وفي حال غياب هذا المبدأ، فإن الطبقة الدنيا تهيّئ نفسها موظفة التذمر الشعبي وتوتر العلاقات بين الطبقة الحاكمة والأغلبية، لتستولي على السلطة لتصبح هي الطبقة الحاكمة.

فإذا لا تستمر (الطبقة السياسية) إلا عن طريق كسب رضا الجماهير، مما يقرّبها من نظرية الديمقراطية.

إذا كان باريتو تحدّث عن حكم النخبة Elite، وموسكا عن (الطبقة الحاكمة) Ruling Class، فإن ميشلز تحدّث عن الأوليجاركية أي حكم الأقلية، ويعود إلى أيام أفلاطون وأرسطو، إلا أن ميشلز قام بقراءة معاصرة للمفهوم إعتماداً على واقع نظام الديمقراطية الحديثة بمعنى، حتى مع وجود نظام ديمقراطي، فإن هناك قلة منظمة تتركز في يدها مقاليد الأمور، وهذا ما سمّاه ميشلز بالقانون الحديدي. فمن خلال كتابه «الأحزاب السياسية» يعتبر أن العوامل المؤثّرة من توزيع القوة داخل المجتمع، بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية توجد أيضاً العوامل التي تتمثّل في طبيعة الإنسان، حيث هناك ميول فطرية هي التي تدفع الإنسان لنقل السلطة السياسية التي يتمتّع بها إلى أبنائه أو ورثته من بعده، كما ينقل أياً من ممتلكاته الأخرى، وهو هنا يربط هذه النزعة بالنظام الاقتصادي الليبرالي، الذي يُقدّس الملكية الخاصة.

إن ميشلز يرى أن حكم الأقلية للأغلبية حقيقة لا مراء فيها. فالأكثرية لا يمكنها أن تحكم إلا بقيادة منظّمة، والتنظيم يعني الأقلية، لأن الأكثرية تفتقر إلى التنظيم، إذ يبدو لنا أن ميشلز حاول أن يوفّق ما بين القول بالديمقراطية من جهة وحقيقة وجود أقلية منظمة في يدها مقاليد الأمور من جهة أخرى، معتبراً أن جميع المجتمعات والتنظيمات، وإن كانت نشأتها ديمقراطية، فإنها مع مرور الزمن ولضرورات الحكم والتنظيم، تمركز السلطة في يد أقلية تحرف الديمقراطية عن مسارها.

فبعد دراسة مستفيضة للأحزاب الإشتراكية والديمقراطية في أوروبا، وجد أنها جميعاً تُحكم من طرف أقلّية، وهذا ما جعله يستغرب تلك الأحزاب التي تقول إنها تمثّل الشعب وتدافع عن مصالح الجماهير، الأمر الذي جعله يخلص من مقارنته بأن حكم الأقلية المنظّمة هو قانون لا يُفرّق بين الأحزاب والتنظيمات

وبعضها البعض. ثم انتقل من دراسة الأحزاب إلى النظم السياسية ليتوصّل إلى النتيجة نفسها وهي أن تنظيم أي جماعة لا بد أن يعتمد على أقلية لأن الأغلبية غير قادرة على أن تحكم نفسها أو أنها لا تتوفر لها المؤهلات اللازمة لممارسة القيادة السياسية. فإذا كانت النخبة الحاكمة تسترعي تفرّدها بالسلطة اعتماداً على مؤهلات تاريخية أو دينية أو تحت شعار المصلحة الوطنية، فإن النخبة السياسية الممثلة للأحزاب المعارضة تبرز هيمنتها وخصوصاً هيمنة رموزها القيادية بأن هذه القيادات شخصيات ذات شرعية ثورية وتاريخية ووجودهم ضروري للتوفيق بين الأجيال وبين المصالح وكوجوه مقبولة لدى القوى السياسية ولدى السلطة السياسية.

بينما يختلف كل من بيرنهام ورايت ميلز عن سابقيهما في ما يتعلّق بنظرية النخبة، إذ يرجعان أسباب هيمنة الأقلية إلى اعتبارات اقتصادية وإدارية وتنظيمية. فمن المنظور الإقتصادي، وظّف بيرنهام ما اعتمده الرواد الأوائل حول نظرية النخبة، بوجود صراع داخل المجتمع وبين الجماعات سعياً وراء القوة والمكانة، وأن هذا الصراع يؤدّي إلى سيطرة الأقلية على الأكثرية. إلا أن الغاية من هذا التوظيف هو إنتقاد الوضع في النظم الرأسمالية، الذي يسير نحو التدهور، وأن من الضروري أن يحل محله مجتمع جديد تسيره صفوة جديدة تحتل المواقع الإقتصادية والسياسية، وهي الصفوة الإدارية. حيث أن مصادر قوّة الصفوة تكون قائمة على أسس إقتصادية إذ تتحكّم الصفوة في وسائل الإنتاج مما يجعلها مسيطرة داخل المجتمع بحيث يتحول إلى مجتمع إداري يقوده (المديرون) الذين يشكّلون نخبة حاكمة في المجتمع. وبهذا، فإن نمو المجتمعات الصناعية يؤدّي إلى إنتقالها من نظام طبقي إلى مجتمعات قائمة على الجدارة والإنجاز.

يتّفق ميلز مع بيرنهام في أن تموقع أفراد معيّنين في مركز السلطة والقيادة يعود إلى طبيعة الأدوار والصلاحيات التي يُباشرها الأفراد من خلال المنظمات

الكبرى في المجتمعات الحديثة. فقوّة (الصفوة) هي قوّة نظامية. إنها صفوة قوّة تنبثق عن خصوصية الطابع النظامي المميّز للمجتمع الحديث، القائم على (نخبة السلطة) المتمثّلة بنخب ثلاث أساسية تتقاسم عملية إتخاذ القرار في المجتمع (الأمريكي) وهي رؤساء الشركات والقادة العسكريون والقادة السياسيون التي تشكّل فئة متماسكة تأتي غالباً من الطبقة العليا المرموقة اجتماعياً[1].

وهكذا، يمكن إستخلاص (نظرية النخبة) من مقولات منظريها بما يلي:

1 ـ إنها عددياً تمثّل أقلية لمجموع الشعب.

2 ـ إمتلاكها للقوّة يجعلها صاحبة الشأن في إصدار القرار السياسي.

3 ـ النخبة السياسية ليست فرداً أو حكماً ديكتاتورياً وليست حكماً عسكريا، ولكنها جماعة لها امتداد جماهيري أو تعبّر عن مصالح فئات من المجتمع.

4 ـ أفراد النخبة السياسية يحظون باعتراف الأغلبية ـ اللانخبة بأنهم متميّزون عنهم، وهذا الاعتراف قد يكون صريحاً أو ضمنياً.

5 ـ أفراد النخبة السياسية غير مؤبّدين في مواقعهم، فمن يشكّل نخبة المجتمع اليوم قد لا يكون منها غداً، حيث أن أي تحوّل في البناء الاجتماعي وفي علاقات القوّة داخل المجتمع، يؤثّر على تكوين النخبة، وهذا ما يُعرف بدورة النخبة.

6 ـ دورة النخبة تكون سريعة في النظم الديمقراطية، وهذا ما يخلق تعايشاً بين نظرية النخبة والديمقراطية وتكون رديئة أو متوقّفة عند المجتمعات غير الديمقراطية، وهو ما يجعل التحليل النخبوي يتقاطع بل يلتقي مع الأوليغارشية.

7 ـ القول بوجود (نخبة سياسية) لا يعني تجانس أفرادها سياسياً أو إيديولوجيا،

(1) Robert Michels: **Lecture in Political Sociology**, 1956.

بل يوجد داخلها تنافس وصراع، وخصوصاً بين النخبة السياسية الحاكمة وتلك التي خارج الحكم.

8 ـ تتباين طرق تشكّل النخب السياسية، فإما أن تأتي بالانتخابات أو بالتعيين أو بالوراثة أو بالقوّة والحيلة.

بعد هذه التعريفات والتحليلات حول نظرية النخبة من قبل المفكرين الأوائل ورؤية كل منهم لنظرية النخبة انطلاقاً من مفهومه الخاص، يُطرح سؤال عن علاقة نظرية النخبة بغيرها من النظريات.

إذ أن بعض المفكرين يتحدّث عن نخب وليس نخبة، ومنهم كارل مانهايم، ريمون آرون، ميلز وباريتو. فهؤلاء، بالإضافة إلى حديثهم عن النخبة السياسية، يُشيرون إلى نخب أخرى كالنخبة العسكرية والنخبة الإدارية ونخبة المثقّفين. فقد أشار باريتو إلى ضرورة التمييز بين (النخبة السياسية) و(النخبة الاجتماعية)، فالحديث عن المعنى الواسع للنخبة ما معناه الحديث عن نخبة عسكرية ونخبة إدارية ونخبة دينية ونخبة زراعية ونخبة صناعية إلخ. . . إلا أن هذه النخبات لا تتحول إلى نخبة سياسية بمعنى الكلمة إلا إذا مارست العمل السياسي أو سعت إلى التأثير على متّخذي القرار السياسي: فعلى المستوى العسكري مثلاً توجد نخبة عسكرية وهم كبار الضباط وأرباب الصناعة العسكرية، هؤلاء لا يُصبحون نخبة سياسية إلا إذا سعوا إلى السلطة أو التأثير عليها، وهي بالتالي تُسمّى (نخبة سياسية عسكرية). ومن المعروف أن النخبة العسكرية لعبت دوراً سياسياً مهماً في الحياة السياسية للعديد من الدول الثالثة اليوم، ومثال على ذلك ما حدث في تركيا، التي بالرغم من وجود ديمقراطية، فالنخبة العسكرية لها حضور قوي ومؤثّر يضاهي النخبة المنتخبة حتى الآن.

كذلك الأمر بالنسبة لنخبة المثقفين، فهناك لا شك مثقّفون في كل المجتمعات، وداخل قطاع المثقّفين نخبة متميّزة بإنتاجها الثقافي أو في التأثير

على ثقافة المجتمع، كما ساهموا مساهمة فعالة في الحياة السياسية من خلال انخراط المثقّفين في الحركات الطلابية ومنظّمات حقوق الإنسان ووجودهم في صفوف المعارضة في مواجهة استبداد السلطة السياسية، ولكن لا يمكن إدراجها ضمن النخبة السياسية.

أيضاً بالنسبة للقول بالنخبة الدينية، ففي كل مجتمع توجد قلة من رجال الدين لهم تأثير فعّال في الحياة السياسية، فهم ليسوا نخبة سياسية بل نخبة سياسية دينية كما هو الحال في إيران والجزائر ومصر.

غير أن هذه النخب لها تأثير كبير في المجتمعات الغربية، حيث لديها هامش من الحرية والديمقراطية الذي يُتيح لها إبراز أفكارها. ولا بد أن نبيّن أن الإيديولوجية لعبت دوراً في تماسك النخب وقوّتها. ناهيك عن ممارسة الديمقراطية الحقة التي فسحت المجال للأفراد الأكثر قدرة والأكثر نبوغاً على ممارسة الشأن السياسي، فأقصى ما يطمح إليه المواطن العادي هو ممارسة حقه «في قبول أو رفض من سيحكمه من خلال العملية الإنتخابية». ويُلخّص شومبتر رؤيته للديمقراطية بأنها «تنظيم تأسيسي القصد منه التوصّل إلى قرارات سياسية، حيث يحرز الأفراد من خلاله سلطة التقرير بواسطة التنافس على، أو الصراع من أجل الظفر بصوت الشعب».

فاللعبة الديمقراطية هي التي عبرها تصل النخب السياسية إلى المراكز المرموقة[1]، فمعظم القوانين والسياسات في البلدان الديمقراطية والحديثة لا يتم إقرارها من خلال اجتماعات المجالس البلدية، أو الاستفتاءات العامة، أو استطلاعات الرأي، أو غيرها من أشكال الديمقراطية المباشرة. إن السياسات لا تأتي مباشرة نتيجة الانتخابات. إن ما يحصل بدلاً من ذلك كله هو أن

(1) Robert A. Dahl: **On Democracy**. Yale University Press. New Haven and London Yale Noto Benc.

المقترحات التي تطرح يتم النظر فيها وتمحيصها من قبل لجان متخصّصة تابعة لهيئات تشريعية. وكذلك من خلال جهات أو وكالات تنفيذية وإدارية يكون أعضاؤها من ذوي الكفاءات والخبرات العالية.

لقد تمّ عرض مفهوم النخبة وأهم الأفكار التي جاء بها المفكرون الأوائل في الغرب والتي كانت خلاصة تحليلية كواقع المجتمعات الغربية.

ولكن أين النخبة السياسية في المجتمع العربي؟ أين هي المقارنة بالنخبة السياسية الغربية؟ وما هي النظرية العربية حول مفهوم النخب؟

إن كلمات مثل حرية، مساواة، حقوق الإنسان، ديموقراطية، مجتمع مدني، تعددية سياسية، نخبة سياسية، برجوازية، ليبرالية، اشتراكية، رأسمالية، ثورة وعلمانية، هي مصطلحات ومفاهيم تصلح لتشييد مقولات وخطابات سياسية ودمج مقالات وتأليف كتب. لكنها أبعد ما تكون عن القدرة على التعبير عن واقع الحياة السياسية والاجتماعية العربية. ويمكن القول أيضاً إنه لا توجد نظرية عربية جاءت كرد على الماركسية والديمقراطية. فليس لدى العرب نظم ماركسية أو ديمقراطية بمعنى الكلمة حتى يكون هناك مبرر لوجود نظرية عن النخب السياسية. وعليه، فاستعمال كلمة نخبة سياسية يُقصد بها القادة السياسيون أي من في يدهم مقاليد السلطة السياسية دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوّق. فكل من هم في السلطة أو مقرّبون إليها يُدرجون (كنخبة سياسية)، وأحياناً يتم توسيع هذا المفهوم كأن يُقال النخبة العسكرية، والنخبة الدينية، والنخبة المثقّفة.

معنى ذلك أن النخبة تتميّز بالخصوصية الاجتماعية، فكل نخبة سياسية تحمل خصائص مستمدّة من طبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه إنها إفراز لعلاقات القوّة فيه ولطبيعة بنيانه الاجتماعية وثقافته والمعتقدات السائدة فيه. وحيث النخبة هي صفة امتياز لجزء من كل، فإن أي تغيير يطرأ على الكل، يؤثّر لا محالة على الجزء (النخبة). معنى هذا أن النخبة السياسية ليست حالة ثابتة، بل

هي متحوّلة في توجهاتها ومواصفاتها بفعل تحوّلات عميقة وفجائية تطرأ على المجتمعات كالثورات والأزمات الاقتصادية أو الحروب.

هذه المقاربة للنخبة السياسية التي تُحيلها إلى بنية المجتمع وثقافته هي جوهر علم الاجتماع السياسي الذي يسعى لتحليل البنى السياسية انطلاقاً من موائلها الاجتماعية، الأمر الذي يسمح لنا بالقول بوجود نخبة سياسية عربية، نخبة تحمل خصوصيات المجتمع العربي. فالنخبة السياسية العربية، هي نخبة تقليدية عشائرية دينية، تسلطية، إلا أنها تنزع نحو الحداثة ومجاراة قيم العصر، الأمر الذي يقسم هذه النخبة إنقسامات ثنائية حادّة ـ نخبة تقليدية ونخبة عصرية. فهناك زحمة نخب في المجتمعات العربية مما يطبع النخبة السياسية العربية بعدم الوضوح وعدم الاستقرار على حال.

فعندما نقول نخبة عسكرية، معناه متّصل بالمؤسسة العسكرية، ولا يُسمح لنا أن نصفهم بالنخبة السياسية. فعالم السياسة ليس هو عالم الجيش. تتداخل الأمور حيث يُنصب ضابط أو قلة عسكرية نفسها حاكمة للبلاد وتتصرف كنخبة سياسية، مما يؤدّي إلى فشل العسكر في إدارة الأمور، فتحدث حالة من عدم الرضى الشعبي، وتزداد الأمور تدهوراً. الأمر نفسه بالنسبة لما يُطلق عليها نخبة ثورية، فهي سريعة العطب والزوال، إذ غالباً ما تتّسم الأفكار التي تطرحها الأحزاب بالطوباوية والتبشيرية، مما يجعلها صعبة التحقيق. ومع الزمن يتباعد الفكر عن الواقع وتصبح أسيرة لهذا الخطاب الذي يفقد مصداقيّته، ولا يختلف حال النخب التقليدية أو الدينية أو الأسر المالكة عما سبق ذكره.

لذا، لا بد من الإقرار بأن هناك صعوبة في تحديد مفهوم واضح لموضوع النخبة السياسية العربية لاعتبارات منها أن أنظمة الحكم العربية في معظمها عسكرية أو ثورية أو تقليدية، وبالتالي لا تُحكم من قبل نخبة المجتمع بل من طرف شخص أو أسرة أو قلّة مستبدّة بالسلطة. ومن جهة أخرى تأتي الصعوبة من تعدّد النخب العربية.

ولكن في الجوهر والعمق، هناك تشابه وقواسم مشتركة بين هذه النخب، وأهمها:

1 ـ إنها نُخب خاضعة لتحوّلات داخلية بفعل ضغوط خارجية.

2 ـ غياب الديمقراطية أو وجود ديمقراطية أبوية وموجّهة يجعل النخبة السياسية الحاكمة تعتمد على الجيش والأمن للبقاء في السلطة.

3 ـ تعيش في حالة من صراع مستمر، ففقدانها للشرعية أو المشروعية يجعلها في مواجهة مستمرّة مع الشعب أو مع قوى سياسية على أسس اثنية أو طائفية.

4 ـ الوصول إلى السلطة بالوراثة أو بالثورة أو الانقلابات العسكرية وسعيها الدائم لشرعنة وجودها والزعم بنخبويّتها من خلال إضفاء صفات التضخيم والتقديس على رموزها الحاكمة وليس لأنها نخبة المجتمع.

5 ـ إنها في كثير من الحالات نخب تابعة للخارج لا ينبع قرارها من اعتبارات داخلية، يؤثّر عليها من الخارج في مجال السياسة الخارجية والسياسية والاقتصادية.

6 ـ غياب الاستراتيجية المنظّمة في عمل هذه النخبة، وذلك بانشغالها بالأمور اليومية والحفاظ على وجودها في السلطة[1].

هذه الخلاصة تعطي وترسم صورة واضحة عن الاختلاف بين نخب الغرب المتطوّر ونخب العالم العربي الذي يتخبّط بمشاكله الداخلية وانغماسه بالأفكار النظرية البعيدة عن التطبيق. مع العلم بأن الثورات التي بدأت يمكنها أن تتغير ديمقراطياً إذا ما أتبعت برامج سياسية واقتصادية.

(1) د. إبراهيم أبراش، علم الإجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

المشاركة السياسية وأبعادها النظرية

المشاركة السياسية هي ميكانزم عمل النظام السياسي الديمقراطي لإضفاء طابع المشروعية عليه. وللتعرف على آراء ومطالب الجمهور لأخذها بعين الإعتبار عند صياغته لقراراته، وهي أداة بيد الجمهور لضمان تحقيق مطالبها، وذلك لأنها تعمل على التأثير على القرارات السياسية. المشاركة السياسية لها دلالة المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي أو التأثير على متخذي هذا القرار، وتقتصر تجسداتها في عملية التصويت في الانتخابات او الاستفتاءات.

فالمشاركة السياسية ليست تصرفاً فردياً عفوياً بل علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة، المواطن السياسي من ناحية، والنسق السياسي من ناحية أخرى، وإذا لم يحدث التفاعل والتأثير المتبادل بين الطرفين يصعب الحديث عن مشاركة سياسية، اذ أنها تأتي كتعبيرعن قناعة وإيمان من المواطنين بأنهم جزء من النسق السياسي لهم مصلحة مباشرة في دعمه أو معارضته.

وعليه فإن المشاركة السياسية لا تنفصل عن الوعي السياسي المتحصل بالتنشئة السياسية ولا تنفصل عن الثقافة السياسية للمجتمع، ثقافة تنمي روح المشاركة وتحمل المسؤولية أو ثقافة تنمي روح الاغتراب والانكفاء على الذات.

إذاً، المشاركة السياسية ليست فعلاً مادياً فقط بل قيم وعواطف وشعور بالانتماء، وإرادة في التغيير، وأساس في المشارك بأنه جزء من الوطن وأن المشاركة حقا من حقوقه السياسية، وأنه عن طريقها يستطيع أن يغير في سياسة الدولة وتوجهاتها العامة. فالمشاركة السياسية لها طابع وظائفي.

من أهم خصائص المشارك السياسي هي:

1. «الاهتمام، المناقشة، الدافع» فحتى يكون المواطن مشاركا يجب أن يهتم بالأمور السياسية العامة، ويساهم في النقاش الدائر حولها.

2. «المعرفة» فكما سبق الذكر، يشترط في المواطن شروط المعرفة والإلمام بالمسائل السياسية.

3. «المبدأ» المشاركة السياسية لا تكون بدافع المصلحة الشخصية لتحقيق منافع خاصة، بل تكون انصياعا وإيمانا بمبدأ يرتبط بالمصلحة العامة.

4. «الرشد» بمعنى أن يكون المواطن عاملاً وناضجاً، يعرف كيف يتصرف.

المشاركة السياسية في الممارسة الديمقراطية المعاصرة:

تؤكد التجربة الديمقراطية المعاصرة، أن لا علاقة حتمية طردية ومباشرة بين الديمقراطية والمشاركة السياسية، فالواقع المعاصر للديمقراطية يؤكد أن سير الديمقراطية صعودا أو هبوطا لا يحدد بحجم المشاركة السياسية، فقد يكون ازدهار الديمقراطية مصحوبا بتراجع المشاركة السياسية للمواطنين، والعكس صحيح. فمثلا عندما حدد كارل دوتش في الستينات مستويات المشاركة السياسية، وضع ثلاثة مستويات لها واعتبر أن عضوية منظمة سياسية أبرز وأهم مؤشر على المشاركة السياسية، ولكنه عندما طبق هذا المؤشر على الدول الديمقراطية في الغرب وجد أنه ينطبق على 3% من السكان، وعندما طبقه على الاتحاد السوفياتي وجده ينطبق على 9%، الأمر الذي استنتج منه أن المشاركة لا تعني مباشرة وجود ديمقراطية.

المقاربة نفسها يمكن تلمسها اليوم في دول العالم الثالث، إذا أخذنا مؤشر التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات، نلاحظ في بعض الدول نسبة مرتفعة من المصوتين في الانتخابات، تزيد عن 90% ممن لهم الحق في التصويت، ولكن هذه الدول تغيب عنها الديمقراطية ويسودها نظام ديكتاتوري، بل إن المشاركة السياسية تصبح وسيلة لتثبيت الوضع القائم بإضفاء الشرعية عليه.

إن المشاركة السياسية في هذه الدول هي إقحام إجباري للمواطنين في العمل السياسي، حتى تُظهِر هذه الأنظمة نفسها بمظهر ديمقراطي وأن لها قاعدة شعبية كبيرة.

إن القول بأن الديمقراطية تعني أن يشارك الشعب مباشرة في الحكم ثبت أنه مطلب مستحيل في ظل التزايد الهائل لعدد السكان في المجتمع الواحد وتعقد الحياة وصعوبتها، بحيث لم يعد ممكنا ولا مرغوبا أن يشارك كل مواطن له حق المشاركة في الحياة السياسية، وهنا ظهرت ديمقراطية التمثيل أي أن ينتخب الشعب ممثلين عنه يقومون بالنيابة عنه بإدارة شؤون الدولة، ويبقى للشعب مهمة المراقبة والسهر على حسن سير الأمور.

وقد لعبت الثورة الصناعية وتعقد الحياة وصعوبتها كنتاج لها، إلى تحول اهتمام الأفراد عن الهموم السياسية وتوجه إلى الاهتمام بالتجمعات والمنظمات التي أصبحت تحل محل الأفراد في تحريك دواليب المجتمع، إذ حلّت (سياسة الجماعات) محل (سياسة الأفراد)، وتوارت قدرة الفرد البطل أمام قدرة وفعالية الفئة والمؤسسة والحزب والبيروقراطية، وكل مؤسسات المجتمع المدني. هذا التحول زعزع ركائز الديمقراطية التقليدية القائمة على مركزية دور الفرد المشارك وعلى تقديس مبدأ المشاركة السياسية، وحلت محلها ديمقراطية النخب المتنافسة والتي يحدد فيها دور الفرد انطلاقا من موقعه من هذه القوى المتنافسة.

الديمقراطية لم تعد حكم الشعب بالشعب، ولم تعد النظم الديمقراطية المعاصرة حتى توسم بالديمقراطية بحاجة إلى المشاركة الفاعلة للمواطنين، بل أصبحت مهمتها السماح بالتكوين الحر للنخب، وقدرتها على تنظيم التنافس السلمي بينهما من أجل الوصول إلى السلطة بالطرق الشرعية وبما لا يخل بالمصلحة العامة، أما المشاركة السياسية الشعبية، فهي تقتصر في حق الجماهير في اختيار النخبة الأفضل.

من أهم شروط نجاح الديمقراطية المعاصرة حسب (شومبيتر):

- استبعاد فكرة المشاركة السياسية الشعبية الواسعة.
- جودة النخبة السياسية، عدم توسيع المدى الفعال لقرار السياسيين أكثر من اللازم.
- قدرة الحكومة على السيطرة وعلى توجيه الجهاز البيروقراطي وضمان فعاليته
- التعامل بروح سلمية وبمرونة فيما بين النخب وبعضها البعض، ووضع حد لتدخلات الهيئة الناخبة في العمل السياسي بعد اختيارها للهيئة الحاكمة.
- المطالبة ببقاء السلطة بيد النخبة الحاكمة حتى لو تمَّت التضحية بالديمقراطية، فالانتخابات ليست دائماً حكماً عادلاً، هناك عوامل متعددة تؤثر على نزاهتها.
- إن تراجع المشاركة السياسية يعزز فرص ظهور نخب سياسية مختلفة للعمل السياسي، فالنخب السياسية لا تجد ذاتها إلا حيث تضعف المشاركة السياسية.

الفصل الثاني

النظم الانتخابية في لبنان

مقدمة:

فتحت معركة مرج دابق عام 1516 الباب واسعاً أمام السلطان العثماني للسيطرة على منطقة المشرق العربي، ومنها الانطلاق إلى الشمال الإفريقي ليحكمها حكماً مباشراً مرتبطاً بالباب العالي في اسطنبول عن طريق تقسيم المناطق المحتلة إلى أيالات يحكمها والٍ معيّن من السلطة المركزية العثمانية.

وإذا صحّت تلك التوطئة من ناحية تعميمها على سائر المناطق العثمانية الجديدة، إلا أنها تبقى غير مكتملة العناصر فيما خصّ منطقة الجبل اللبناني المتمايز بخصوصياته العصبية العنصرية والعصبية المذهبية. وبما أن هذه العصبيات كانت من أدوات الحكم المملوكي المنهار أمام المد العثماني، فقد أقرّت هذه الأخيرة تلك الأدوات على مقاطعات الجبل.

شكّلت صيغة ما عُرِف تاريخياً بإمارة الجبل جزءاً من التنظيم المقاطعجي للسلطة السياسية ارتكزت إلى مفاهيم وتقاليد وأعراف عربية - إسلامية، وارتبطت بنظام الأرض والزراعة السائد، وهو نظام مقاطعجي تمتدّ جذوره

التاريخية إلى ما قبل العهد العثماني في بلاد الشام. وعلى هذا فقد ارتبطت تلك الإمارة منذ الفتح العثماني وحتى سنة 1860 «بأمير الدروز» الذي هو في الأساس أمير بلاد الشوف. فمنذ تثبيت السلطان سليم الأول للأمير فخر الدين المعني الأول الذي قدّم أوراق اعتماده للعثمانيين بعد انهزام الحكم المملوكي في مقاطعة الشوف وحتى تعيين الأمير بشير الثالث عام 1840 أميراً على الجبل، اعتبر جميع الأمراء الذين تعاقبوا على هذا المنصب من معنيين وشهابيين وعلى اختلاف انتماءاتهم المذهبية المعلنة «أمراء للدروز»[1].

منذ بدايات القرن التاسع عشر، بدأ ما عُرف على تسميته بجبل لبنان يظهر على ساحة الأحداث التي عصفت بالمنطقة الممتدّة من بلاد منطقة بشري شمالاً حتى مشارف جزين جنوباً بما تحويه من بلاد البترون وبلاد جبيل وكسروان والمتن والشوف.

كانت الدولة العثمانية، ولدواع مالية وأمنية، قد منحت كبار موظفيها أراضي زراعية شكّلت ما عُرِف بالإقطاع الحكومي الذي عليه أن يكون جاهزاً لإعداد الخيالة والمحاربين استعداداً للحرب ولتأمين إيراد المقاطعة وحفظ الأمن والنظام. ولم تقتصر الدولة العثمانية على تشكيل الاقطاع الحكومي، بل أوجدت تشكيلات اجتماعية عصبية ومذهبية عرفه المؤرخون بالاقطاع الطائفي. وقد بلغ هذا النوع من الاقطاع الطائفي مرحلة تاريخية هامة حيث استطاع أمير الدروز ـ فخر الدين الثاني المعني ـ أن يقوم بوظيفة الأمير الكبير على مقاطعات تخطّت حدود مناطق الجبل اللبناني لتصل إلى شمال سورية وداخل فلسطين وأبواب دمشق[2].

ولعل هذا التوسّع الكبير لأمير الجبل شكّل فيما بعد الحجة التاريخية

(1) باروند، تيستا: **«معاهدات الباب العالي مع القوى الأجنبية»**، باريس، 1892.

(2) عوض، عبد العزيز محمد: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا»**، القاهرة، 1969.

الأيديولوجية للعناصر المارونية في مطالبتها بإمارة لبنان إلى حدوده التاريخية قبل إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920[1].

تمحور شكل الاقطاع الطائفي كما الاقطاع الحكومي بالطلب من الأمير الكبير تأمين مصلحة تحصيل الضرائب السلطانية وتحقيق الأمن وفق الشرائح المذهبية المحلية والأعراف السائدة. وبهذا استطاع أمير الشوف إذن أن يصبح الأمير الكبير عبر ترؤسه لتحالف عائلي ـ طائفي ضمّ بيوتات درزية ومارونية عرفت بالمشايخ والأمراء، أو بمعنى آخر، أطلق عليهم آنذاك لقب المقاطعجيين «نسبة للمقاطعة». وكانت وظيفة الشيخ إدارة شؤون مقاطعته ودفع الضرائب المترتبة عليه لأمير الجبل، ويلتزم هذا الأخير أمام باشا صيدا بدفع الضرائب المستحقة للدولة على المقاطعات التي يحكمها بنفسه أو بواسطة اتباعه من المقدمين والمشايخ الاقطاعيين[2].

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أخذت السلطة القائمة على تلك المؤسسات تتفكّك وتضعف لا سيّما في الجبل ـ تحت تأثير عوامل عديدة ـ منها الاتجاه المتنامي لدى الولاة والأمراء والملتزمين من المقاطعجيين للابتعاد عن مراكز السلطة وعدم تأديتهم ما هو مطلوب منهم من خدمات تجاه الدولة. في حين استمر هؤلاء الأمراء والولاة بفرض الضرائب السلطانية والخاصة على الفلاحين وجبايتها بواسطة قواهم المسلحة وبصورة غير انسانية أدّت إلى اندلاع انتفاضات فلاحية اتخذت طابع الاحتجاج على دفع الضريبة التي يفرضها الوالي أو الأمير الكبير، وقد نتج عن ذلك ضعف مؤسسة الإمارة في الجبل. وزاد من هذا الضعف ما اتخذته الإدارة المصرية في عهد محمد باشا من تدابير في بلاد الشام 1833 ـ 1835، عندما أقدم إبراهيم باشا على حل الجيوش الاقطاعية في

(1) لاكوست، أيف: **«العلامة ابن خلدون»**، ترجمة ميشال سليمان، بيروت، 1974.

(2) شوفالييه، دومنيك: **«الأطر الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط بداية القرن 19»**، مقالة 1968 في Revue Historique باريس.

ولاية سوريا بتجريد السكان من السلاح وبفرض نظام التجنيد الإجباري[1].

تضافرت جهود الدول الأوروبية مع السلطة العثمانية من منع تقدّم محمد علي باشا لحصار عاصمة الخلافة العثمانية اسطنبول، فوقعت معاهدة كوتاهية عام 1840 التي أسفرت عن تراجع محمد علي باشا عن بلاد الشام وانعكاس هذا التراجع على حليفه أمير الجبل بشير الشهابي الثالث بحيث عرفت الإمارة في عهده مرحلة عاصفة من سوء استخدام السلطة لمصلحة الأزلام والأقارب مكرّسة أسباب اندلاع الحروب الأهلية عام 1842.

نظام القائمقاميتين 1845 ـ 1858

إثر سقوط الشهابيين في سنة 1842، واندلاع الفتن الأهلية ـ الطائفية الدامية، ألغى السلطان عبد المجيد منصب الأمير الكبير وقسّم مقاطعات الجبل إلى قائمقاميتين طائفيّتين يفصل بينهما طريق بيروت ـ دمشق. القائمقامية الشمالية وعلى رأسها حاكم مسيحي والقائمقامية الجنوبية وعلى رأسها درزي يُعيّنان من قبل والي صيدا. وفي عام 1845، استكمل وزير الخارجية العثمانية «شكيب أفندي» هذا الإجراء بإعلان تنظيم جديد للحكم وترتيبات عرفت باسمه بعد التشاور مع الدول الأوروبية، بحيث شكّل هذا النظام المدوّن والمعلن بصورة رسمية المرحلة الأولى من التطوّر التاريخي نحو النظام الانتخابي في لبنان.

اعتمد نظام شكيب أفندي على إنشاء مجلس إدارة إلى جانب كل قائمقام تكون مهمّته وضع لوائح الضرائب المتوجبة على كل مقاطعة ببلداتها وقراها وتكليف المقاطعجي بتنفيذها، بحيث أصبح هؤلاء بموجب النظام الجديد أدوات تنفيذية شبيهة بمهام الموظفين.

شكّل مجلس الإدارة الهيكلية الأولى النظام التمثيلي الأول في جبل لبنان

(1) عوض، عبد العزيز محمد: ذكر سابقاً.

بحيث راعت تلك الهيكلية التقسيم الطائفي فيما بين القائمقاميتين ومن خلال القائمقامية ذاتها. وبموجب هذه الهيكلية يتكوّن مجلس الإدارة عن طريق إنتخاب أعضائه من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة بحيث تنتخب كل طائفة ممثّلها في المجلس إلى جانب قضاة معيّنين من قبل هذه الطوائف أيضاً. وعلى هذا يتألف المجلس من وكيل يُعيّنه القائمقام ومن قضاة ومستشارين يُنتخبون ويُعيّنون بمعرفة مطارنة وعقال الطائفتين المارونية والدرزية، هذا إلى جانب وجود قضاة ومستشارين مسلمين وأرثوذكس وكاثوليك.

بعد انتهاء عملية الإنتخاب، كان لا بد من الحصول على الموافقة النهائية من والي صيدا الذي لا يوافق على التعيين إلا إذا كان الشخص المنتخب جامعاً للشروط التالية:

- عدم الاستخدام عند الأجانب.
- عدم التظلل بالحماية الأجنبية.
- أن يكون ضمن سكان القرى الداخلة في دائرة الإدارة الجبلية[1].

تمحورت صلاحية كل مجلس حول القضايا القضائية والمالية بحيث كان قاضي الطائفة ومستشارها ينظران في الدعاوى المتعلّقة بأبناء الطائفة. أما الأعضاء وبمجملهم، فكانوا مسؤولين عن طرح الضريبة على المكلفين وتنفيذها من قبل المشايخ في البلدات والقرى. وعلى العموم، فقد كانت جميع مقررات المجلس وأعماله خاضعة لموافقة القائمقام.

لم يتعدّ العمل بنظام مجلس الإدارة الإطار النظري، في حين بقيت الأوضاع على الصعيد العملي مرتبطة بطبيعة السلطة التي مارست القواعد الاجتماعية ذاتها في المقاطعات والقرى. وظلت تلك المقاطعات محكومة عملياً من قبل المقاطعجيين. وقد أشار طنوس الشدياق في كتابه (أخبار الأعيان في

(1) غندور، ضاهر: **«النظم الانتخابية»**، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، 1992.

جبل لبنان) إلى وجود 24 مقاطعة امتدت من منطقة الكورة شمالاً إلى جبل الريحان جنوباً، بحيث كانت كل مقاطعة تُدار من قبل عائلة أو عائلتين من المقاطعجيين[1].

بقي هذا النظام نافذاً حتى سنة 1860، حيث اندلعت من جديد نار الفتنة الأهلية التي انطلقت مع ثورة الفلاحين 1858، وتدخّلت في نهايتها الدول الأوروبية لحل الأزمة. واجتمعت في بيروت بين خريف 1860 وربيع 1861.

نظام المتصرفية 1861 ـ 1914

أتاحت الخريطة البشرية ونظام الملل العثماني والتغلغل الأوروبي الاقتصادي والديني لجبل لبنان، المجال واسعاً في دق اسفين في ترتيبات شكيب أفندي، منظّر نظرية القائمقاميتين، وفتحت تلك العوامل الباب أمام تنامي الحركات الانتفاضية في الجبل لتكون سبباً في قيام نظام المتصرّفية.

أواسط القرن التاسع عشر، كانت المقاطعات الشمالية من الجبل مأهولة بشكل أساسي من الموارنة. أما المقاطعات الوسطى والجنوبية فقد توزّعت بين الموارنة والدروز والمسلمين. بلغ عدد الذكور في كل مقاطعات جبل لبنان 494،106، منهم 727،87 مسيحي ذي غالبية مارونية و023،12 درزي و744،6 مسلم[2]. إن الوضع السكاني في جبل لبنان كان نتاج تطور تاريخي استمر أكثر من قرنين لعبت العصبية العائلية والتحالفات السياسية التي حدّدت تراتب السلطات المحلية من شيخ القرية حتى الأمير الكبير، الدور الحاسم في ذلك. وقد أدّت تلك العصبيات وغيرها من العصبيات المذهبية إلى تنامي الانتفاضات الفلاحية بين 1840 ـ 1860[3].

---

(1) الشدياق، طنوس: «**أخبار الأعيان في جبل لبنان**»، بيروت، 1958.

(2) الشدياق، طنوس: ذكر سابقاً.

(3) كوثراني، وجيه: «**الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 ـ 1920**»، معهد الإنماء العربي، 1978.

من ناحيتها، نظمت الدولة العثمانية شؤون الطوائف الدينية ـ غير الإسلامية ـ منذ عهد السلطان محمد الثاني في إطار توازن سياسي يمارس من خلال الطائفة الدينية التي اعتبرت «ملة» حق مواطنية أفرادها في إطار الدولة. فرؤساء الملة الدينيون ينتخبهم أفراد الملة على أن يقترن الإنتخاب بصدور البراءة السلطانية ومنح هؤلاء الرؤساء حق إدارة رعاياهم في الشؤون العامة والشخصية[1].

شكّل نظام الملل نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، منفذاً للدول الأوروبية لتعميق الخصوصيات المذهبية وتلقيحها بمفاهيم أوروبية إنفصالية. وضمن هذا الإطار، استقت انتفاضات 1840 ـ 1860 عواملها من تأثير التغلغل الأوروبي على القوى المحلية على مستويين: مستوى الفلاحين بعلاقتهم بالمقاطعجيين ـ موارنة ودروز ـ ومستوى الطوائف الدينية ومدى استجابتها لمتطلبات هذا التغلغل على الصعيدين الاقتصادي والأيديولوجي[2]. وقد بدا النشاط التبشيري الإرسالي كمظهر من مظاهر هذا التغلغل وبيان أثره في أطباع الملل المذهبية بحيث أفرز هذا النشاط الفئات المؤهلة للعمل في خدمة القنصليات الأوروبية وعمليات التبادل التجاري الأوروبي الناشط بين الأسواق العثمانية وبيوتات المال الأوروبية الكبرى[3].

وبفعل نمو طبقة من التجار جمعوا ثروات كبيرة بفضل الدور التجاري الذي أخذ يلعبه مرفأ بيروت في بدايات القرن التاسع عشر، وربطوا اقتصاد الجبل بشبكة مالية مدعومة برؤوس الأموال الأوروبية، لجأ كل من الشيخ أو المقاطعجي إلى شبك علاقة تبعية جديدة. فبعد زوال الإمارة، لم تعد التبعية للأمير الكبير بل انتقلت لرأس المال الأجنبي، في حين استفاد التجار من موقع

---

(1) عوض، عبد العزيز محمد: ذكر سابقاً.

(2) سيمون، فان: «**العالم الإسلامي المعاصر**»، بروكسل، 1962.

(3) Corm, Georges: «**Contribution à la L'étude des sociétés multiconfessionnelles**», Ed. Pichon et Durand -Auzias, Paris, 1971.

المشايخ لممارسة الضغط على الفلاحين في سبيل تحصيل ديونهم[1]. وقد تعمّق هذا التناقض من التبعية الجديدة من خلال علاقة المرابعين الموارنة مع مشأيخهم من الموارنة في الشمال، وأيضاً علاقة المرابعين الموارنة مع مشايخهم الدروز في الجنوب، وأتاح إلى بروز انتفاضات فلاحية انطلقت من كسروان من العام 1858 لتشمل فيما بعد المقاطعات الوسطى والجنوبية.

لم يقتصر التدخّل الأوروبي على النواحي الاقتصادية فقط، بل طال النواحي السياسية، وبالتالي العسكرية. وارتكز هذا التدخّل على الوسط الماروني معتمداً على علاقات تاريخية تعود إلى حكم الصليبين. وقد تحوّل هذا التدخّل فيما بعد إلى نسج علاقات سياسية، أيديولوجية، لعب نظام الامتيازات والحماية التي وقّعتها الدول الأوروبية مع السلطة العثمانية المتهاوية، الدور الأكبر في استعداد الموارنة لتقبّل هذا التغلغل والتكيّف معه، عكس الوسط الدرزي الذي وجد في الأمر خطراً عليه، فوقفوا ضد الانتفاضات المارونية ذات القيادة الإكليركية، وضد ما أسموه مؤامرة «مسيحية ـ فرنسية» تستهدف القضاء عليهم. وكان للتدخل العسكري ـ التي شكّلت الفرق العسكرية الفرنسية قوامه الرئيسي ـ نتائجه المباشرة في ترجيح كفة الموارنة على الدروز الذين قبلوا بدورهم الحماية الإنكليزية. وقد قدمت أحداث 1860 صورة واضحة عن الصدام الطائفي في الجبل اللبناني، وكان لا بد من تدخل الدول الأوروبية لدى الدولة العثمانية بحيث أسفرت المحادثات عن وضع نظام جديد للجبل سُمي بنظام المتصرفية الذي أعطى المسيحيين غلبة وسلطة ونفوذاً تمثّلت في تنصيب حاكم متصرّف عثماني مسيحي.

في التاسع من حزيران سنة 1861، وقع مندوبو الحكومة العثمانية والدول الأوروبية الخمس: فرنسا ـ بريطانيا ـ النمسا ـ روسيا ـ بروسيا، في الآستانة

(1) Chevallier, Dominique: «La Société du Mont-Liban à l'époque de la revolution industrielle en Europe», ed. P. Geuthmer, Paris, 1971.

على البروتوكول الذي جعل من جبل لبنان متصرفية تتمتع باستقلال ذاتي ويرتبط بحكومة الباب العالي مباشرة، وتنصيب متصرّف مسيحي غير لبناني يُعيّنه الباب العالي بموافقة الدول الكبرى الموقّعة على البروتوكول. كما تقرّرت إقامة مجلس إداري منتخب يتكوّن من 12 عضواً تتمثّل فيه الطوائف الست الكبرى بالتساوي بينها دون النظر في عدد الأنفس وتمثيل المقاطعات. وحدّدت وظيفة هذا المجلس في توزيع التكاليف الضريبية والتدقيق في نفقات وواردات الجبل، واتباع نظام الشورى في المسائل التي يعرضها عليه المتصرّف.

في أيلول من عام 1864، عُدّل البروتوكول عن طريق وضع نظام دائم جعل لكل طائفة من الطوائف عدداً من الأعضاء يتلاءم مع أهميته العددية بعد أن قسم الجبل إلى سبعة أقضية: كسروان، البترون، المتن، جزين، الكورة، الشوف وزحلة. وقد نال الموارنة من هذا التعديل 4 أعضاء عن كسروان والبترون والمتن وجزين، يضاف إليهم 3 أعضاء دروز عن المتن والشوف وجزين، وعضوان أرثوذكسيان عن الكورة والمتن، وعضو عن الروم الكاثوليك في زحلة، وعضو سني في جزين، وعضو شيعي عن المتن[1].

عام 1867، انضمّت إيطاليا إلى الدول الموقّعة على البروتوكول. وفي عام 1868، ولتأكيد الغلبة المسيحية ـ المارونية على النظام الجديد، تمّ نقل العضوين السني والدرزي من جزين إلى الشوف، ونقل العضو الشيعي من المتن إلى كسروان. وفي عام 1913، أُضيف عضو ماروني خامس عن دير القمر أيام المتصرّف أوهانس باشا (1913 ـ 1915). أما رئيس المجلس، فقد كان مارونياً ومن غير الأعضاء، ولم يكن له صوت لأن المتصرّف كان يُعيّن هذا الرئيس ليمثّله وينوب عنه في إدارة الجلسات[2].

(1) خاطر، لحد: **«لبنان في عهد المتصرفية»**، منشورات الجامعة اللبنانية، 1967.
(2) خاطر، لحد: ذكر سابقاً.

جدول توزيع المقاعد الطائفية

المنطقة	ماروني	درزي	سني	شيعي	أرثوذكس	كاثوليك
كسروان	1			1		
المتن	1	1			1	
الشوف		2	1			
جزين	1					
زحلة						1
الكورة					1	
البترون	1					
المجموع	4	3	1	1	2	1
دير القمر	1					
نهائي	**5**	**3**	**1**	**1**	**2**	**1**

النظام الانتخابي في ظل المتصرفية:

كان لأنظمة الحكم في جبل لبنان، سواء في ظل هيمنة أمير الجبل أو في ظل نظام القائمقاميتين ونظام المتصرفية هدف واحد. فالحكم في الحالات الثلاث كان يتوخى طرح الضريبة وتنفيذها لمصلحة الباب العالي. أما الاختلاف فقد ظهر من خلال وجود تسميات جديدة أو وظائف جديدة تتولّى هذه المسؤولية بفعل تكريس أنظمة سياسية جديدة. أما أمير الجبل، فكان يعتمد على المشايخ أو المقاطعجيين في جمع الضريبة لمصلحة الوالي العثماني. وانتقل هذا الدور - في ظل نظام القائمقاميتين - من الأمير الكبير إلى القائمقام حيث كان مجلس الإدارة يتولى مسؤولية طرح الضريبة وجمعها عن طريق المشايخ لمصلحة القائمقام ومنه إلى الوالي العثماني، ولم تتغيّر هذه المنظومة في جمع

الضرائب في ظل نظام المتصرفية حيث استبدل اسم القائمقام باسم المتصرّف.

أما التغيير الأساسي الذي حصل في نظام القائمقاميتين ونظام المتصرفية هو تشكيل مجلس إدارة يتكوّن أعضاؤه عن طريق الإنتخاب. وكانت طريقة إنتخاب مجلس الإدارة في عهد المتصرفية تتم على درجتين: التأهيل على صعيد القضاء والانتخاب على صعيد أراضي المتصرفية. ففي الدرجة الأولى كان يتم انتخاب مشايخ الصلح في القرى والأقضية، ويتوقّف على هؤلاء فقط، في الدرجة الثانية، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. فكيف كان يتم ذلك:

وضع المتصرّف الأول داوود باشا الركيزة الأولى والأساسية لعملية الانتخاب وهي طريقة مشايخ الصلح، بحيث بقيت هذه الطريقة تمارس في عهد المتصرفية لمدة أربعين سنة وفق القاعدة الاصطلاحية التي وضعها داوود باشا. وكان من المؤكّد أو الغالب أن يكون المرشّح للمشيخة في القرية من الطائفة الأوفر عدداً، ولكن كثيراً ما كان ينتخب الشيخ من طائفة قليلة العدد تنفيذاً لإرادة هذا أو ذاك من المتنفّذين أو لاعتبارات أخرى كأن يكون الشيخ المنتخب ممتازاً بعلمه أو بماله أو بمركزه الاجتماعي. وقد وضع أول نظام رسمي لانتخاب المشايخ عام 1902، ثم عدّل عام 1903.

أما طريقة انتخاب المشايخ، فكانت تتم على الشكل التالي:

1 - يتقدّم الشيخ بطلب ترشيحه إلى المندوب المعهود إليه إجراء الانتخابات. وقبل عملية الانتخاب بأسبوع، كان المندوب وبصحبة المختار يعرض المتقدّمين للترشيح على الأهالي، ومن ثم يأمر بتعليق الإعلان عن هذه الأسماء على أبواب المعابد أو الساحات العامة.

2 - توضع قائمتان بأسماء الأهالي الذين يحق لهم الاقتراع، واحدة للحاضرين يوم الانتخاب وأخرى للغائبين، ويوقع القائمتين المختار والكهنة والأئمة والمشايخ. أما الذي يحق له الاقتراع من الأهالي، فهو كل لبناني ذكر يدفع مال عنق كامل ولا يقل عمره عن 15 سنة وأقام في القرية خمس سنوات

متوالية. ويعد من ذوي هذا الحق أيضاً من أعفوا من التكاليف بسبب الشيخوخة أو رعاية لعادات محلية موروثة أو أوضاع متّفق عليها.

3 ـ يبدأ الاقتراع بعد التعرّف على كل مقترع والتحقق من أهليّته الانتخابية والطلب منه بأن يكتب على ورقة بيضاء العبارة التالية:

«إني أنتخب فلاناً شيخ صلح لقرية كذا»، ويذيل هذه العبارة بتوقيعه. ومن لا يعرف الكتابة، كان يُكلّف أحد الحاضرين بكتابة إسم من يريد انتخابه بعد أن يُصرّح بأنه كلّف فلاناً نيابة عنه.

4 ـ بعد الانتهاء من الاقتراع يبدأ المندوب بفرز الأصوات، ويضع محضراً يذكر فيه كيفية الاقتراع وعدد المقترعين الحاضرين وعدد من لم يحضر وأسماء أعضاء اللجنة التي عاونته، ومن ثم يرفع الأوراق إلى المرجع المختصّ (القائمقام أو المتصرّف) فيُدقّق فيها، حتى إذا وجدها صحيحة وافق على اسم المنتخب، فيستدعيه ويُشعره بفوزه، ثم يأخذ عليه سند كفالة يوقّعه الكفيل، كما يأخذ منه صورة عهد يؤكّد فيه الشيخ الفائز التزامه بجمع الأموال الأميرية ورسم الطرق وتأدية الأمانات في أوقاتها المعيّنة، وإذا فقد شيء منها، يكون ملتزماً بدفعه من ماله الخاص.

أما بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس الادارة، فقد اعتمد داوود باشا على طريق الاستبدال على أساس أن مجلس الإدارة الأول في عهد المتصرفية كان معيّناً في عام 1864. وكانت عملية الاستبدال تتمّ مرّة واحدة كل سنتين.

بدأت أول عملية استبدال لثلث أعضاء المجلس عام 1866. وفي هذا التاريخ، أحضر المتصرّف إلى اجتماع مجلس الإدارة كيسين من قماش، في أحدهما اثنتا عشرة ورقة كتب على كل منها اسم من أسماء الأعضاء الإثني عشر، وإسم المقاطعة التي يمثّلها؛ وفي الكيس الآخر، اثنتا عشرة ورقة: ثمانٍ منها بيضاء وأربع سوداء، فيجري السحب بحضور وكلاء الطوائف وكبار موظفي المتصرفية لاستبدال الثلث أو أربعة أعضاء. فمن أصابته الأوراق السوداء أعلن

وجوب استبداله بانتخاب جديد يقوم به مشايخ الصلح في القضاء الذي يمثّله هذا العضو. وبعد مرور سنتين، تم الاقتراع بالطريقة ذاتها على أربعة آخرين من الثمانية الباقين وهم الثلث الثاني. أما الثلث الثالث الباقي فجرى استبدالهم بصورة تلقائية. وبذلك كان لكل عضو البقاء في المجلس ست سنوات. فإذا انقضت تلك الفترة ينظر فيما تسفر عنه نتيجة الانتخاب، فأما يُجدد له وأما يُستبدل بغيره. وفي حالة الوفاة، يتم فوراً انتخاب عضو آخر من طائفة ومقاطعة المتوفى.

أما التمثيل البرلماني، فقد كان محصوراً بولاية بيروت وولاية طرابلس، حيث كان لهما ممثلان في مجلس المبعوثان (البرلمان التركي). ففي حين كان نواب بيروت يتراوح عددهم بين اثنين وثلاثة (واحد سنّي والباقي من طوائف مختلفة)، فقد كانت ولاية طرابلس تتمثّل بنائب سنّي واحد[1].

النظام الانتخابي في دولة لبنان الكبير

انتخب مجلس الإدارة الأول وفق نظام المتصرّفية عام 1864، وتوالت عمليات انتخاب أعضاء المجالس الإدارية حتى عهد المتصرّف الأخير أوهانس باشا.

مع دخول تركيا الحرب العالمية الأولى أواخر عام 1914، اتخذت تدابير كان من شأنها إلغاء الامتيازات السياسية لجبل لبنان واعتبار المتصرّف موظفاً عثمانياً عليه الخضوع للقيادة العسكرية. وقام جمال باشا، الحاكم العسكري المباشر لولاية سوريا بنفي بعض أعضاء مجلس الإدارة الأخير بسبب علاقتهم بالقناصل الأوروبية، وعزل الأعضاء الباقين ليُعيّن في أيار 1915 أعضاء جدداً مسؤولين أمام حكّام عثمانيين مرتبطين مباشرة بالباب العالي. بمعنى آخر، أبطل نظام المتصرفية والحماية الأوروبية.

(1) حلاق، حسان: **«مذكرات سليم سلام»**، علّق على هوامشها، الدار الجامعية، بيروت، 1982.

بعد هزيمة تركيا الحرب، وصل إلى بيروت شكري الأيوبي ممثّل الحكومة العربية الموقتة موفداً من الأمير فيصل لتشكيل حكومة عربية في لبنان. فأعلن الأيوبي من بعبدا إعادة إحياء مجلس الإدارة القديم الذي حلّه جمال باشا. لم يمضِ على وجود الحكومة سوى أربعة أيام حتى أبلغ الفرنسيون الأيوبي بانتهاء مهمته وأنزلوا العلم العربي عن المباني الحكومية، في حين أبقوا على إحياء مجلس الإدارة القديم الذي بقي يمارس صلاحياته حتى 10 تموز 1920، تاريخ اتهام سبعة أعضاء منهم بالاتصال بالأمير فيصل، فتم اعتقالهم ونفيهم لسنوات خارج لبنان، قبل أن يُصدر الحاكم الفرنسي الجديد غورو قراراً بحلّه في 12 تموز 1920. وفي أيلول من العام نفسه، أصدر غورو قراراً بتعيين لجنة إدارية تقوم بمهام المجلس المنحل[1].

في تموز 1920، أصدر غورو قراراً يقضي بضم الأقضية الأربعة إلى لبنان: حاصبيا ـ راشيا ـ بعلبك والبقاع الغربي، وذلك بعد تحرّك البطريرك الحويك في مؤتمر الصلح في باريس لضم سهل البقاع ومرفأ بيروت إلى جبل لبنان لدواع اقتصادية. وفي 31 آب 1920، أعلن غورو قيام دولة لبنان الكبير التي تضم إلى جانب لبنان المتصرفية الأقضية الأربعة بالإضافة إلى سنجق صيدا، باستثناء القسم الذي ضُمّ إلى فلسطين بموجب اتفاقيات دولية، وسنجق بيروت، وقسم من سنجق طرابلس الذي يشمل قضاء عكار في شطره الواقع جنوبي النهر الكبير، وقضاء طرابلس مع مديريتي الضنية والمنية.

اتبع غورو قراره بقرار آخر ينص على التقسيمات الإدارية الموقتة للدولة، بحيث قسم لبنان إلى ست مقاطعات:

1 ـ لواء لبنان الشمالي وعاصمته زغرتا، ويضم أقضية عكار ـ زغرتا ـ البترون والكورة.

(1) جريدة «لسان الحال»، عدد تاريخ 15 تموز 1920.

2 ـ لواء جبل لبنان وعاصمته بعبدا ويضم كسروان ـ المتن ـ الشوف ومديرية دير القمر.

3 ـ لواء لبنان الجنوبي وعاصمته صيدا ويضم جزين ـ صور وحاصبيا.

4 ـ لواء البقاع وعاصمته زحلة ويضم راشيا ـ بعلبك ومديرية الهرمل.

5 ـ مدينة بيروت وضواحيها.

6 ـ مدينة طرابلس وضواحيها.

أثار قرار إنشاء لبنان الكبير حفيظة البطريرك الماروني لأن ضم المناطق التي كانت ترغب بها بالإضافة إلى المناطق الملحقة، كان من شأنه أن يوازي عدد مسيحيي هذه الدولة الناشئة بعدد المسلمين. غير أن السلطات الفرنسية خففت من غلواء الامتعاض المسيحي بأن أتاحت لهم، وخاصة الموارنة، تبوء مناصب هامة في الدولة الوليدة على الصعد السياسية والاقتصادية والإدارية كافة وأبقت لهم الغلبة.

في آذار 1922، صدر قرار آخر قضى بحل اللجنة الإدارية، وتعيين حاكم لبنان الكبير وإنشاء هيئة منتخبة تُسمّى المجلس التمثيلي للبنان الكبير مدّتها أربع سنوات. إلا أن القرار أعطى المفوّض السامي الحق بالموافقة النهائية على أي قرار يتّخذه المجلس والحق بتأجيل اجتماعه أو حلّه[1].

القانون الانتخابي الأول

في آذار 1922، أصدر المندوب السامي القرار رقم 1307 الذي تضمّن أول قانون للانتخابات، والذي بموجبه جرت انتخابات الأعوام 1922 ـ 1925 ـ 1929. وقد حدّد هذا القانون عدد أعضاء المجلس بثلاثين عضواً معتمداً المنطقة الانتخابية الموسّعة. كما وزّع القانون المقاعد النيابية على الطوائف بنسبة عددها

(1) الخطيب، أنور: «المجموعة الدستورية»، بيروت، 1970.

على أساس معدل انتخابي يكون نتيجة قسمة مجموع عدد الناخبين على عدد الأعضاء ومن ثم تقسيم عدد أبناء الطائفة في كل منطقة على هذا المعدّل، على أن لا يكون لإحدى الطوائف إلا عدد النواب الذي تستحقه على صعيد مجموع المناطق الانتخابية، وعلى أن تلغى المقاعد التي يكون الكسر الانتخابي فيه أقل من سواه.

خصص القانون الجديد لطوائف الأقليات مقعداً في بيروت - لا زال معتمداً حتى اليوم - وجعل الناخبين في المنطقة الانتخابية يُصوّتون جميعاً لانتخاب المرشح أو المرشحين المراد انتخابهم دون فرق في طوائفهم. كما وزّع ناخبو لبنان على ثلاثة سجلات، سجل (A) للمقيمين، وسجل (B) للغائبين الموقتين، وسجل (C) للغائبين شرط أن يكونوا من دافعي الضرائب. وحدّد سن الرشد للناخبين بـ 21 سنة وسن المرشحين بـ 25 سنة.

وعلى أي حال، فقد تضمّن القانون نصوصاً لا زالت تتكرّر في القوانين الانتخابية حتى اليوم، مع بعض التعديلات الطفيفة التي تتعلّق بإعداد قائمة الناخبين وإعادة النظر فيها سنوياً والاعتراض عليها والحرمان من حق الانتخاب أو إسقاطه موقتاً، ومن يجوز أن يكون ناخباً وأن يكون منتخباً وكيفيه تأليف اللجان الانتخابية وإجراء الأعمال الانتخابية والاعتراض عليها، والإعلانات المخصصة للانتخابات والعقوبات... ولكي تتوفر الشروط اللازمة للانتخابات، يجب أن يجري قبل كل انتخاب عام إحصاء عام للاهلين. وقد جرت أول عملية للإحصاء عام 1922 وآخر إحصاء عام 1932.

أما طريقة الانتخاب، فقد جعلها القانون عامة وسرية ولكن على درجتين ودورتين:

- في الدرجة الأولى، يتم انتخاب المندوبين ليشكلوا هيئة ناخبة، وقد تجري تلك العملية على دورتين إذا لم يكتمل عدد المندوبين المؤهلين في الدورة الأولى.

- في الدرجة الثانية، يتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل المندوبين، بحيث يمكن أن تجري هذه الانتخابات على دورة واحدة في حال حصل الأعضاء المطلوب انتخابهم على نصف عدد المقترعين زائداً واحداً. وإذا لم يكتمل العدد المطلوب انتخابهم في الدورة الأولى تجري دورة ثانية للعدد الباقي.

المجلس التمثيلي الأول 1922

وُزعت المقاعد النيابية والطائفية على الألوية والمدن المستقلة إدارياً بموجب القرار الصادر عن حاكم لبنان الكبير رقم 1240، وذلك على النحو التالي:

1 - مدينة بيروت المستقلة (5 مقاعد): 2 سنّي - 1 ماروني - 1 أرثوذكس - 1 أقليات، ينتخبهم المندوبون المنتخبون وفق الدرجة الأولى في اثني عشرة منطقة أو حي، وهي: المرفأ - ميناء الحصن - زقاق البلاط - الباشورة - الصيفي - المدور - الأشرفية - المزرعة - الرميل - المصيطبة - راس بيروت - دار المريسة.

2 - مدينة طرابلس المستقلة (مقعد واحد سنّي).

3 - لواء لبنان الشمالي (4 مقاعد): 1 سنّي - 2 ماروني - 1 أرثوذكس.

4 - لواء جبل لبنان (8 مقاعد): 2 درزي - 5 ماروني - 1 أرثوذكس.

5 - لواء لبنان الجنوبي (6 مقاعد): 3 شيعي - 1 سنّي - 1 ماروني - 1 كاثوليك.

6 - لواء البقاع (6 مقاعد): 2 شيعي - 1 سنّي - 1 ماروني - 1 أرثوذكس - 1 كاثوليك.

وعلى أساس هذه التقسيمات، جرت انتخابات 1922 لانتخاب أعضاء المجلس التمثيلي الأول الذي حلّ من قبل الجنرال سراي في 13/ 1/ 1925 بسبب

تلكؤ المجلس عن القيام بواجبه لانتخاب ثلاثة مرشحين لمنصب حاكم الدولة حسب ما جاء في قرار الحل.

المجلس التمثيلي الثاني 1925

مع وضع تقسيم إداري جديد، أصدر حاكم لبنان الكبير في حزيران 1925 قراراً يهدف إلى التوفيق بين التقسيم الجديد والنظام الانتخابي الموضوع موضع التنفيذ في القرار 1307، بحيث تم تقسيم الأراضي اللبنانية إلى مناطق انتخابية سُمّيت بالمحافظات:

1 ـ المنطقة الأولى الانتخابية: وتضم محافظتي طرابلس والبترون.

2 ـ المنطقة الثانية الانتخابية: وتضم محافظة بيروت.

3 ـ المنطقة الثالثة الانتخابية: وتضم محافظات كسروان والمتن والشوف ومديرية دير القمر.

4 ـ المنطقة الرابعة الانتخابية: وتضم صيدا وصور ومرجعيون.

5 ـ المنطقة الخامسة الانتخابية: وتضم زحلة وبعلبك ومديرية الهرمل.

وبناء على هذا القرار، استبدل اسم الحاكم الإداري باسم المحافظ، ومدير الناحية باسم القائمقام. وأصبح المجلس النيابي يتمتّع بصلاحية الحكم في صحة وقانونية انتخاب أعضائه. جرت الانتخابات دون تعديل في توزيع المقاعد، وانتخب المجلس التمثيلي الثاني تحت هذا الاسم لفترة عشرة أشهر قبل أن يتحوّل اسمه إلى مجلس النواب في 23 أيار 1926 بعد موافقة هذا المجلس على وضع الدستور اللبناني.

الدستور اللبناني 1926 وإعلان الجمهورية

نصّت المادّة الأولى من صك الانتداب الموقع في 24 تموز 1922، على أن تضع الدولة المنتدبة نظاماً أساسياً خلال ثلاث سنوات. أوائل عام 1925،

أرسل المفوّض السامي «سراي» مشروعاً إلى حكومته التي ارتأت أن يتم إقرار الدستور من قبل المجلس النيابي (التمثيلي). وفي عهد المفوّض السامي «دي جوفنيل»، تألّفت لجنة ثلاثية من نواب المجلس لإعداد الدستور الجديد، أو بالأحرى وافقت هذه اللجنة على مشروع الدستور الذي وضعه المفوض السامي، فتمّ التصديق عليه في 13 أيار 1926 ووضع فوراً موضع التنفيذ[1].

بموجب الدستور، حدّدت المادة 24 طريقة انتخاب أعضاء مجلس النواب بالعودة إلى القرار 1307 الصادر عن المفوض السامي غورو في آذار 1922. غير أن تلك المادة عدّلت مرات عدة، الأولى كانت 1927 عندما نصّت على أن مجلس النواب يتألّف من نواب منتخبين ونواب معيّنين. وفي عام 1943، تعدّلت تلك المادة من جديد من خلال المفوّض السامي «كاترو» الذي ألغى بموجب هذا التعديل مبدأ النواب المعينين. وتعرّضت تلك المادة إلى تعديل جديد في 21/ 9/ 1990، بناء لوثيقة الوفاق الوطني بحيث أصبحت كالتالي: «يتألّف مجلس النواب من نواب منتخبين، يُحدّد عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء». أي بمعنى آخر، أصبحت هذه المادّة تحت رحمة الأهواء السياسية في كل مرة يتم فيها تنظيم انتخابات نيابية. وفي فقرة أخرى من المادة 24، أشارت وثيقة الوفاق الوطني إلى التالي:

إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزّع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

1 ـ بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين.

2 ـ نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

3 ـ نسبياً بين المناطق.

وبناء على ما تقدّم، تم رفع عدد أعضاء مجلس النواب المنتخب عام

---

(1) الحسن، حسن: «**القانون الدستوري والدستور في لبنان**»، دار الحياة، بيروت، 1960.

1972 من 99 نائباً إلى 108 نواب، وذلك عن طريق التعيين ولمرة واحدة لملء الشواغر في المقاعد التي شغرت بسبب الوفاة وعن طريق استحداث مقاعد جديدة تطبيقاً للتساوي بين المسلمين والمسيحيين.

المجلس النيابي الأول 1926

تناول الدستور بموجب مواده 16 ـ 22 ـ 96، إنشاء مجلس للشيوخ إلى جانب مجلس النواب، على أن يتألّف من 16 عضواً يُعيّن رئيس الحكومة سبعة منهم ويُنتخب الباقون. غير أن المادة 98 من الدستور أعطت الحق للمفوض السامي بتعيين مجلس الشيوخ إلى مدى لا يتجاوز سنة 1928.

ألغى مجلس الشيوخ بموجب التعديلات الدستورية سنة 1927، وتمّ دمج أعضائه بمجلس النواب باسم المجلس النيابي الأول الذي تكوّن من نواب المجلس التمثيلي الثاني المنتخبين ومن أعضاء مجلس الشيوخ المعيّنين. وقد بلغ عدد أعضاء المجلس النيابي الأول 46 نائباً. وبالنسبة لمجلس الشيوخ، فقد أُعيد النظر باستحداثه من جديد من خلال نص وثيقة الوفاق الوطني (1990)، تتمثّل فيه جميع العائلات الروحية، وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية، غير أن هذا البند من الوثيقة كغيره من البنود، لم يعمل بها حتى اليوم.

مجلس النواب الثاني 1929

بناء على التعديلات الدستورية عام 1927، جرت انتخابات مجلس النواب الثاني 1929 على أساس الأطر العامة التي جاء بها القرار 1307 الصادر 1922 وعلى أساس الدرجتين والدورتين. وقد حدد عدد أعضاء المجلس بـ 45 نائباً، ثلاثون منهم منتخبون وخمسة عشر معيّنون.

في أيار 1932، علّق المفوّض السامي العمل بالدستور وعيّن إميل إدّه رئيساً للحكومة، بسبب ما أشار إليه المفوض بقراره بأن الشعب اللبناني يعيش

أزمة اقتصادية ويسعى لإعادة النظر في النظام السياسي الحالي. وبناء عليه، حلّ المجلس النيابي الثاني.

أما السبب الأساسي لتعليق العمل بالدستور، فيعود إلى ترشيح أحد أعضاء المجلس المعيّنين الشيخ محمد الجسر لمنصب رئيس الجمهورية بعد انتهاء الفترة الرئاسية الممدّدة للرئيس شارل دباس والمحددة أساساً لفترة ثلاث سنوات بدأت من تاريخ إعلان الجمهورية والدستور عام 1926 ولغاية عام 1929، ثم تمديدها لثلاث سنوات أخرى لعام 1932.

مجلس النواب الثالث 1934

في كانون الثاني من عام 1943، أصدر المفوض السامي القرارين:

1 ـ القرار رقم 1، وتقرّر بموجبه تنظيم السلطات العمومية وسيرها بصفة موقتة

2 ـ القرار رقم 2، أصدر بموجبه قانوناً جديداً للانتخاب.

أما القرار رقم 1، فقد حدّد في مادّته الرابعة على أن مجلس النواب يتألّف من النواب المنتخبين على أساس نائب لكل 50،000 ساكن، ومن سبعة معيّنين من المحامين والأطباء والقضاة والمهندسين وكبار الموظفين[1].

أما قانون الانتخاب الجديد، فقد استعاد معظم أحكام قانون الانتخاب الأول (1307)، إلا أنه ألغى عملية الانتخاب على درجتين وجعله عاما على درجة واحدة مع الإبقاء على الدورتين، أي أنه ألغى عملية انتخاب أعضاء مجلس النواب عن طريق المندوبين وجعله مباشرة من الشعب.

أعاد القانون الجديد الاعتبار للمحافظة كمنطقة انتخابية. ومع أن القانون لم يُحدّد جنس الناخب، فإنه لم يسمح للمرأة بالانتخاب. وبما أن القرار رقم 1 حدّد بأن يكون لكل نائب 50،000 ساكن، فقد تم تخفيض عدد أعضاء مجلس

(1) الجريدة الرسمية، عدد تاريخ 12 كانون الثاني 1934.

النواب ليصبح 18 نائباً منتخباً وسبعة نواب معيّنين. وُزّعت المقاعد لدورة انتخاب عام 1943 على الشكل التالي:

- محافظة بيروت ثلاثة مقاعد
- محافظة لبنان الشمالي خمسة مقاعد
- محافظة جبل لبنان خمسة مقاعد
- محافظة لبنان الجنوبي مقعدان
- محافظة البقاع ثلاثة مقاعد

وحصل في هذه الانتخابات عدم حصول أي مرشّح على الأكثرية المطلوبة للفوز في الدورة الأولى في محافظة بيروت، فجرت دورة ثانية، فازت على أثرها لائحة خير الدين الأحدب بعد انسحاب لائحة المرشح عبد الله اليافي.

انتخابات مجلس النواب الرابع 1937

قرّر المفوض السامي إعادة العمل بالدستور في كانون الثاني 1937. وبسبب التعارض بين جماعة إميل إدّه وجماعة بشارة الخوري الذي لم يعد يسمح بتشكيل وزارة تنال الثقة، قرّر المفوض السامي حلّ المجلس النيابي الثالث، ودعا إلى إجراء إنتخابات نيابية جديدة معدّلاً بموجبه عدد أعضاء مجلس النواب وجعله 63 نائباً ـ 42 بالانتخاب و21 بالتعيين، وموزعاً المقاعد على الطوائف والمحافظات على الشكل التالي:

- محافظة بيروت 6 مقاعد
- محافظة لبنان الشمالي 9 مقاعد
- محافظة جبل لبنان 12 مقعداً
- محافظة لبنان الجنوبي 8 مقاعد
- محافظة البقاع 7 مقاعد

وقد وُزّعت المقاعد على الطوائف حسب التالي: 13 مارونياً ـ 9 سنّة ـ 8 شيعة ـ 4 أرثوذكس ـ 3 دروز ـ 3 كاثوليك ـ 1 أرمن أرثوذكس ـ 1 أقليات.

تميّزت تلك الانتخابات بالطابع الائتلافي بين الكتلة الوطنية بزعامة رئيس الجمهورية إميل إدّه، وبين الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري. وبعد مفاوضات أجراها رئيس الحكومة خير الدين الأحدب مع المندوب السامي وبشارة الخوري، استطاع أن يرفع من حصّته وحصة الرئيس إدّه لتكون 37 نائباً، وحصّة المعارضة 26 نائباً. ثم توصّل وبخطّة ذكية، إلى رفع حصة الحكومة إلى 38 نائباً وإنزال حصة المعارضة إلى 25. وحتى لا يتعب نفسه في النشاط الانتخابي، قرّر خير الدين أن يعود إلى المجلس بطريقة التعيين جالباً معه من بيروت صديقيه كمال جبر ومحي الدين النصولي، ومن الشمال نصوح الفاضل. بينما دعم في انتخابات العاصمة لائحة عبد الله اليافي ضد لائحة رياض الصلح[1].

في أيلول 1939، أصدر المندوب السامي قراراً قضى في مادّته الأولى بوقف العمل بمواد الدستور المتعلّقة بممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. وفي مادّته الثانية، قضى بحلّ مجلس النواب وعدم الدعوة إلى انتخابات جديدة، وذلك بسبب صدور مرسوم عن رئيس الجمهورية الفرنسي يقضي بوضع الدول المشمولة بالانتداب ضمن منطقة الجيوش وإعلان حالة الحصار الناتج عن اندلاع الحرب العالمية الثانية.

المجلس النيابي الخامس 1943

في الحرب العالمية الثانية، حكم الفرنسيون البلاد حكماً عسكرياً ومباشراً بعد تعليق العمل بالدستور وحل المجلس النيابي الرابع، ولم يُبقِ الفرنسيون من مظاهر الحكم الوطني إلا رئاسة الجمهورية التي نزعوا من رئيسها كل سلطة.

(1) عوض، وليد: «رؤساء لبنان»، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

في تموز 1941، دخلت جيوش إنكلترا وفرنسا الحرة لبنان، وأعلن الجنرال كاترو استقلال لبنان بالاتفاق مع السفير الإنكليزي[1]. رغم ذلك، بقي الحكم العسكري في لبنان حتى آذار 1943 عندما أصدر كاترو قراراً قضى بإعادة العمل بالدستور، ودعا إلى إجراء انتخابات نيابية عامة في آب وأيلول من عام 1943 بعد إلغاء مبدأ تعيين النواب.

خفّض المندوب السامي عدد المقاعد النيابية إلى 55 مقعداً واستبدل تسمية المحافظات باسم الدوائر، مع الإبقاء على عدد المحافظات أو الدوائر كما هي.

وبفعل التنافس بين اللوائح الانتخابية في دائرة بيروت ودائرة جبل لبنان، جرت الانتخابات على دورتين بسبب عدم فوز النواب المُراد انتخابهم في الدورة الأولى. وكذلك في دائرة الجنوب، وإن بنسبة أقل. وبعد الانتخابات، انتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية الذي كلّف رياض الصلح بتشكيل حكومة الاستقلال قبل لجوئها لدعوة المجلس النيابي للاجتماع وتعديل الدستور وإلغاء كل المواد المتعلّقة بالانتداب.

بقي مجلس النواب الخامس حتى حزيران 1947، عندما صدر مرسوم جمهوري قضى بحلّه ودعا لإجراء انتخابات في أيار من العام نفسه كي لا يتوافق موعد إجراء الانتخابات مع موسم الاصطياف.

المجلس النيابي السادس 1947

جرت الانتخابات حسب قانون انتخاب 1934 من النواحي الإدارية واللوجستية. ووُزّعت الدوائر والمقاعد الطائفية بحسب التقسيمات الانتخابية التي طبقّت في انتخابات 1943. أشرف على الانتخابات حكومة الرئيس رياض الصلح التي فاز فيها جميع أعضاء الحكومة. وكان كميل شمعون وكمال جنبلاط

(1) الحسن، حسن: ذكر سابقاً.

قد قدّما استقالتيهما من الحكومة احتجاجاً على سير العمليات الانتخابية وطريقة الفرز في محافظة جبل لبنان، ثم عاد شمعون عن استقالته.

وما ميّز هذه الانتخابات أيضاً، انسحاب اللائحة الإصلاحية في بيروت من المعركة الانتخابية عند الساعة الحادية عشرة صباح الانتخابات احتجاجاً على الضغط والارهاب والتزوير[1]. أما لجنة الطعون النيابية التي تبحث في الطعون المقدّمة إليها من المرشّحين الخاسرين والبحث بصحة انتخاب النواب، فتعتبر لجنة من اللجان التي يتكوّن منها مجلس النواب. ولا شكّ في هذه اللجنة كانت في المحصّلة الأخيرة تخضع للابتزاز السياسي.

المجلس النيابي السابع 1951

جرت انتخابات 1943 و1947 على أساس القانون الانتخابي الذي أصدره المفوض السامي عام 1934 مع بعض التعديلات التي طالت توزيع المقاعد النيابية وعددها.

في العاشر من آب عام 1950، أصدر رئيس الجمهورية أول قانون للانتخاب في عهد الاستقلال، رفع فيه عدد النواب إلى 77 نائباً. وتضمّن هذا القانون، ولأول مرّة، إمكانية تقسيم المحافظة إلى دوائر انتخابية شريطة أن يبلغ عدد المقاعد النيابية فيها 15 مقعداً وما فوق. وقد أجاز هذا القانون ـ مما يخدم مصالح السلطة الحاكمة ـ انتخاب من انقضى على تجنّسه بالجنسية اللبنانية 5 سنوات.

اختلف هذا القانون أيضاً عن سائر القوانين السابقة لجهة تعديل عدد الأصوات التي يجب أن ينالها المرشّح للفوز بمقعد نيابي وجعلها 40% من أصوات المقترعين، بعد أن كانت نصف عدد المقترعين زائداً واحداً. إلا أنه

(1) جريدة العمل، عدد تاريخ 27 أيار 1947.

أبقى على نظام الدورتين (البالوتاج) شرط أن يقبل في خوض الانتخابات للدورة الثانية المرشحون الذين ينالون في الدورة الأولى بين 15 و40% من أصوات المقترعين. كما أوجب القانون على المرشّح - لأول مرّة - أن يودع صندوق المالية خمسة آلاف ليرة لا تُعاد إليه لا إذا نال في الانتخابات 15% من أصوات المقترعين على وجه قانوني.

وعلى العموم، فقد تضمّن هذا القانون التقنيات الإدارية واللوجستية التي درجت عليها القوانين السابقة، ولا زال حتى اليوم، إلا من بعض التعديلات التي تطال - في كل عملية انتخابية - تعديل توزيع الدوائر الانتخابية وفقاً لسياسة الحكومة التي تُشرف على الانتخابات. وهذا ما يُعتبر أحد أهم أوجه الضعف في النظام الانتخابي اللبناني إحدى أهم العقبات التي تحول دون تحقيق ما يُسمّى بالانصهار الوطني.

بموجب هذا القانون، جرت انتخابات عام 1951 النيابية بحيث قسمت كل من محافظتي جبل لبنان والشمال إلى ثلاث دوائر، في حين بقيت كل من محافظات بيروت والجنوب والبقاع دائرة انتخابية واحدة.

1 - دائرة محافظة بيروت 13 مقعداً

2 - دائرة لبنان الجنوبي 14 مقعداً

3 - دائرة محافظة البقاع 11 مقعداً

4 - دوائر محافظة جبل لبنان:

- دائرة قضاء كسروان 5 مقاعد
- دائرة قضاءي بعبدا والمتن 9 مقاعد
- دائرة قضاءي الشوف وعاليه 9 مقاعد

5 - دوائر محافظة لبنان الشمالي:

- دائرة قضاء طرابلس 6 مقاعد

- دائرة قضاء عكار 4 مقاعد
- دائرة أقضية زغرتا، البترون، الكورة 6 مقاعد

والجدير ذكره أن المقاعد الطائفية الواردة في القانون المذكور لا زالت معتمدة حتى اليوم مع تعديل في تسمية المقعد البروتستانتي بالمقعد الإنجيلي. وقد توزّعت المقاعد النيابية على الطوائف المحمدية والمسيحية على الشكل التالي:

- 35 مقعداً للطوائف المحمدية.
- 42 مقعداً للطوائف المسيحية.

بمعنى أن يكون لكل 6 مقاعد مسيحية، 5 مقاعد إسلامية.

ويُلاحظ في هذا المجال أن الحكومة التي أشرفت على الانتخابات برئاسة حسين العويني، لم يخض أحد من أعضائها العملية الانتخابية، إنما شهدت تلك العملية أول تحالف انتخابي في دائرة الشوف وعاليه بين كمال جنبلاط وكميل شمعون ضد لائحة رئيس الجمهورية بشارة الخوري. وفازت لائحة جنبلاط وشمعون بخمسة مقاعد ولائحة بشارة الخوري بأربعة مقاعد، وذلك بخلاف ما جاء في تقرير لجنة الطعون التي أشارت إلى فوز حسين الجسر على لائحة الخوري بدلاً من أنور الخطيب على لائحة جنبلاط - شمعون[1]. كما فازت في بيروت لائحة سامي الصلح وصائب سلام، وفي طرابلس لائحة رشيد كرامي، وفي الجنوب لائحة أحمد الأسعد ومعه رياض الصلح ضد عادل عسيران. وفي البقاع فازت لائحة صبري حمادة ضد جوزف سكاف. وقد خرجت تلك النتائج رغم وجود تباين في عدد الأصوات التي نالها كل مرشّح وبين الأرقام الواردة في تقارير لجنة الطعون.

---

(1) تقرير لجنة الطعون، من محاضر مجلس النواب جلسة 26/ 6/ 1951.

ومع انتهاء الانتخابات، برز الصراع بين القوى السياسية الجديدة المتمثّلة بجنبلاط وشمعون وكرامي وسلام. . . ضد مظاهر الفساد التي ظهرت أواخر عهد بشارة الخوري من خلال تعيين أقربائه والأزلام في المراكز الحساسة في الدولة.

ولا شكّ في أن هذا التحرّك ضد بشارة الخوري لم يتوخ الوصول إلى إقامة مجتمع يتكافل فيه أبناؤه ويتضامن في سبيل بناء دولة المؤسسات وتعيين الموظف المناسب في المكان المناسب، وإتاحة المجال لأصحاب الكفاءات ببناء الدولة، إنما كان الصراع ولا يزال حتى اليوم يتوخى الحفاظ على المركز السياسي والمقعد النيابي ومحاولة كل فريق اتهام الفريق الآخر بالفساد للإبقاء على المكاسب.

المجلس النيابي الثامن 1953

في أيلول من عام 1952، انتخب النائب كميل شمعون رئيساً للجمهورية. وبموجب الصلاحيات الاستثنائية التي نالتها أول حكومة في عهده 1952 - 1958، فقد أقدمت على حلّ المجلس النيابي السابع وعدّلت القانون الانتخابي لعام 1950 ليتوافق مع المصالح السياسية للعهد الجديد.

أبرز ما تضمّنته هذه التعديلات اعتماد الدوائر المصغّرة لأول مرّة في تاريخ القوانين الانتخابية، وجعلها 33 دائرة انتخابية (22 فردية و11 ذات مقعدين) تنتخب 44 نائباً. كما تضمّن القانون ولأول مرّة أن تشمل القوائم الانتخابية أسماء الذكور والإناث البالغين من العمر 21 سنة. ولأول مرّة أيضاً، طبّق النظام الأكثري بحيث يعتبر المرشّح فائزاً إذا نال العدد الأكبر من أصوات المقترعين بعد أن تمّ إلغاء نظام البالوتاج (دورة الاقتراع الثانية). وكان التعديل قد أوجب على أن الاقتراع إجباري لكل ناخب ذكر ومن يتخلّف يُعاقب بالغرامة. إلا أن هذا التعديل عُلّق العمل به فيما بعد. كما تضمّن التعديل خفض ضمانة الترشيح

من خمسة آلاف إلى ثلاثة آلاف، لا تُعاد للمرشّح إلا إذا نال 20% من المقترعين.

وبموجب هذه التعديلات، خفضت حصص الطوائف وزيد عدد الدوائر في كل محافظة على الشكل التالي:

- محافظة بيـروت: 5 دوائر
- محافظة الشمال: 8 دوائر
- محافظة جبل لبنان: 9 دوائر
- محافظة الجنوب: 7 دوائر
- محافظة البقاع: 4 دوائر

وبناء على هذه التقسيمات جرت انتخابات تموز 1953، وأشرف عليها الرئيس صائب سلام التي خاضها مع أربعة من وزراء حكومته، ففاز مع إثنين منهم.

مجلس النواب التاسع 1957

قبل نهاية ولاية المجلس النيابي الثامن بستة أشهر، وضع الرئيس كميل شمعون في شباط من عام 1957 قانوناً جديداً للانتخابات استعاد فيه معظم أحكام قانون 1950 مع بعض التعديلات التي تتوافق مع مصلحة الموالين للعهد. فأعاد تقسيم المحافظات إلى 27 دائرة انتخابية تراوح عدد المقاعد فيها بين مقعد وستة مقاعد رافعاً بذلك عدد المقاعد النيابية من 44 إلى 66 مقعداً. ومن التعديلات الإضافية:

- زيادة فقرة على المادة 30 تنص على أنه إذا انقضت مهلة الترشيح ولم يتقدّم لمقعد معيّن إلا مرشّح واحد، يُعتبر هذا المرشح فائزاً بالتزكية

- أجاز القانون لوزير الداخلية إصدار قرار تقسيم الدوائر الانتخابية وليس إلى مجلس الوزراء (مرسوم).
- إذا حكم على النائب الملغى انتخابه بالعقوبات المنصوص عليها بالمواد 329 و334 من قانون العقوبات، فإنه يسقط من حقّه في أن ينتخب مدّة أربع سنوات.
- إخضاع كل اجتماع انتخابي في إطار الحملات الانتخابية لترخيص مسبق بناء لطلب يقدّم قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام من قبل أشخاص تقدّموا بترشيحهم بصورة قانونية، ومنع هذا القانون نشر اللافتات للدعاية الانتخابية فوق الشوارع والساحات العامة.

كما أنه حظر على المرشح عقد اجتماع انتخابي عام خارج نطاق الدائرة التي قدّم فيها ترشيحه عنها، على أن يشترك في هذا الاجتماع الناخبون المقيّدون في الدائرة الانتخابية نفسها.

وبموجب هذا القانون الجديد وزعت المقاعد النيابية على الدوائر التالية:

- محافظة بيروت: دائرتان
- محافظة جبل لبنان: 8 دوائر
- محافظة لبنان الشمالي: 7 دوائر
- محافظة لبنان الجنوبي: 7 دوائر
- محافظة البقاع: 3 دوائر

أعلنت النتائج الرسمية فور انتهاء العمليات الانتخابية في حزيران من عام 1957. إلا أنه وبعد مرور تسعة أشهر على إعلان النتائج الرسمية من قبل وزارة الداخلية، أُعيد النظر ببعض تلك النتائج وذلك بموجب تقرير لجنة الطعون النيابية الصادر بتاريخ 15/ 3/ 1958[1].

(1) جريدة الحياة، الأعداد الصادرة بتاريخ: 10 و17 و24 حزيران 1958.

وما من شكّ بأن حالة الاحتقان الداخلي الذي خلفته نتائج الانتخابات والتلاعب بالنتائج، يُضاف إليها سياسة الرئيس كميل شمعون، أدّيا إلى إندلاع ثورة عام 1958 حيث تعرّض لبنان لهزّة أمنية جاءت تكريساً لما شهدته المنطقة العربية من صراع بين مؤيّدي المدّ الوحدوي العربي بزعامة جمال عبد الناصر، وبين شبكة الأحلاف العسكرية والسياسية التي عملت الولايات المتّحدة ومعها دول الاستعمار القديم على حبكها في المنطقة العربية. ونذكر على وجه الخصوص قيام حلف بغداد ليكون ترسانة عسكرية وسياسية لمواجهة المدّ الشيوعي. وكان الرئيس شمعون من الزعماء المؤيّدين لحلف بغداد حيث قدّم له الدعم الكامل وسمح لقوات المارينز الأميركية بالنزول على الشواطئ اللبنانية. وكان من نتيجة هذا الصراع والتوتر الشعبي والسياسي على الصعيد الداخلي أن اندلعت حرب أهلية جاءت ترجمة لما شهدته الساحة اللبنانية من انقسامات على الصعد الوطنية والمناطقية والطائفية.

مع انتهاء عهد الرئيس شمعون، دعم الرئيس عبد الناصر ترشيح اللواء فؤاد شهاب ليتولّى رئاسة الجمهورية اللبنانية. سعى هذا الأخير إلى وضع حد لهذا الشرخ الوطني، خاصة بعد إعلان الوحدة المصرية - السورية.

لم يكمل المجلس النيابي التاسع ولايته القانونية المحددة بأربع سنوات عندما عمد الرئيس شهاب إلى حلّ المجلس النيابي في محاولة منه لتخفيف حالة الانقسام والتوتر الداخلي، ودعا الهيئات الانتخابية لانتخاب أعضاء المجلس الجديد على أسس تمثيل جديد بسبب أن المصلحة العامة تقضي بذلك.

المجلس النيابي العاشر 1960

قانون جديد، إذن، للانتخابات تمّ وضعه عام 1960 وعلى أساسه جرت الانتخابات النيابية في حزيران من العام نفسه، بحيث نصّ على رفع عدد المقاعد النيابية إلى 99 نائباً وحدّد عدد الدوائر بـ 26 دائرة انتخابية من خلال اعتماد الدائرة المتوسطة، أي القضاء مبدئياً، مع بعض الاستثناءات وهي:

- تقسيم محافظة مدينة بيروت إلى ثلاث دوائر.

- جعل كل من مدينة طرابلس ومدينة صيدا دائرة انتخابية واحدة.

- جمع قضاءين في دائرة واحدة، كما في دائرة بعلبك والهرمل، ودائرة البقاع الغربي وراشيا، ودائرة مرجعيون وحاصبيا.

تميّز هذا القانون بأنه أول من استحدث فيما عُرِف بنظام البطاقة الانتخابية التي عُلّق العمل بها في أول عملية انتخابية بعد صدور هذا القانون، كما عُلّق العمل بها إلى أجل غير مسمّى بموجب قانون 7 شباط 1968. بقي هذا التعليق سارياً بموجب القانون 154/ 92 (تعديل قانون انتخاب 1960) والقانون رقم 530/ 96 الصادر بتاريخ 11 تموز 1996. وبدأ العمل فعلياً بهذه البطاقة في الانتخابات البلدية والاختيارية لعام 1998. كما أوجب القانون بأن يكون لكل قلم اقتراع معزل واحد. أشرفت حكومة أحمد الداعوق على الانتخابات ولم يخض أحد من أعضائها العملية الانتخابية.

وبموجب هذا القانون جرت الانتخابات النيابية للأعوام 1964 ـ 1968 ـ 1972 ـ 1992 (معدّل) ـ 1995 (معدّل).

مجلس النواب الحادي عشر 1964

في 19 شباط صدر مرسوم يقضي بحل المجلس النيابي العاشر قبل نهاية ولايته بخمسة أشهر. وقد بنى المرسوم حيثياته على مقتضيات الأمن وضروراته التي تتطلّب إجراء الانتخابات على مراحل. وبما أنه ينبغي أن لا تجري بعض مراحل الانتخابات على أساس قوائم انتخابية مجمدة وبعضها على أساس قوائم منقّحة[1]، لذا كان من الضروري حلّ المجلس كي تجري المراحل الانتخابية على قوائم ناخبين مجمدة وجاهزة بتاريخ إجراء أول مرحلة من الانتخابات.

(1) الجريدة الرسمية، العدد 15، تاريخ 20/ 2/ 1964.

تمّ توزيع مقاعد المجلس الجديد على الدوائر والطوائف بحسب ما هو متّبع في قانون انتخاب 1960.

أشرفت حكومة حسين العويني على الانتخابات، ولم يخض أحد من أعضاء الحكومة العملية الانتخابية رغم انتشار بصمات المكتب الثاني على الوضع السياسي في الساحة اللبنانية.

مجلس النواب الثاني عشر 1968

بقي توزيع الدوائر والمقاعد النيابية كما هي. وقد أمضى مجلس النواب ولايته كاملة قبل صدور مرسوم جديد بدعوة الهيئات الانتخابية. جرت الانتخابات في عهد شارل حلو وحكومة الرئيس عبد الله اليافي، وخاض جميع أعضاء الحكومة الانتخابات باستثناء الوزيرين هنري فرعون وخالد جنبلاط. وكان الوزير فرعون قد قدّم استقالته من الحكومة احتجاجاً على ما رافق العملية الانتخابية في محافظتي الجنوب والبقاع من أخطاء ومخالفات قانونية. فاز بالنيابة ستة وزراء من أصل ثمانية.

وفي 17 آب 1970، انتخب نائب زغرتا سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية.

المجلس النيابي الثالث عشر 1972

أمضى مجلس النواب الثاني عشر ولايته كاملة. وجرت انتخابات جديدة في نيسان من عام 1972 على التقسيم ذاته المتّبع في القانون 1960.

أشرف على الانتخابات حكومة الرئيس صائب سلام، وخاض العملية الانتخابية مع الوزيرين جميل كبي وفؤاد نفاع وفازوا فيها.

في 13 نيسان من عام 1975، توتّرت الأوضاع الأمنية على إثر حادثة عين الرمانة، سقط على أثرها عشرات القتلى من الفلسطينيين. ومن خلال هذه الشرارة الأمنية، انتقلت المعارك إلى سائر المناطق اللبنانية محدثة حرباً أهلية لا زالت آثارها المدمّرة حيّة في نفوس اللبنانيين.

لم تجر الانتخابات النيابية عام 1976 بفعل الأحداث المذكورة، فكان لا بد من صدور قوانين تقضي بالتمديد لمجلس 1972. وتكرّرت تلك القوانين ثماني مرات، كان آخرها التمديد الحاصل في 7 كانون الأول من عام 1989 ولغاية 31 كانون الأول 1994.

اتفاق الطائف (وثيقة الوفاق الوطني)

عام 1989، التقى رجال السياسة ورجال الحرب اللبنانيون في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية لوضع حد للصراع الداخلي وللحرب الأهلية والبحث في إيجاد أطر ومبادئ دستورية وسياسية مستقبلية. انتهى اللقاء بتوقيع اتفاق الطائف المتضمّن ما سُمي بوثيقة الوفاق الوطني. وقد تبين فيما بعد، رغم إجراء إصلاحات سياسية في ممارسة الحكم، أن هذا الاتفاق قد وضع حدّاً لصوت المدافع، إلا أنه لم يُعالج الأسباب السياسية التي أدّت إلى اندلاع الحرب، وذلك بسبب عدم تطبيق البنود الأساسية الواردة في الاتفاق والتي كانت سبباً لتكريس الشرخ بين اللبنانيين. ومن أهمّها: إلغاء الطائفية السياسية ووضع قانون جديد للتقسيمات الإدارية وتطبيق اللامركزية الإدارية وغيرها من البنود الملحقة. أما عدم الإقدام على تطبيق ما جاء به اتفاق الطائف، فيعود إلى عدم توافقه مع المصالح السياسية والمالية لأمراء ومافيات الحرب التي خرجت من الحرب لتضع يدها على مقدرات البلاد في عهد السلم الأهلي. وغدت السلطات الحاكمة تحدد قواعد اللعبة بأن تضع القوانين أو تعدّل قوانين انتخابية بما يحفظ مصالحها وبحدود ما يسمح به الوضع السياسي الداخلي والضغوط الإقليمية أو الدولية. كما غدت الانتخابات أن تكون مناسبة لمزيد من التأزّم والتفكك المجتمعي.

وقّعت وثيقة الوفاق الوطني في تشرين الثاني من عام 1989. وفي أيلول من عام 1990، صدر القانون الدستوري الرامي إلى إجراء تعديلات على الدستور اللبناني تنفيذاً لنصّ الوثيقة.

وبناءً لنص الوثيقة وتطبيقاً للتساوي بين المسلمين والمسيحيين، تقرّر بصورة استثنائية ولمرة واحدة، أن تملأ بالتعيين ودفعة واحدة، المقاعد النيابية التي شغرت منذ عام 1972. وقد بلغ عددها 31 مقعداً (28 حالة وفاة ـ حالتي انتخاب لرئاسة الجمهورية ـ حالة استقالة). وقد تمّ ذلك بموجب القانون الدستوري رقم 18/ 90. وبموجب القانون رقم 51/ 91، استحدثت تسعة مقاعد جديدة ليرتفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى 108 نواب، وليتأمن مبدأ المساواة بين المسلمين والمسيحيين (2 للسنة ـ 3 للشيعة ـ 2 للدروز ـ 2 للعلويين).

الفصل الثالث

قانون الإنتخابات والنخب السياسية 1992

الظروف التي احاطت بولادة قانون 1992

في اعقاب مؤتمر مدريد، وهو مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عاصمة إسبانيا في تشرين الثاني 1991، ومن أجل قيام مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين. جرت محادثات ثنائية بين أطراف النزاع العربية»، الأردن، فلسطين وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف للبحث في المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف».

عقد هذا المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية، وبرعاية كل من الولأيات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق. حيث تم التأكيد أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ «**الأرض مقابل السلام**» وقرارات مجلس الأمن 242 و338 و425.

سار كل من الأردن والفلسطينيين في المفاوضات على حدة، ولكن سوريا ولبنان التزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين. في تلك الاثناء جرى التنسيق بين السعودية الولايات المتحدة وسوريا على تكليف الأخيرة بالعمل على رعاية الشأن اللبناني بما يتلاءم مع المتغيرات الآتية على المنطقة. في ظل هذه الظروف

الفصل الثالث

قانون الإنتخابات والنخب السياسية 1992

الظروف التي احاطت بولادة قانون 1992

في اعقاب مؤتمر مدريد، وهو مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عاصمة إسبانيا في تشرين الثاني 1991، ومن أجل قيام مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين. جرت محادثات ثنائية بين أطراف النزاع العربية»، الأردن، فلسطين وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف للبحث في المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف».

عقد هذا المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية، وبرعاية كل من الولأيات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق. حيث تم التأكيد أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ «**الأرض مقابل السلام**» وقرارات مجلس الأمن 242 و338 و425.

سار كل من الأردن والفلسطينيين في المفاوضات على حدة، ولكن سوريا ولبنان التزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين. في تلك الاثناء جرى التنسيق بين السعودية الولايات المتحدة وسوريا على تكليف الأخيرة بالعمل على رعاية الشأن اللبناني بما يتلاءم مع المتغيرات الآتية على المنطقة. في ظل هذه الظروف

طرحت انتخابات 1992، علاقة الدولة بالمجتمع وعلاقة الدولة بسلطتها وقدرتها على إتخاذ القرار. تميّزت انتخابات 1992 عن سابقاتها بأنها كانت عمليتين انتخابيّتين: واحدة تمّت قبل يوم الإقتراع من خلال إقرار قانون انتخاب جديد مفصّل على قياس النافذين وتشكيل اللوائح الانتخابية، وأخرى تمّت يوم الإقتراع. أصرّت الحكومة على إجراء الانتخابات غير عابئة بالمعارضة المطالبة بتأجيل عملية الانتخاب[1].

تكمن أهمية انتخابات 1992 في كونها الأولى التي تمّ إجراؤها منذ إندلاع الحرب أواسط السبعينات. كذلك جرت وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني، أي اتفاق الطائف.

بين العامين 1972 و1992، لم تُجرَ أية انتخابات نيابية. لكن هذه المرحلة شهدت انتخاب رئيس الجمهورية في الأعوام 1976 و1982، وأخيراً في العام 1989. يمكن رد تجميد الانتخابات النيابية منذ 1972 إلى أسباب عديدة. أول الأسباب كان انعدام الاستقرار الأمني وغياب السلطة الحكومية عن مناطق عديدة من البلاد؛ كذلك العمليات الحربية في عامي 1975 ـ 1976 واعوام 1978 و1982. سبب آخر حال دون إجراء الانتخابات النيابية، هو شلل مؤسسات الدولة والانقسامات على أساس مناطقي وطائفي.

كانت السياسة ولا زالت في ظل اتفاق الطائف إمتدادا للمصالح المتضاربة والمتشابكة لمجموعة اللاعبين، محليين وإقليميين ودوليين. لا بد هنا من إبراز بُعدين إثنين: بعد داخلي متعلّق بإصلاح النظام السياسي، وبعد آخر خارجي، متعلّق بالسياسة الإقليمية والدولية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمراحل الإعداد لاتفاق الطائف.

(1) استطلاع للرأي أجرته مجلة «الوسط» الصادرة في لندن، أظهر أن 57,3% من اللبنانيين يرفضون المشاركة في الإنتخابات مقابل 38,6% سيشاركون (و4% لا جواب). النسبة الأعلى هي بين الناخبين الشباب (61%). فريد الخازن: المركز اللبناني للدراسات.

إذا كان الشق الداخلي من الطائف هو الأولى بعناية اللبنانيين واهتماماتهم، فإن للفرقاء الخارجيين في الاتفاق أولويات أخرى مختلفة. حتى أن البعد الخارجي، مع مرور الوقت، لم يطغَ فقط على البعد الداخلي، بل فرض أولوياته ومضمونه أيضاً.

قانون الانتخابات 1992

أقرّ اذا مجلس النواب المشروع الانتخابي في 16/ 7/ 1992 بعد نقاشات حادّة وأُدخِلت التعديلات التالية:

المادّة الأولى: تُلغى المواد الأولى والثانية والثالثة من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 26/ 4/ 1960 وتعديلاته ويُستعاض عنها بالمواد الآتية:

- **المادّة الأولى الجديدة:** يتألّف مجلس النواب من مائة وثمانية وعشرين عضواً وتكون مدّة ولايتهم أربع سنوات.
- **المادّة الثانية الجديدة:** تتألّف الدائرة الانتخابية في المحافظة، وتحدد المقاعد النيابية فيها وفقاً للجدول الآتي:

الدائرة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	إنجيلي	أرمن كاثوليك	أرمن أرثوذكس	أقليات
محافظة بيروت	19	–	2	1	–	1	1	2	1	1	3	1
محافظة جبل لبنان	35	2	3	5	–	19	2	3	–	–	1	–
محافظتا الجنوب والنبطية	23	3	14	1	–	2	2	1	–	–	–	–
محافظة البقـاع	23	5	8	1	–	3	3	2	–	–	1	–
محافظة لبنان الشمالي	28	11	–	–	2	9	–	6	–	–	–	–
المجموع العام	**128**	**27**	**27**	**8**	**2**	**34**	**8**	**14**	**1**	**1**	**5**	**1**

بصورة استثنائية ولمرّة واحدة، تعتبر المهلة المنصوص عنها في المادّتين 28 و30 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 26/ 4/ 1960، خمسة عشر يوماً بدلاً من ستة أشهر.

تُضاف عبارة «وأمن الدولة» بعد كل كلمة «جيش» أينما وردت في المادة المذكورة أعلاه.

- **المادّة الثالثة**: تُضاف إلى المادّة 37 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 26/ 4/ 1960 الفقرة الآتية: «كل من يرجع عن ترشيحه وفقاً للأحكام المبنية في هذه المادّة، يحق له استرداد نصف المبلغ الذي أودعه».

- **المادّة الرابعة**: يُضاف إلى الفقرة الأولى من المادّة 39 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 26/ 4/ 1960 النص الآتي: «ويمكن زيادة هذا العدد إلى أكثر من أربعمائة ناخب في القلم الواحد إذا اقتضت ذلك سلامة العملية الانتخابية، على أن لا يتعدّى العدد الستماية ناخب».

- **المادّة الخامسة**:

أ - في الدوائر الانتخابية المحدّدة على أساس المحافظة:

على المرشّح أن يُحدد في ترشيحه المنطقة التي يرغب ترشيح نفسه عنها ضن الدائرة الانتخابية، ويُعتبر فائزاً بالانتخابات من ينال أكثرية أصوات المقترعين في الدائرة من بين المرشحين من ذات الطائفة وعن ذات المنطقة في حدود المقاعد المخصصة لكل طائفة في هذه المنطقة.

ب - في الدوائر الانتخابية المحدّدة استثنائياً على أساس القضاء:

يفوز بالانتخابات المرشح عن الطائفة الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية.

ج - إذا تساوت الأصوات يفوز المرشّح الأكبر سناً.

- **المادّة السادسة**: يُعلق العمل بالبطاقة المنصوص عليها في قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 26/ 4/ 1960 لمرة واحدة ويستعاض عنها بتذكرة هوية يعود تاريخ إصدارها إلى ما قبل عام 1975 أو ببيان قيد إفرادي جديد معفى من رسم الطابع يعمل به لعملية انتخابية واحدة.

- **المادّة السابعة**: بصورة إستثنائية، ولدورة واحدة، وفي الدوائر الانتخابية التي يتعذر فيها الاقتراع على بعض أو كل الناخبين، يُحدد عدد ومواقع أقلام اقتراع خاصة بمراسيم تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية، على أن ترعى أحكام المادة 39 من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 26/ 4/ 1960.

- **المادّة الثامنة**: يُعدل نص الفقرة الأولى من المادّة الوحيدة من القانون رقم 1 الصادر بتاريخ 7/ 12/ 1989 المتضمّن تمديد ولاية مجلس النواب على الوجه الآتي:

تُعتبر ولاية مجلس النواب منتهية بتاريخ 15/ 10/ 1992 بدلاً من 31/ 12/ 1994.

«وإذا لم تحصل الانتخابات العامة خلال المهلة المحدّدة في المادّة 42 من الدستور تعتبر الفقرة السابقة من هذه المادّة ملغاة حكماً وتستمر ولاية مجلس النواب حتى 31/ 12/ 1994».

- **المادّة التاسعة**: يُحظر على كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية، التعاطي في الإعلام والإعلان الانتخابي السياسي خلال الحملة الانتخابية المحدّدة من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى إجراء الانتخابات وإعلان النتائج النهائية تحت طائلة التعطيل والإقفال التام بقرار يصدر عن محكمة المطبوعات في غرفة المذاكرة وذلك طيلة مدّة الحملة الانتخابية على أن يسمح لهذه الوسائل بالتعاطي فقط بالموقف السياسي.

- **المادّة الحادية عشرة:** خلافاً لأحكام الفقرة الأولى من المادّة السابعة من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ 26/ 4/ 1960 وتعديلاته وبصورة إستثنائية ولدورة انتخابية واحدة، تدعى الهيئات الانتخابية بمرسوم وتكون المهلة بين تاريخ نشر هذا المرسوم واجتماع الهيئات الانتخابية خمسة عشر يوماً على الأقل.

- **المادّة الثانية عشرة:** تُلغى جميع النصوص التي تتعارض أو لا تتفق وأحكام هذا القانون.

- **المادّة الثالثة عشرة:** يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية[1].

تعدّدت المواقف من الانتخابات، وتبلورت حول ثلاثة: الموقف المؤيّد لإجراء الانتخابات حسب التوقيت المطروح، والموقف المعارض للانتخابات، و الموقف المتأرجح بين الرفض والقبول.

أما أركان الحكم، من رؤساء ووزراء، فقد كانوا في معظمهم مؤيّدين لإجراء الانتخابات. أما موقف الأطراف الأخرى، من أحزاب وقيادات سياسية وروحية بارزة، فهي تقع بين طرفي نقيض: الأول رافض، ليس للانتخابات فقط، بل لاتفاق الطائف أيضاً، وهذه القوى كانت متمثّلة بالعماد عون وبتياره، العميد ريمون إدّه وحزب الوطنيين الأحرار[2].

ما كان ينقص القوى التي قاطعت الانتخابات هو القدرة على توحيد صفوفها، والاتفاق على إستراتيجية واحدة للدخول في المعركة الانتخابية وذلك بسبب الخلافات بين بعض قيادات المقاطعة الأساسية من جهة وبسبب مواقف المقاطعين المتباينة من اتفاق الطائف والحكم القائم من جهة ثانية.

---

(1) زين، أحمد: «**الحياة النيابية**» 15 ت 1996.

(2) موقف العميد إدّه الذي اتّخذه في أوائل تموز بعدم المشاركة في الإنتخابات إذا جرت 1992، أنظر «النهار»، 9 ـ 17 تموز 1992؛ موقف العماد عون «النهار» 13 أيار 1992؛ وحول موقف حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون، «النهار» 5 تموز 1992.

أما موقف الأحزاب والقيادات، كحزب الكتائب اللبنانية والقوات اللبنانية والبطريرك الماروني كان داعماً لاتفاق الطائف وقاموا بأدوار أساسية في صنع الطائف في مراحله المختلفة والمكلفة، سياسياً وعسكرياً.

كان لقيادات حزب الكتائب اللبنانية الإسهام الأساسي في دعم اتفاق الطائف، ما وضعه في موقع التصادم المباشر مع العماد عون. فقد سارت قيادة حزب الكتائب في عملية الطائف، لكن في النهاية لم يستطع الحزب أن يفي بالمطلوب حيث وجدت الكتائب نفسها أمام انتخابات الأمر الواقع، مجبرة على اتخاذ قرار اللحظة الأخيرة بعدم المشاركة فيها. أما القوات اللبنانية، فلم تكن أفضل حالاً. فبعد خسارتها على الجبهتين ـ جبهة القاعدة الشعبية المسيحية في الحرب الطاحنة مع العماد ميشال عون، وجبهة الحصص الموعودة في مرحلة ما بعد الطائف ـ إذا بها تواجه إستحقاق الانتخابات بخيار واحد، ألا وهو خيار المقاطعة.

تطرّق جزء من الطروحات الإصلاحية التي حملها الطائف إلى الحاجة لإصلاح الخلل في التمثيل النيابي بين الطوائف، وذلك بجعل عدد النواب المسلمين مساوياً لعدد المسيحيين.

في اجتماعات الطائف، اتخذ القرار بجعل عدد النواب 108، مقسّماً بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. وهكذا، تمّ المناصفة بزيادة تسعة مقاعد على برلمان الـ99، على أن يبقى ملء الشواغر بالتعيين من قبل الحكومة[1].

بعد مرور ثلاث سنوات، تغيّرت الأوضاع. أُعيد فتح ملف الانتخابات، ومعه فُتِح البازار. لكن موازين القوى في 1992 هي غير ما كانت عليه بالأمس. فقد تغيّرت المعادلة تغييراً جذرياً، سواء داخل لبنان أو بين بيروت ودمشق.

جرى تبنّي مجلس الـ 128 والسؤال المطروح: هل جاء العدد مبنياً على قرار سياسي يهدف إلى خدمة مصالح جهات معيّنة؟ وكيف جاءت هندسة الدوائر الانتخابية؟

---

(1) منصور، ألبير: ذكر سابقاً، ص: 58.

الجدول رقم (1)

توزيع المقاعد حسب المناطق والطوائف في قانون انتخاب 1992

	عدد المقاعد	ماروني	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن أرثوذكس	أرمن كاثوليك	إنجيلي	أقليات	سني	شيعي	درزي	علوي
بيروت	19	1	2	1	3	1	1	1	6	2	1	
جبل لبنان	35											
جبيل	3	2								1		
كسروان ـ الفتوح	5	5										
متن	8	4	2	1	1							
بعبدا	6	3								2	1	
عاليه	5	2	1								2	
الشوف	8	3		1					2		2	
الشمال	28											
طرابلس	8	1	1						5			1
طرابلس (الضنية)	3								3			
عكار	7	1	2						3			1
الكورة	3		3									
زغرتا	3	3										
بشري	2	2										
البترون	2	2										
البقاع	23											
زحلة	7	1	1	2	1				1	1		
البقاع الغربي وراشيا	6	1	1						2	1	1	
بعلبك ـ الهرمل	10	1		1					2	6		
الجنوب	23											
صيدا	2								2			
الزهراني	3			1						2		
جزين	3	2		1								
صور	4									4		
النبطية	3									3		
بنت جبيل	3									3		
مرجعيون	5		1						1	2	1	
المجموع	**128**	**34**	**14**	**8**	**5**	**1**	**1**	**1**	**27**	**27**	**8**	**2**

الجدول رقم (2)

توزيع المقاعد حسب الطائفة، 1943 ـ 1992

الطائفة	1943 ـ 1947	1951	1953	1957	1960 ـ 1972	1992	الفارق
ماروني	18	23	13	20	30	34	4 +
روم أرثوذكس	6	8	5	7	11	14	3 +
روم كاثوليك	3	5	3	4	6	8	2 +
أرمن أرثوذكس	2	3	1	3	4	5	1 +
أرمن كاثوليك	ـ	1	1	1	1	1	ـ
إنجيلي	ـ	1	ـ	ـ	1	1	ـ
أقليات	1	1	1	1	1	1	ـ
سنّي	11	16	9	14	20	27	7 +
شيعي	10	14	8	12	19	27	8 +
درزي	4	5	3	4	6	8	2 +
علوي	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	2	2 +
المجموع	**55**	**77**	**44**	**66**	**99**	**128**	**29 +**

الجدول رقم (3)

توزيع المقاعد حسب المحافظة، 1943 ـ 1992

الطائفة	1943 ـ 1947	1951	1953	1957	1960 ـ 1972	1992	الفارق
بيروت	19	13	7	11	16	19	+ 3
جبل لبنان	17	23	14	20	30	35	+ 5
الشمال	12	16	9	14	20	28	+ 8
الجنوب(*)	10	14	8	11	18	23	+ 5
البقاع	7	11	6	20	15	23	+ 8
المجموع	**55**	**77**	**44**	**66**	**99**	**128**	**+ 29**

الدوائر الانتخابية

المسألة ذات الأهمية السياسية هي الهندسة العشوائية للدوائر الانتخابية.

إن تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس دوائر انتخابية ذات أحجام مختلفة، بدل اعتماد الدائرة الموسّعة أو المحافظة، وهو ما نصّ عليه اتفاق الطائف، كان أكثر الإنتهاكات وضوحاً وإثارة للإعتراض. إن تبنّي اتفاق الطائف «المحافظة» دائرة انتخابية (دون تحديد ما إذا كانت «المحافظة» هي المحافظات القائمة، أم أنه سيعتمد تقسيم إداري جديد موسّع للأقضية والمحافظات) جاء تعزيزاً للوحدة الوطنية، حيث يمكن للناخبين الذين ينتمون إلى طوائف عدّة أن يختاروا، في الدائرة الانتخابية الأوسع، ممثّلين ينتمون، هم أيضاً، إلى أكثر من طائفة. هذا الأمر غير متاح في الدائرة الصغيرة حيث الأكثرية العددية لطائفة معيّنة حتمت إستحداث مقاعد نيابية، في غير دائرة انتخابية.

(*) دائرة الجنوب الإنتخابية تتضمّن محافظتي الجنوب والنبطية.

إن الإعتبار الوحيد الذي اتّبع هو المعيار نفسه الذي كان وراء سياسة تعيين النواب عام 1991، واعتبارات توزيع المغانم في لبنان بعد الحرب. فمن دخل المجلس النيابي بالتعيين من بين السياسيين المرشّحين للعب أدوار رئيسية في مرحلة ما بعد الطائف، كان ينبغي أن تذلّل العوائق أمامه للدخول إلى المجلس عن طريق الانتخاب.

بالإضافة إلى إنتهاك مبدأ الدائرة الانتخابية الموسّعة والمختلطة، أضيف تقسيمٌ للدوائر صُمّم على قياسات تخدم مصالح سياسية وطائفية.

فقد اتُّبع نهج إنتقائي هدفه توجيه نتائج الانتخابات لتخدم ليس فقط هذا الزعيم المعيّن أو ذاك، بل حتى لتبلغ درجة خدمة طائفة أم منطقة بعينها على حساب طائفة أو منطقة أخرى (انظر الجدول رقم 4).

جدول رقم (4)

قانون انتخاب 1992 بالمقارنة مع القوانين الانتخابية السابقة

	بيروت	الشمال	الجنوب(*)	جبل لبنان	البقاع
عدد الدوائر (1992)	دائرة واحدة	دائرة واحدة (7 أقضية)	دائرة واحدة (7 أقضية)	6 دوائر انتخابية	3 دوائر انتخابية
مقارنة مع القوانين الانتخابية السابقة	1943 ـ 1947	1943 ـ 1947 من ناحية الدوائر الانتخابية، إلا أن التمثيل حسب القضاء	1943 ـ 1947 من ناحية الدوائر الانتخابية، إلا أن التمثيل حسب القضاء	1960 ـ 1972	1960 ـ 1972

إن تقسيم الدوائر لم يطرح مشكلة في بيروت، فقد جُعلت العاصمة دائرة انتخابية واحدة يُنتخب فيها المرشّحون على أساس الدوائر بأكملها، وليس على أساس وحدات انتخابية ضمن الدائرة الانتخابية الأوسع، كما في الشمال

(*) دائرة الجنوب الإنتخابية تتضمّن محافظتي الجنوب والنبطية في 1992.

والجنوب، حيث اعتمدت المحافظة دائرة انتخابية. وهكذا تكون بيروت الدائرة الانتخابية الوحيدة التي حصل فيها الانتخاب على أساس المحافظة، كما نصّ اتفاق الطائف.

بالنسبة إلى المناطق الأربع الأخرى (الشمال، الجنوب، البقاع وجبل لبنان)، فقد إستمرّت العروض والإقتراحات تراوح بين الدائرة المصغّرة والدائرة الواسعة، حتى ما قبل إقرار قانون الانتخابات ببضعة أيام. فقد طُرح، في الشمال، في البداية، ترتيب يقضي بإنشاء دائرتين، واحدة ذات أكثرية مارونية، يكون فيها نفوذ فاعل لسليمان فرنجية وثانية ذات أكثرية سنّية يكون فيها النفوذ الأغلب لعمر كرامي. ولكن هذا الترتيب أسقط فيما بعد، لتحل محلّه دائرة انتخابية واحدة إطارها المحافظة، مع تفاهم على أن يتقاسم القطبان مواقع الزعامة الشمالية.

في الجنوب، لم يكن هامش المناورة واسعاً. والواقع أنه كان لا بد من تبنّي الدائرة الموسّعة، وذلك بدمج محافظتي الجنوب والنبطية. والسبب في ذلك، لكون المنطقة الحدودية منطقة حرب تُسيطر عليها إسرائيل، وهي خاضعة لاعتبارات أمنية غير مستقرّة.

أما البقاع وجبل لبنان، فقد شهدا تطبيق قواعد مختلفة حيث اللعبة السياسية تختلف، بدورها، إختلافاً جذرياً. هناك، طُبّق قانون 1960 الانتخابي، وليس القانون الجديد، فلم تُعتمد المحافظة بل القضاء دائرة انتخابية، وذلك ضماناً لمصالح سياسية وطائفية وفردية متعدّدة. في البقاع، أدّى التنافس على الزعامة المحلية بين الرئيسين الهراوي والحسيني إلى إسقاط المحافظة كدائرة انتخابية.

وعلى المنوال نفسه، نجحت معارضة وليد جنبلاط لإعتماد المحافظة كدائرة انتخابية في جبل لبنان، وذلك قبل إقرار قانون الانتخاب بأسابيع قليلة،

وفي ظلّ عدم معارضة دمشق للفيتو الجنبلاطي، وبعد طرح إقتراحات عدة لتقسيم جبل لبنان إلى دائرتين أو ثلاث دوائر انتخابية.

في ظل هذا التطبيق الإنتقائي لاتفاق الطائف، جاء قانون 1992 مفتقراً إلى التوازن. ففي الشمال والجنوب وبيروت، ينتخب الناخبون 28 و23 و19 نائباً على التوالي، وفي جبيل وكسروان وعاليه، ينتخبون ثلاثة وخمسة على التوالي، أي أن ناخبي الشمال والجنوب وبيروت يختارون خمسة وعشرين وثمانية عشر وأربعة عشر نائباً أكثر مما يختاره ناخبو جبيل وكسروان وعاليه على التوالي.

إنّ تقسيم الدوائر الانتخابية المحدّدة، هي من المسائل الجوهرية في عملية إختيار النخب السياسية، وفي طبيعة عمل المؤسسات في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية. وهذه المسألة لا يمكن طرحها باستخفاف، خصوصاً في المجتمعات المتعدّدة كالمجتمع اللبناني.

نصّ الدستور الجديد على مراعاة التمثيل الطائفي، تطرح صيغة الدائرة الانتخابية الموسّعة مسألة مَن ينتخب مَن في مجتمع كلبنان. ففي الدوائر الانتخابية المختلطة، وحيث الأكثرية العددية تنتمي إلى طائفة معيّنة، يكون مرشحو الطوائف القليلة العدد خاضعين للأكثرية الناخبة من الطائفة الأكثر عدداً.

الحالتان الأكثر دلالة ووضوحاً في قانون 1992، هما الجنوب ودائرة جبيل الانتخابية في محافظة جبل لبنان. ففي الجنوب حيث يبلغ عدد الناخبين المسلمين أربعة أضعاف عدد المسيحيين تقريباً (397517 مقابل 107793)، يكاد يكون إعتماد النواب المسيحيين الخمسة إعتماداً كاملاً على الناخبين المسلمين ليكون لهم حظ الفوز بمقاعدهم. كذلك هي الحال في دائرة جبيل حيث نسبة الناخبين المسيحيين خمسة مقابل واحد للمسلمين (51،944 مقابل 11،835). وهكذا، فإن النائب الشيعي الوحيد يُنتخب بأصوات الأكثرية العددية المسيحية[1].

(1) النهار، 30 نيسان 1992، والسفير 19 حزيران 1992.

في بيروت جاء الخلل في التمثيل الطائفي من طبيعة مختلفة. ففي حين أن الفارق العددي بين الناخبين المسيحيين والمسلمين ليس كبيراً (397، 175 مقابل 457، 158)، جعلت المقاطعة المسيحية وغياب الزعامة المسيحية انتخاب نواب بيروت المسيحيين العشرة مرتبطاً بتأثير المقترعين المسلمين (النواب الأرمن الخمسة فازوا بالتزكية). والواقع عينه ينطبق على نائب بيروت الدرزي الوحيد، وبدرجة أقل، كان نائبا بيروت الشيعيان معتمدين على المقترعين السنّة. وهذا مثل واضح على انتخاب ممثلي طوائف الأقلّية في دائرة ما من قبل ناخبي طوائف الأكثرية في الدائرة.

النخب والتحالفات 1992

جدول رقم (6)

الفائزون بأكثرية أصوات الناخبين من طائفة المرشّح وبأصوات الناخبين من طوائف أخرى حسب قانون 1992

	الفائزون بأصوات ناخبي طائفة النائب (1)	الفائزون بأصوات ناخبي طوائف أخرى (2)	الفائزون بأصوات ناخبي الطائفة (3)	المقاعد	التمثيل الفعلي (4)	الفارق
ماروني	14	20	26	34	40	+ 6
روم أرثوذكس	–	14	–	14	–	– 14
روم كاثوليك	2	6	–	8	2	– 6
أرمن أرثوذكس	–	5	–	5	–	– 5
أرمن كاثوليك	–	1	–	1	–	– 1
إنجيلي	–	1	–	1	–	– 1
أقلّيات	–	1	–	1	–	– 1
مجموع المسيحيين	16	48	26	64	42	– 22
سنّي	20	7	13	27	33	+ 6
شيعي	15	12	29	27	44	+ 17
درزي	4	4	9	8	13	– 2
علوي	–	2	–	2	–	– 2
مجموع المسلمين	**39**	**25**	**51**	**64**	**90**	**+ 26**

(1) عدد الفائزين بأكثرية أصوات الناخبين من طائفة النائب.

(2) عدد الفائزين بأصوات الناخبين من طوائف متعدّدة.

(3) عدد الفائزين بأصوات الناخبين من طائفة معيّنة.

(4) التمثيل الفعلي هو مجموع عدد الفائزين بأكثرية أصوات طائفة النائب مضافاً إلى عدد الفائزين بأصوات ناخبي الطائفة نفسها. مثلاً، بالنسبة إلى الطائفة المارونية، يكون المجموع: 14 + 26 = 40، أي 14 نائب ماروني ينتخبون بأصوات ناخبين من الطائفة المارونية، مُضافاً إلى هذا العدد 26 نائباً يعتمدون على أصوات الناخبين من الطائفة المارونية للفوز في الانتخابات.

كان رئيس الحكومة عمر كرامي السبّاق في إعلان فكرة انتخابات عام 1992 بعد توقّف مسيرتها طوال فترة الحرب.

لقد أُجريت انتخابات عام 1992 في غضون ثلاثة أسابيع متتالية، أيام الآحاد، وذلك إبتداء من 23 آب على الأراضي اللبنانية كافة في أجواء تشنج سياسي كبير ووسط مقاطعة ودعوة إلى الإضراب من الجهة المقاطعة.

تكمن أهمية انتخابات 1992 بأنها الأولى التي تم إجراؤها منذ اندلاع الحرب، كذلك هي الأولى التي جرت وفقاً لوثيقة الطائف. أيضاً هو المجلس الأكثر عدداً في أعضائه وتمّ انتخابهم مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وأهم مميزات هذه الانتخابات أنها تمّت بعد عشرين سنة من آخر انتخابات سبقتها.

بيروت:

لم تتسم الماكينات الانتخابية في بيروت بمستوى عال من التنظيم إذ اعتمدت على متطوعين من الشباب تنقصهم الخبرة في هذا المجال لدى كل من الرئيس الحص وحزب الله والجماعة الإسلامية والمشاريع، في حين تكوّنت الماكينة الانتخابية للائحة رشيد الصلح من محترفين قد تعاطوا سابقاً إدارة المعارك الانتخابية.

أما اللوائح التي خاضت المعركة الانتخابية، فقد تألّفت من:

- **لائحة التغيير** التي ضمّت سليم الحص، محمد قباني وأسامة فاخوري عن السنّة، ومحمد يوسف بيضون عن الشيعة، ونجاح واكيم وروبير دباس عن الأرثوذكس، إضافة إلى جوزف مغيزل عن الكاثوليك وعصام نعمان عن الدروز وسورين خان أميريان عن الإنجيلي. وقد ضمّت اللائحة قبل يوم واحد من موعد الانتخاب بصورة غير رسمية وغير معلنة: غسان مطر عن الموارنة وأسمر أسمر عن الأقليات، بالإضافة إلى محي الدين دوغان عن السنّة.

- **لائحة بيروت** وضمّت زكي مزبودي، محمد الداعوق، بهاء الدين عيتاني، عدنان عرقجي ورشيد الصلح عن السنّة، نصري معلوف عن الكاثوليك، ميشال ساسين وبشارة مرهج عن الأرثوذكس، عبد المجيد الزين وعلي جمّال عن الشيعة، ريمون نقاش عن الموارنة، خاتشيك بابيكيان ويغيا جرجيان عن الأرمن الأرثوذكس، حبيب افرام عن الأقليات بالإضافة إلى عدنان شعبان عن الدروز.

- **لائحة الإنعاش الوطني** وتضمنّت عدنان طرابلسي، حبيب زيدان ووهاج الشيخ موسى عن السنّة، جورج قازان عن الأرثوذكس، حسين يتيم عن الشيعة، ورجا وهاب عن الدروز.

- **لائحة الأمانة والوفاء**: ضمّت زهير العبيدي، نادر الجمل ونبيل سنو.

- **لائحة المؤتمر الشعبي اللبناني** وضمّت أربعة مرشحين من إتحاد قوى الشعب العامل الذي يرأسه كمال شاتيلا، وهم بالإضافة إلى شاتيلا سمير طرابلسي وعماد عكاوي عن السنّة، محمد علي الرز عن الشيعة.

- **لائحة النهج الواحد** المكونة من حسن القوتلي.

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من المرشحين المستقلين وكان أبرزهم مرشح حزب الله محمد البرجاوي.

وكانت الانتخابات في بيروت منظمة من جهة تواجد رؤوس أقلام الاقتراع ومساعديهم ومن جهة استعمال العازل. أما الوضع الأمني، فقد كان مستتباً.

ولم تخل هذه الانتخابات من الثغرات الإدارية نتيجة الأخطاء الكثيرة والعديدة في قوائم الناخبين، فنسبة الأموات (في لوائح الناخبين) تراوحت ما بين 8,7% من مجموع المسجلين، كما أن بعضهم يعود تاريخ ولادتهم إلى النصف الأول من القرن الماضي.

ووفقاً للقانون، كان من المفروض أن تُصحّح هذه اللوائح قبل موعد الانتخاب، مما أدّى إلى حرمان العديد من ممارسة حقّهم في الانتخاب، بالإضافة إلى أنه أفسح المجال لحدوث تجاوزات شملت تزوير إخراجات القيد.

وفي هذه الانتخابات تمّ تعليق العمل بالبطاقة الانتخابية[1] التي مضى عليها قانون الاقتراع مادة 49، واستعيض عنها بإخراج قيد فردي معفى من الرسوم أو قديم صالح للاستعمال. أما بالنسبة إلى التشطيب، فقد مورس على نطاق منظّم ضمن لوائح مركبة ومطبوعة وجرى تبادل أصوات بين المرشحين المنفردين واللوائح بنسبة كبيرة نتيجة كثرة عدد المرشحين المنفردين واعتماد اللوائح غير المكتملة التي كان أبرزها عملية التبادل التي تمّت بين مرشّح حزب الله محمد برجاوي وكل من المرشّحين زهير العبيدي (الجماعة الإسلامية) ووهاج الشيخ موسى وصائب قصارجي.

شهدت عمليات الفرز استخداما للطرق البدائية التي تستهلك الوقت وقد عُبّر عنها بـ«طرق اليدوي العثماني» و«ارتجالية توزيع رؤوس الأقلام»

---

(1) نصّت المادّة 72 من الدستور اللبناني: «لا يعمل بالبطاقة الإنتخابية في أول إنتخاب نيابي يلي صدور القرار، ويُستعاض عنها بتذكرة الهوية».

ومساعدتهم وتفاهة الإمكانات الموضوعة في خدمتهم[1]، حتى أن بعض مراكز الاقتراع كانت غير مجهزة بالمولدات الكهربائية.

وفي قراءة للنتائج، نجد أنه من الواضح أن المقاطعة المسيحية للانتخابات أدّت إلى الإخلال بالميزان الانتخابي في بيروت من الناحية الطائفية مما زاد في قوّة الطائفة السنية انتخابياً، وكذلك زاد في قوّة الناخبين الشيعة نسبياً، إذ بلغت نسبة المقترعين الشيعة 93،19% من مجموع المقترعين في حين أن نسبتهم كناخبين في بيروت لا تتجاوز 31،12%.

أما بالنسبة للائحتين الأساسيتين (الإنقاذ والتغيير وبيروت) فقد كانت الكفة مائلة بوضوح لمصلحة الأولى حيث نال سليم الحص 55,55% من المقترعين وهي نسبة لم ينلها الحائز على أكبر نسبة أصوات بين دوائر بيروت الثلاث في الانتخابات السابقة (1972) (ميشال ساسين عن الدائرة الأولى، أورثوذكس) حيث نال 5،30% من مجموع المقترعين. أما بالنسبة لرشيد الصلح، فكان نصيبه 45،20% من المقترعين.

وفاز كل أعضاء لائحة الإنقاذ والتغيير عدا روبير دباس، بينما لم يفز من لائحة بيروت سوى رشيد الصلح وبشارة مرهج بالإضافة إلى النواب الأرمن الفائزين بالتزكية.

أما الفارق في عدد الأصوات التي نالها باقي أعضاء اللائحة الفائزة، فتتراوح بين 725،13 صوتاً التي نالها عصام نعمان (آخر الفائزين) و499،9 صوتاً نالها روبير دباس (أول الخاسرين).

فيما يُلاحظ أن التفاوت في عدد الأصوات التي نالها أعضاء اللائحة الثانية كان كبيراً حيث نال رشيد الصلح 11428 صوتاً ونال عدنان شعبان 4082 صوتاً.

---

(1) عبيد، حسين: «**الإنتخابات النيابية 1992: دراسة شاملة**»، رسالة دبلوم، 92 ـ 93، ص 81 نقلاً عن السفير 10/ 9/ 1992.

بالإضافة إلى ذلك، فقد نال سليم الحص 7،59% من مجموع أصوات السنّة ويليه محمد يوسف بيضون الذي نال 51،45%، وبذلك يكون قد كرّس زعامته السنية مبتعداً عن الزعامة التقليدية المتمثّلة برشيد الصلح الذي نال 57،16% في ظل غياب تمام سلام.

نسبة المشاركة في بيروت كانت ضئيلة (24،16%)، وقد تفاوتت تبعاً للطوائف حيث كانت نسبة التصويت في الطائفة السنية هي الأكبر وتليها مباشرة الطائفة الشيعية. أما أقل نسبة فهي نسبة الموارنة والتي كانت منخفضة جداً بسبب المقاطعة (59،1%). وبالمجمل، كانت نسبة مشاركة المسيحيين في الانتخاب ضعيفة جداً ولم يكن الأرمن في وضع أفضل في المشاركة.

ولعله من الصعب محاولة التوصل إلى إستنتاجات متعدّدة على ضوء النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات. فنسبة المشاركة متدنية، بالإضافة إلى المقاطعة التي آثرها تيار العماد عون والكتائب، الكتلة الوطنية، الوطنيون الأحرار والقوات اللبنانية، بالإضافة إلى تمام سلام.

ولكن من الواضح تمتع سليم الحص بتيار شعبي كبير برز في نسبة الأصوات التي نالها وفوز مرشّحي اللائحة باستثناء واحد منهم ووصول مرشح الحزب السوري الاجتماعي غسان مطر إلى المجلس عبر هذه اللائحة، وهي المرة الأولى التي يتم فيها انتخاب مرشّح عن هذا الحزب نائباً عن بيروت.

ومن اللافت نمو الأحزاب ذات الطابع الإسلامي بالإضافة إلى الديناميكية السياسية التي تميّزت بها. أما من جهة الأرمن، الذي كان يُشكل حزب الطاشناق القوّة الحاسمة في الدائرة الأولى في بيروت، فلا يمكننا التكهّن بمدى الثقل الانتخابي الأرمني في بيروت وبالتالي مدى ثقل حزب الطاشناق، حيث لم يبلغ عدد المقترعين الأرمن سوى 2820 من أصل 259،56 ناخباً مسجّلاً. ولكن ما هو معلوم أنهم كما تمكّنوا في السابق في دائرة بيروت الأولى من إيصال مرشح أرمني عن المقعد الإنجيلي في انتخابات 72، مخالفين بذلك رأي حليفهم في

حينه حزب الكتائب، تمكّنوا هذه المرة أيضاً في دائرة بيروت الموحّدة من تحقيق ذلك.

يمكننا القول إن تجربة بيروت كدائرة انتخابية واحدة هي تجربة غير مكتملة بسبب المقاطعة والعزوف عن المشاركة بكثافة في الإقتراع من جهة، وعدم التحضير للانتخابات بشكل جيّد ومدروس، وظروف الحرب من جهة أخرى. فهذا التقسيم لم يؤد النتيجة المرجوة منه في خلق قواعد انتخابية مختلطة طائفياً، وإنفتاح الطوائف والأحياء على بعضها البعض.

كما برزت نزعة جديدة لدى الناخبين تجلّت في إعطاء الأولوية في اختيار المرشّحين للخط والمنهج السياسي، وليس فقط للخدمات الشخصية عبر كثافة التصويت للمرشحين سليم الحص ونجاح واكيم. كما بدت الرغبة في التجديد، حيث تمّ انتخاب 14 نائباً جديداً من أصل 19 نائب، إذ سجّلت نسبة النواب الجدد في دائرة بيروت رقماً عالياً جداً، فنجد النواب الذين دخلوا المجلس عن محافظة بيروت، ارتفع من 50% عام 1972 إلى حوالي 73،7% عام 1992، كما أن المستوى العلمي لنواب بيروت الذين كانوا قد حازوا على إجازات جامعية أو أكثر تكاد تصل إلى نسبة 100% [1] [2].

أما على صعيد التمثيل الحزبي، فنجد أن برلمان 1992 ضمّ أحزاباً عقائدية مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي. كما أن أحزاباً وحركات كان لها دور وحضور عسكري وسياسي خلال فترة الحرب غابت عن الساحة السياسية فيما بعد، وكان من اللافت صعود الأحزاب الإسلامية مثل حزب الله والجماعة الإسلامية والأحباش التي فرضت وجودها السياسي في المجلس رغم أنها تخوض المعركة الانتخابية للمرة الأولى. كما لوحظت النسب المرتفعة

---

(1) المركز اللبناني للدراسات: «**الإنتخابات النيابية 1996 وأزمة الديمقراطية في لبنان**»، بيروت، لبنان.

(2) المركز اللبناني للدراسات: «**الإنتخابات النيابية الأولى بعد الحرب 1992**»، بيروت، لبنان.

للمحامين والأطباء في المجلس الجديد في بيروت مقابل النسب المتدنية للعسكريين والصحافيين.

البقاع:

بعد تحديد موعد الانتخابات، بدا النشاط واضحاً في مسألة التحضيرات التي تمّت عبر مرحلتين، الأولى إعلان الترشيحات، والثانية القيام بالإتصالات بشأن تشكيل التحالفات، التي غلب عليها طابع الزعامة التقليدية. ووفقاً للقانون الانتخابي الجديد، جرت الانتخابات النيابية في محافظة البقاع، في الدوائر الثلاث منفصلة (زحلة، البقاع الغربي وراشيا، بعلبك ـ الهرمل).

ففي زحلة، يمكن القول إن مقياس الإنتماء إلى «عائلة سياسية» بقي أساسياً في تشكيل اللائحة الإئتلافية، أي الإعتراف بزعامة جوزف سكاف وبوريثه إلياس جوزف سكاف، ولكن برزت إرادات محلية وخارجية أرادت تحجيم هذه الزعامة والتضييق عليها. فبرز المقياس الثاني في تشكيل اللائحة وهو فرض الأسماء لضمان نجاحها، مثل ترشيح نقولا فتوش وفرضه على الإئتلاف، وهو شخص من خارج اللعبة السياسية المحلية. كما نشط منفردون دون أن يتورطوا في تشكيلات تحالفية لتجنب الدائرة حدّة التنافس.

أما في دائرة البقاع الغربي وراشيا، فقد تمثّلت السلطة في هذه الدائرة بشخص وزير الداخلية اللواء سامي الخطيب، المرشح عن المقعد السنّي في الدائرة الأولى، وشكّل لائحة «القرار» التي لم تضم على زعامة تقليدية باستثناء «فيصل الداوود». وأول ما جمع بين أعضاء التركيبة الإئتلافية هو «التجدد»، بالإضافة إلى عامل ثانٍ وهو التحالف السياسي والعلاقة العميقة مع سوريا. كما تشكّلت في هذه الدائرة لائحة إئتلافية منافسة يرأسها د. عبد القادر القادري. كما برز عدد لا بأس به من المرشّحين المنفردين.

أما في دائرة بعلبك ـ الهرمل، فتميّزت في ظاهرة كثافة الترشيح. والجدير

بالذكر، أنه بالرغم من زيادة عدد المرشّحين، إلا أن المنافسة الشديدة كانت بين لائحة الحسيني ولائحة حزب الله.

وكانت نتيجة الانتخابات في البقاع فوز إلياس سكاف في دائرة زحلة مع مرشّحين آخرين على لائحته وأربعة مرشحين منفردين، وفوز اللائحة الرسمية في منطقة البقاع الغربي وراشيا، ولائحة حزب الله بكامل أعضائها الثمانية في دائرة بعلبك ـ الهرمل، وإثنين فقط في لائحة رئيس المجلس النيابي السابق حسين الحسيني. وفي هذه الدائرة سُجّلت اخلالات عدة بالأمن والفوضى والضغوط المختلفة مما أدّى إلى الإساءة لسلامة العملية الانتخابية والتشكيك في نزاهتها.

أسهمت انتخابات عام 1992 في البقاع بإدخال وجوه جديدة إلى المجلس النيابي، إلى جانب الإحتفاظ بمجموعة تعتبر تقليدية أمثال النائب حسين الحسيني، آل الداوود وآل سكاف.

الجنوب:

كانت ملامح المعركة الانتخابية في هذه المحافظة تنحصر بين أمل وحزب الله، مع ظهور بسيط لكامل الأسعد. فأعلن هذا الأخير لائحته «إرادة الشعب» وأعلن برّي «لائحة التحرير» وانضوى حزب الله في هذه اللائحة. أما مفاجأة الانتخابات فكانت ترشيح بهية الحريري نفسها في آخر أيام المهلة القانونية مصاحبة بأخبار عن انفصام العلاقة التي جمعت، طوال سنوات، نزيه البزري ورفيق الحريري وقيل إن السبب في ذلك كان إحجام البزري عن ترشيح نفسه ودعمه ترشيح ولده عبد الرحمن وهو طبيب عُرِف بقربه من حزب البعث. فانضمّت بهية الحريري إلى لائحة برّي وحزب الله وتعاونت ميدانياً معه في إنجاح الآلة الانتخابية المشتركة.

ولكن كان هنالك عقبات في وجه هذا التحالف، وهي عقبة الإرث الرازح

على العلاقة ما بين أمل وحزب الله وعقبة المعارضة التي أبداها حزب الله لاستقبال الحريري في رحاب اللائحة وهي معارضة لا يخفى ما تعكسه من ظلال الخلاف السعودي ـ الإيراني. أما اللائحة التي شكّلها كامل الأسعد، فتكاد تكون مرآة للعزلة السياسية التي أخفق في التخلّص منها وللحصار الذي ظل يُضيق من حوله ـ لا سيما بعد وقوفه الى جانب اتفاق 17 ايار 1983 وانتخاب بشير الجميل 1982 الامر الذي دفع ثمنه غاليا على الصعيدين السوري والشيعي، وقد تشكّلت هذه اللائحة من عشرين اسماً معظمها تكرار رتيب وخافت لاسم الأسعد نفسه.

كان التشطيب هو سيّد الموقف في هذه الانتخابات، وشهد ذلك اليوم فوزاً ساحقاً للائحة التحرير، وقد فاز مصطفى سعد، وهو منفرد، إذ اقترع له مؤيدوه الصيداويون، بالإضافة إلى جهة عريضة ضمّت حزب الله والشيوعيين والتقدميين الإشتراكيين وجنوبيين آخرين حفظوا ذكرى طيبة لمؤازرة سعد إياهم حين كانوا يُهجّرون إلى صيدا.

الشمال:

أبرز ما تناوله تعديل القانون هو اعتبار محافظة لبنان الشمالي دائرة انتخابية واحدة. وحدّد هذا القانون حصصاً لتقسيم نواب الشمال (28 نائباً) إلى 15 نائباً مسيحياً مقابل 13 نائباً مسلماً. إلى جانب هذا، رفع قانون الانتخاب الجديد عدد نواب طرابلس من 5 إلى 8، ونواب عكار من 4 إلى 7، ونواب قضاء طرابلس من 2 إلى 3 نواب ونواب الكورة من 2 إلى 3 أيضاً. هذا الوضع أربك الزعامات التقليدية ومعظم الطامحين إلى الترشيح.

إلا أن اللائحة الإئتلافية ظهرت بين الزعامتين الشماليتين: آل كرامي وآل فرنجية بعد الكثير من الأخذ والرد، وقد سُميت لائحة السعادة وذلك لتوقع نجاحها بكل أعضائها واكتملت على النحو التالي:

- قضاء عكار: ميخائيل الضاهر، عبد الله الراسي، إبراهيم الشوفان، طلال المرعبي، وجيه البعريني، حسن عز الدين، وعبد الرحمن عبد الرحمن.
- قضاء زغرتا: سليمان فرنجية، نائلة معوّض وإسطفان الدويهي.
- قضاء بشرّي: قبلان عيسى الخوري، حبيب كيروز.
- قضاء الكورة: سليم عبد الله سعادة، فايز غصن وفريد مكاري.
- قضاء البترون: سايد عقل ومانويل يونس.

أما الذين وصلوا إلى المجلس النيابي سنة 1992 في محافظة لبنان الشمالي، هم:

- عمر كرامي، محمد أمين الحافظ، محمد عبد اللطيف كبارة، جان عبيد، محمد كامل مسقاوي، محمد فتحي يكن، علي عيد وسليم حبيب عن مدينة طرابلس.
- صالح الخير، محمود طبو وأسعد هرموش عن قضاء طرابلس.
- وجيه البعريني، طلال المرعبي، حسن عزالدين، عبد الله الراسي، رياض الصراف، ميخائيل الضاهر وعبد الرحمن عبد الرحمن عن قضاء عكار
- نائلة معوّض، سليمان فرنجية وإسطفان الدويهي عن قضاء زغرتا.
- سليم سعادة، فريد مكاري، وفايز غصن عن قضاء الكورة.
- قبلان عيسى الخوري وحبيب كيروز عن قضاء بشرّي.
- مانويل يونس وسايد عقل عن قضاء البترون.

ثبّتت الزعامتان الأساسيتان في المنطقة موقعهما السياسي، وذلك عبر حصول كل من الوزير فرنجية والرئيس كرامي على نسب عالية جداً من الأصوات. عكس وصول نائلة معوّض إلى المجلس تأييداً للرئيس الراحل رينيه معوّض.

الفصل الرابع

قانون انتخابات والنخب السياسية 1996

الظروف التي أحاطت بولادة القانون

كانت الظروف التي جرت فيها الانتخابات النيابية الأولى عام 1992 ملائمة على الصعيد الأمني الداخلي وفي أجواء إقليمية سادها السلام على الجبهتين الفلسطينية والأردنية بعد مؤتمر مدريد، توجت باتفاقي أوسلو ووادي عربة، التي لم يخرقها سوى عدوان تموز 1993 بين المقاومة الاسلامية وإسرائيل، والتي انتهت بتفاهم تموز في حينها. وكانت الآمال معلقة على استمرار عملية السلام لتشمل سوريا ولبنان.

لكن ضرب عملية السلام والاعتراض عليها أتت من الداخل الإسرائيلي عام 1995 على يد ييغال عمير، أحد المتطرفين الإسرائيليين الذي اغتال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين وأطلق الرصاص على محادثات السلام في الشرق الأوسط، واتضح أن لا سلام مقابل الأرض بعد اليوم بالنسبة لإسرائيل، إنما الدخول في حقبة الفكر الإسرائيلي الجديد، الذي يرفض شروط السلام التي قامت عليها المفاوضات، ويبدأ التأسيس لسلام مقابل الأمن. هذا الفكر يؤكد بأن إسرائيل تعتبر أنها محاطة ومحاصرة بأعداء، ولذا يجب عليها، أن تسحب

اليد التي مُدت إلى سوريا وإلى الفلسطينيين وهي تحمل رؤية مفادها ان اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل الحدود الامنية لدولة إسرائيل. واكتمل هذا التراجع في العام 1996، أي بعد عام على إغتيال رابين، بعملية عناقيد الغضب في جنوب لبنان التي استهدفت المقاومة اللبنانية التي يقودها حزب الله، التي كان من بين اهدافها تحسين وضع شمعون بيريز اي حزب العمل المؤيد لعملية السلام في الانتخابات الإسرائيلية وتعويمه. لعبت فرنسا دوراً في المفاوضات التي جرت بين إسرائيل وأميركا من جهة، وسوريا ولبنان من جهة أخرى. ولعبت الدول الإقليمية العربية والإيرانية أدواراً في تقريب وجهات النظر، لكن يمكن القول بأن الدبلوماسية الفرنسية لعبت الدور الأكبر في الحل، بدعم من الرئيس حافظ الأسد في سوريا ومشاركة رفيق الحريري الممثل للسياسة السعودية، تم التوصل إلى تفاهم نيسان 1996. من خلال علاقاته مع فرنسا والسعودية، رسم الحريري لنفسه دوراً في هذه العملية واستثمرت فرنسا علاقتها الجيدة مع الرئيس كلينتون لانتزاع دور إقليمي في ظل سلطة القطب الأميركي الأوحد في المنطقة. تمكنت الدبلوماسية الفرنسية من انتزاع موافقة إسرائيل على تفاهم نيسان بعد ان لعب حافظ الاسد دورا في دوزنة بنوده التي جاءت كالتالي:

نص تفاهم نيسان 1996

تفاهم نيسان 26 /4/ 1996

إن الولايات المتحدة تفهم أنه بعد مناقشات مع حكومتي إسرائيل ولبنان وبالتشاور مع سوريا، فإن لبنان وإسرائيل سوف يكفلان التالي:

1 ـ إن المجموعات المسلّحة في لبنان لن تقوم بهجمات بصواريخ الكاتيوشا أو أي نوع آخر من السلاح إلى داخل إسرائيل.

2 ـ إن إسرائيل والمتعاونين معها لن يطلقوا أي نوع من السلاح على المدنيين أو الأهداف المدنية في لبنان.

3 ـ بالإضافة إلى هذا، يلتزم الطرفان بالتأكد من عدم كون المدنيين هدفاً للهجوم تحت أي ظروف، وعدم استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية قواعد إطلاق للهجمات.

4 ـ بدون خرق هذا التفاهم لا يوجد ما يمنع أي طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس.

5 ـ تم تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة، فرنسا، سوريا، لبنان وإسرائيل. ستكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم المنصوص عليه أعلاه. ستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة.

6 ـ ستنظم الولايات المتحدة أيضاً مجموعة استشارية تتألف من فرنسا، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، وأطراف أخرى مهتمة بهدف المساعدة على تلبية حاجات الإعمار في لبنان.

7 ـ من المعترف به أن التفاهم من أجل إنهاء الأزمة الحالية بين لبنان وإسرائيل لا يمكن أن يكون بديلاً عن حل دائم. تفهم الولايات المتحدة أهمية تحقيق سلام شامل في المنطقة. من أجل هذه الغاية، تقترح الولايات المتحدة استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل في وقت يُتفق عليه، بهدف التوصل إلى سلام شامل. تفهم الولايات المتحدة أنه من المرغوب به أن تجري المفاوضات في جو من الهدوء والاستقرار.

8 ـ سيعلن هذا التفاهم في الوقت نفسه الساعة 18:00 في 26 نيسان/ أبريل 1996 في جميع البلدان المعنية.

الملحق الثالث: اقتراح حكومة لبنان لتشكيل لجنة المراقبة لتفاهم نيسان.

تقدمت الحكومة اللبنانية باقتراح لتشكيل لجنة المراقبة التي اتفق عليها في تفاهم نيسان إلى الولايات المتحدة بواسطة السفير الأميركي في بيروت ريتشارد جونز في7 أيار/ مايو 1996، وهذا نص الاقتراح:

1 ـ تشكل لجنة لمراقبة تطبيق تفاهم وقف إطلاق النار من الدول الخمس الآتية: لبنان، الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، سوريا، إسرائيل.

2 ـ تجتمع هذه اللجنة في الناقورة كمقر رئيسي، ويكون لها فرعان. الأول في صور والثاني في نهاريا.

3 ـ تجتمع اللجنة الفرعية في صور بحضور الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا ولبنان وإسرائيل.

4 ـ تكون رئاسة اللجنة ونيابة الرئاسة مداورة بين الولايات المتحدة وفرنسا.

5 ـ تتحمل كل دولة مصاريف الأعضاء الذين يمثلونها في اللجنة، إضافة إلى حصة من الميزانية المشتركة.

6 ـ تتلقى اللجنة الشكاوى خلال 48 ساعة من حصول أي حادث، وتقوم بإجراء التحقيقات اللازمة وتصدر تقريرها خلال ثلاثة أيام ويمكنها ان ترفع هذا التقرير إلى حكوماتها.

7 ـ تستند اللجنة إلى معلومات ميدانية ويمكنها الاستعانة بمعلومات توفرها لها قوات الطوارئ الدولية.

8 ـ في حال لم تتمكن مداخلات اللجنة خلال ثلاثة أيام من حل المشكلة الطارئة، وفي حال لم تتمكن الحكومات بعدها وخلال ثلاثة أيام إضافية من ذلك، تستطيع الدولة المدّعية استخدام حقها باللجوء إلى مجلس الأمن.

9 ـ تلتزم الدول المعنية بعدم الرد على أي خرق خلال الأيام الثلاثة الأولى التي تنظر فيها اللجنة بالشكوى.

10 ـ عندما تنظر اللجنة بشكوى معينة لا تشارك الجهتان المعنيتان (المدعية والمدّعى عليها) في البحث.

أدّت العملية الحربية «عناقيد الغضب» إلى سقوط بيريز وحكومته ومجيء

بنيامين نتنياهو إلى الحكم ليبدأ بعدها مؤشر السلام بالتراجع. أما الداخل، فلقد شهد تطورات تميزت بالتوافق بين الرئيس الحريري والسوريين، وموافقة رئيس المجلس النيابي نبيه برّي على التمديد للرئيس الهروي. في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية، بدأ الإعداد للانتخابات الثانية بعد الطائف.

قانون الانتخابات 1996

المادة الأولى : يلغى نص المادة الثالثة المعدلة من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب الصادر بتاريخ 26/4/1960 وتعديلاته ويستعاض عنه بالنص الآتي:

«المادة الثالثة الجديدة:

بصورة استثنائية، ولمرة واحدة، ولأسباب ظرفية متصلة بالمصلحة العامة العليا، تتألف الدوائر الانتخابية وفقا لما يأتي:

ـ دائرة محافظة مدينة بيروت.

ـ دائرة محافظة البقاع.

ـ دائرة محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية.

ـ دائرة محافظة لبنان الشمالي.

ـ دائرة انتخابية واحدة في كل قضاء من محافظة جبل لبنان.

ويحدد عدد المقاعد النيابية في هذه الدوائر الانتخابية وفقا للجدول الملحق بهذا القانون.

المادة الثانية : بصورة استثنائية، ولمرة واحدة، تعدل وتمدد المهلة المنصوص عليها في كل من المادّتين 28 و30 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب الصادر بتاريخ 26/4/1960 وتعديلاته بحيث تنتهي مهل الترشيح قبل أربع وعشرين ساعة من تاريخ بدء

عمليات الاقتراع في الدائرة الانتخابية المعنية، وذلك في أول انتخابات نيابية تجري بعد صدور هذا القانون.

ويستفيد من هذه الأحكام جميع الموظفين والمستخدمين في الإدارات العامة والمصالح المستقلة ورؤساء اللجان البلدية المعينين.

المادة الثالثة : بصورة استثنائية، وخلافاً لأي نص آخر، ومع مراعاة احكام المادة الثانية من هذا القانون، تبقى قائمة ونافذة بمفاعيلها ونتائجها كافة، الدعوة الموجهة بتاريخ 13/ 7/ 1996 إلى الهيئات الانتخابية بموجب المرسوم رقم 8760، وبالتالي تعتمد المواعيد التالية لانتخاب أعضاء مجلس النواب في الدوائر الانتخابية المحددة بموجب المادة الثالثة الجديدة من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب كما تعدلت بموجب المادة الأولى من هذا القانون:

- الدوائر الانتخابية في محافظة جبل لبنان، يوم الأحد في 18 آب 1996.
- الدائرة الانتخابية في محافظة لبنان الشمالي، يوم الأحد في 25 آب 1996.
- الدائرة الانتخابية في محافظة مدينة بيروت، يوم الأحد في 1 أيلول 1996.
- الدائرة الانتخابية في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية، يوم الأحد في 8 أيلول 1996.
- الدائرة الانتخابية في محافظة البقاع، يوم الاحد في 15 أيلول 1996.

وخلافا لأي نص آخر، تعتبر قائمة ونافذة قرارات تقسيم الدوائر الانتخابية إلى اقلام اقتراع وقرارات تعيين رؤساء اقلام الاقتراع ومعاونيهم والكتبة المتخذة سندا للمادّتين 39 و42 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب تاريخ 4/ 26/ 1960 وتعديلاته، وكذلك مراسيم تحديد عدد ومواقع مراكز أقلام الاقتراع الخاصة المتّخذة سنداً للمادة الثامنة من القانون الرقم 530 تاريخ 11/ 7/ 1996.

وتبقى قائمة إمكانية تعديل الأحكام المبيّنة أعلاه وفقاً للقوانين والأصول المرعية الإجراء.

المادة الرابعة : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

بعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 4/ 96 تاريخ 7/ 8/ 1996، وتمشياً مع المبادئ التي تنسجم مع القرار المذكور، وبالنظر إلى أن عدداً كبيراً من القرى والبلدات والمدن في محافظتي الجنوب والنبطية ما يزال واقعاً تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن من شأن ذلك أن يحول دون ضمان حرية الناخبين في تلك المناطق، فضلاً عن الاستحالة المادية لإجراء الانتخابات فيها وفقاً للأصول، وبالنظر إلى الآثار التي خلفتها الأحداث التي عصفت بالبلاد في عدد كبير من قرى ومدن أقضية جبل لبنان وإلى الظروف الاستثنائية والمؤقتة التي تمر بها هذه المناطق والناجمة عن عدم اكتمال عودة المهجرين إلى بلداتهم وقراهم،

أعدّت الحكومة مشروع القانون المرفق وهو يعتمد تقسيم الدوائر الانتخابية الذي سبق لمجلسكم الكريم أن أقرّه في القانون رقم 530 تاريخ 11 تموز 1996، مع الإشارة في نص القانون المرفق، بصورة صريحة، إلى الطابع الاستثنائي والمؤقت لهذا التقسيم.

وبما أن الحكومة كانت قد دعت الهيئات الانتخابية في مواعيد محددة بحيث تجرى الانتخابات في موعدها الدستوري، واستتبع ذلك تقديم وسحب الترشيحات ضمن المهل ووفقا للاصول القانونية،

وبما أنه يتحتّم إنجاز العملية الانتخابية قبل انتهاء مدة ولاية المجلس الحالي في 15 تشرين الأول 1996 تلافياً لأي فراغ دستوري يمكن أن يترتب على أي تأخير في العمليات الانتخابية، وبما أنه يقتضي، تبعاً لما تقدّم، وبالنظر إلى أنه لم يطرأ أي تعديل على تقسيم الدوائر الانتخابية، اعتماد المواعيد ذاتها التي سبق تحديدها في الدعوة الموجهة إلى الهيئات الانتخابية، على أن تبقى الدعوة المذكورة قائمة ونافذة بمفاعيلها ونتائجها كافة، وكذلك القرارات المتخذة وفقا لأحكام المادّتين 39 و42 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب. وبالنظر أخيراً إلى أن قرار المجلس الدستوري قضى بإبطال التعديل الذي أدخله القانون رقم 530/ 96 على المادة 30 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب بحيث يقتضي فتح باب الترشيح مجدداً أمام جميع الأشخاص المذكورين في المادة المشار إليها، فإن مشروع القانون المرفق يُعطي هؤلاء مهلة إضافية تنتهي قبل 24 ساعة من تاريخ بدء عمليات الاقتراع في كل دائرة من الدوائر الانتخابية.

لذلك، تتقدم الحكومة من مجلسكم الكريم بمشروع القانون المعجل المرفق، راجية إقراره.

جدول المراكز النيابية في الدوائر الانتخابية

الدائرة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	انجيلي	أرمن كاثوليك	أرمن أرثوذكس	اقليات
محافظة مدينة بيروت	19	6	2	1		1	1	2	1	1	3	1
محافظتا الجنوب والنبطية	23	3	14	1		2	2	1				
محافظة البقاع	23	5	8	1		3	3	2			1	
محافظة لبنان الشمالي	28	11			2	9		6				
محافظة جبل لبنان												
قضاء جبيل	3		1			2						
قضاء كسروان	5					5						
قضاء المتن	8					4	1	2			1	
قضاء بعبدا	6		2	1		3						
قضاء عاليه	5			2		2		1				
قضاء الشوف	8	2		2		3	1					
المجموع العام	**128**	**27**	**27**	**8**	**2**	**34**	**8**	**14**	**1**	**1**	**5**	**1**

يمكن القول إن التحضيرات للانتخابات بدأت في أواخر العام 95 بعدما تم التوصل في النهاية إلى حل الخلاف حول تمديد ولاية رئيس الجمهورية الياس الهراوي عبر تعديل الدستور.

وبالفعل أطلق الرئيس الهراوي المناقشات حول قانون انتخابي تتم على أساسه الانتخابات على مرحلتين، الدورة الأولى يكون الترشح فيها على مستوى القضاء، وفي الدورة الثانية يكون المرشحون المؤهلون على أساس القضاء قد تجمعوا في قوائم وطنية كبيرة ويخوضون الانتخابات على قاعدة الدائرة الواحدة (لبنان).

إلا أن هذا الطرح لاقى ردود فعل حول حجم الدائرة، وسرعان ما توقفت الإستعدادات له.

التحالفات والنخب 1996

عاد الزخم في منتصف شهر أيار الانتخابي إلى الساحة الداخلية على الرغم من استمرار الغموض المحيط بقانون الانتخاب، وبدأ الإهتمام بوضع تصورات لتشكيل اللوائح في المناطق المختلفة بناءً على القانون المذكور.

حقّقت انتخابات 1996 بعض الأهداف مثل إضعاف المقاطعة التي نجحت قبل 4 أعوام في تحويلها إلى استفتاء ضد الانتخابات الجارية. ومن ناحية أخرى، فقد فشلت هذه الانتخابات في تحقيق تمثيل معبراً أكثر انطباقاً عن الواقع لجهة غياب بعض القوى السياسية.

وتميزت انتخابات عام 1996 النيابية في بيروت عن سابقتها، بدخول رفيق الحريري إلى حلبة الصراع على الزعامة البيروتية، وتحديداً على الزعامة السنّية ليرسم خريطة سياسية ـ اجتماعية جديدة، عبّرت عنها العمليات الانتخابية من ناحية التحولات في موازين القوى، وبات حضوره في السياسة اللبنانية يمثل عنواناً جديداً للدور السياسي والإقتصادي الذي سيلعبه، والذي كان من المفترض أن يبدأ في العام 92، لكنه تُرجم فعلياً عام 96 بعدما لعب دوراً فعالاً إلى جانب قوى إقليمية ودولية في تفاهم نيسان.

وأظهر الحريري بأنه كثير الانسجام مع القيادات في المحيطين العربي والدولي، خاصة بعدما كانت التطورات تقف على مشارف تحقيق تسوية عربية «إسرائيلية»، فكان الدعم العربي غير محدود لرفيق الحريري على حساب الدور المسيحي الذي كان سائداً قبل اتفاق الطائف.

بيروت:

بعد تولّي رفيق الحريري رئاسة الحكومة عام 1992، بدأت تتبلور الخريطة الجديدة للمعارضة في بيروت والتي تألّفت من معارضة معتدلة بكتلة الرئيس سليم الحص وبمعارضة متطرفة متمثّلة بالنائب نجاح واكيم.

أما تمام سلام، فقد قامت بينه وبين الحريري علاقات جيّدة من حيث الظاهر، لكن علاقة الحريري مع كتلة الإنقاذ والتغيير (الحص) بشكل عام كان يسودها التوتر على الرغم من اعتماد الرئيس الحص نهج المعارضة البناءة والهادفة، وهو النهج الذي دفع نجاح واكيم إلى الإستقالة من هذه الكتلة.

أما النائب عدنان طرابلسي الذي يمثّل جمعية المشاريع، فقد تطورّت علاقته مع رئيس الحكومة الذي اتبع نهجاً رافق الإنفتاح بهدف توسيع قاعدته الشعبية قبيل الانتخابات.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، بدأت التحرّكات باتجاه التحالفات وتركيب اللوائح وكان الغائب الأبرز عن هذه المعركة الرئيس السابق للحكومة، رشيد الصلح الذي إنسحب منها يقيناً منه بعدم الفوز في حال الترشيح.

وعلى الرغم من المساعي السورية لتأليف لائحة موحّدة تضم رفيق الحريري، سليم الحص وتمام سلام، إلا أنها لم تتكلّل بالنجاح بسبب رفض الرئيس الحص الذي يعتبر أن اللائحة يجب أن تضم مرشحين موحّدي الرؤية يجمعهم خط واحد. أما تمام سلام والحريري، فقد أبديا تجاوباً مع هذه الفكرة.

ولأن الانتخابات تمثّل بالنسبة إلى الرئيس الحص الطريق المؤدّي إلى تكوين كتلة برلمانية في المجلس، كونها ليست مجرد رفقة طريق، فقد فشل التحالف مع كل من تمام سلام ونجاح واكيم. فالأول رفض الإنضمام المشروط إلى كتلة الحص بعد الانتخاب. أما واكيم، فكان يرى هو وعاصم سلام أن الحص في معارضته لا يستطيع أن يتعدى خطوطاً معينة وضعها لنفسه ففضلا أن يكونا مستقلين عنه نتيجة لتجربة سابقة بعد انتخابات 1992.

لذلك، باشر كل من سليم الحص ونجاح واكيم وتمام سلام بتشكيل لوائح غير مكتملة، لكي لا تسد أي لائحة الطريق أمام الأخرى، ولكي تتم عملية تبادل الأصوات مع اللوائح ومع المرشّحين المنفردين دون الحاجة إلى التشطيب.

وتألّفت اللائحة الأولية لسليم الحص من محمد يوسف بيضون ومحمد قباني وعصام نعمان مع إضافة بشارة مرهج الذي كان ضمن لائحة قرار بيروت في انتخابات 92، فانتقل منها بعد استقالته من حكومة رفيق الحريري على إثر

تبديل في الحقائب الوزارية قضى بتعيين ميشال المر وزير داخلية بدلاً عنه وتعيينه هو وزير دولة.

أما بالنسبة للنائبين أسامة فاخوري وأسمر أسمر اللذين كانا ضمن لائحة الحص في الانتخابات السابقة، فلقد تم استبدالهما بفادي مغيزل (كاثوليكي) وأحمد طبارة وروحي بعلبكي (سنيان)، فما كان منهما إلا أن إلتحقا بلائحة الشعب.

تفاهم تمام سلام بشكل مبدئي مع كل من محمد المشنوق وخالد عيتاني (سنّة) وحسن صبرا (شيعي) وميشال ساسين (أرثوذكسي) وميشال فرعون (كاثوليكي) وعصمت صعب (درزي).

وعندما قرّر الحريري ترشيح نفسه بعد أن كان لمّح بعدم خوض الانتخابات، بدأ بالتداول مع السوريين حول أسماء مرشحي لائحته من خلال الزيارات شبه اليومية إلى دمشق.

تضمّنت لائحته بشارة مرهج الذي عاد وانتقل من لائحة الحص، وحسن صبرا وميشال فرعون اللذين انتقلا من لائحة تمام سلام.

كما دخل إلى المعركة الانتخابية نادي الأنصار الرياضي عن طريق رئيسه سليم دياب الذي دعم لائحة قرار بيروت ولعب دوراً مهماً في الانتخابات.

وأبقت هذه اللائحة على مقعدين شاغرين: مقعد سنّي لكي لا يُقال أنه سدّ أبواب الزعامات البيروتية مثل سليم الحص وتمام سلام، ومقعد ماروني لضمان فوز غسان مطر المرشح عن الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي لم يضمّه إلى لائحته لكي لا يخلق حساسية مارونية إتجاه اللائحة.

أما الأحزاب الإسلامية، فقد اختلفت في اتجاهاتها. فمرشّح جمعية المشاريع إنخرط ضمن لائحة الوحدة الوطنية مقابل ترشيح الجماعة الإسلامية زهير العبيدي بشكل منفرد. أما حزب الله، فقد كان في موقف معارض للحكومة

فنزل بصورة منفردة عن طريق مرشّحه محمد برجاوي، لكنه دفع ثمن عدم تآلفه مع الحريري بخسارة مقعده الشيعي في بيروت.

أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز كبير للائحة «قرار بيروت»، أي لائحة الحريري، حيث فاز منها 14 مرشحاً من أصل 18 مرشّحاً. أما لائحة «الإنقاذ والتغيير»، أي لائحة الحص، فقد فاز منها إثنان فقط من أصل 13 مرشّحاً، وهما سليم الحص ومحمد يوسف بيضون، وفاز من المنفردين تمام سلام وغسان مطر بالإضافة إلى فوز نجاح واكيم عن لائحة الشعب.

وبالإجمال، فقد نالت لائحة قرار بيروت 3،40% من الأصوات مقابل 3،18% للائحة الإنقاذ والتغيير بفارق كبير وواضح، بالإضافة إلى 8،13% للائحة الشعب و5،11% للائحة الوحدة الوطنية التي أحدثت خرقاً من قبل الأرمن، فهم حجبوا أصواتهم عن المرشح الشيعي حسن صبرا وصوتوا لعدنان طرابلسي، وكذلك حجبوا قسماً من أصواتهم عن المرشّح جميل شمّاس وصوّتوا جزئياً لأفرام[1].

كما ضمّت الجماعة الإسلامية مرشحين هما زهير العبيدي وأحمد العمري، وقد حصل العبيدي على أصوات أكثر بسبب وضعيته كنائب من جهة والعلاقات الخاصة التي نسجها خلال ولايته ونشاط الماكينة التابعة للجماعة من جهة ثانية.

قدم إلى المجلس 11 نائباً جديداً، وأكثر من 80% منهم هم من النواب الموالين للحريري سياسياً، كما سُجّل إنخفاض قليل في نسبة التمثيل الحزبي ويرجع ذلك إلى خروج الأحزاب السياسية الإسلامية التي دخلت لأول مرّة في الانتخابات السابقة إلى المجلس النيابي وهي الجماعة الإسلامية، حزب الله والأحباش أي جمعية المشاريع الخيرية، قابل ذلك دخول حركة أمل إلى

(1) فغالي، كمال: «**الإنتخابات النيابية 1996: مؤشرات ونتائج**»، مختارات ش.م.م. 1997، ص139.

المجلس في بيروت ومحافظة الأحزاب الأرمنية، وخاصة حزب الطاشناق على نسبة التمثيل داخل المجلس النيابي بالإضافة إلى الحزب السوري القومي.

كما يُلاحظ أن غالبية نواب بيروت لسنة 1996 هم رجال أعمال ليسوا تابعين لأي حزب، ومعظمهم أيضاً من الذين يوالون رفيق الحريري سياسياً.

جرت هذه الانتخابات في ظل الترويكا أي اتفاق رئيس المجلس والحكومة مع رئيس الجمهورية مما جعلها تتميّز عن الانتخابات السابقة اذ كان التفاهم شبه تام بين الرؤساء الثلاثة هذا التفاهم كان انعكاسا للتفاهم الاقليمي بين السوريين والسعوديين.

البقاع:

غاب طابع التنافس الذي عرفته الانتخابات النيابية السابقة، فلم يكن هناك برنامج مشترك بين المرشحين، بل ساد الإرباك طوال الفترة المحدّدة للحملات الانتخابية حتى إعلان اللائحة الرسمية قبل ثلاثة أيام من العملية الانتخابية، فبات الجميع ينتظر المجهول بمن فيهم المرشحون. وبدا الأمر وكأن القرار قد أُخرج كلياً من لبنان، فيما يتعلّق بالسياسة الداخلية، خاصةً أن أسماء بعض المرشحين، وفي مقدّمتهم التابعون لحزب الله، كانت تشهد تغييراً وتبديلاً. هذا ما حمل البعض على القول بأن الأمر لم يُحسم بعد من قبل «مفاوضات ووساطات ترعاها إيران وسوريا لتجنّب معركة طابعها انتخابي ومضمونها سياسي»[1].

في عملية تشكيل اللوائح، جرى دمج للقوى السياسية النافذة في لائحة واحدة، شكّل إئتلافاً قسرياً، لكون أفراد اللائحة أنفسهم، متخاصمين أصلاً، إلا أن هذا التحالف كان نتيجة تدخل دمشق في تركيب تلك التحالفات الانتخابية بهدف توزيع الحصص على نحو يُرضي الجميع ويجمعهم.

(1) شلحة، عبد الرحيم والحسيني، سامي: «**نتائج المفاوضات الأخيرة تعلن قريباً: حزب الله يتجه لترشيح قيادات صف أول**»، السفير 26/ 8/ 1996.

وتمثّل هذا الدمج في التحالف القائم بين حزب الله وحركة أمل[1]. وكان الإئتلاف تحت عنوان «لائحة الوفاق الوطني»، وتضمّنت العديد من الأقطاب والزعماء البقاعيين.

تمكّن حزب الله نتيجة التحالف الذي قام به، من الحصول على ما يكفيه من أصوات ليجعله سيّد الموقف. أما كل من الياس سكاف وروبير غانم، في زحلة والبقاع الغربي فقد كلفتهم علاقتهم مع الرئيس الحريري الكثير بسبب توجيه الرئيس الحريري دعوة إلى تشطيب حزب الله، قبل أسبوع، في انتخابات الجنوب، خسر سكاف آلاف الأصوات الشيعية انتقاما، في حين أن غانم فقد مقعده النيابي، وذلك نتيجة أمور عدة تضافرت معاً.

أما المرشّح عن المقعد السنّي في بعلبك ـ الهرمل، إسماعيل سكّرية، فقد تمكّن من خرق اللائحة لما كان له من رصيد شعبي اكتسبه في انتخابات 1992، بالإضافة إلى علاقاته الممتازة مع الحريري والقيادة السورية[2].

والحقيقة أن انتخابات العام 1996 لم تُحقق الهدف المنشود في وثيقة الطائف التي ترمي إلى العيش المشترك والمساواة والمشاركة الديمقراطية المتوازنة بين الأفراد والعائلات المتعايشة في المحافظة، بل ظهرت العصبيات العائلية والطائفية والمذهبية والحزبية مجدّداً وبفاعلية أكبر.

أخيراً، كانت نسبة المشاركة في البقاع للعام 1996 هي 3،46٪. أما نسبة النواب الجدد فكانت 13،39%، ونسبة النواب الأعضاء في الأحزاب السياسية كانت 56،26% مقابل 57،21% في انتخابات عام 1992.

الجنوب:

لم يُراع مبدأ المساواة أمام القانون في انتخابات 1996، اذ اعتُمدت

(1) نعوم، سركيس: «**ثلاث لاءات سورية لحزب الله**»، النهار، 16/ 7/ 1996.
(2) فاضل، عمر: «**إنتخابات بين سكّرية وغانم**»، النهار، 26/ 9/ 1996.

المحافظة دائرة انتخابية في بيروت، في حين جُمعت في الجنوب محافظتا النبطية والجنوب في دائرة انتخابية واحدة، وقُسمت محافظة البقاع إلى ثلاث دوائر انتخابية، بينما الشمال على أساس المحافظة. إنما الخرق الأكبر كان في محافظة جبل لبنان، حيث أُهملت المحافظة تماما وأُجريت الانتخابات على قاعدة الأقضية الستة، وذلك لتقسيم المعارضة وتعزيز قوّة مرشحي السلطة.

لم يكن محسوماً إن كان حزب الله وحركة أمل سيخوضان المعركة معاً أم في مواجهة بعضهما. ولكن نتائج المواجهة كانت ستؤثّر أيضاً في القوّة الرئيسية الثالثة في الجنوب التي كان يمثّلها كل من حبيب صادق وإلياس أبو رزق وغيرهما من ممثلي المعارضة اليسارية العلمانية. وقد ظل الغموض سائداً حتى الساعات الـ48 الأخيرة، إذ عقد في اللحظة الأخيرة اتفاق بين الطرفين برعاية سورية حسم النتائج على نحو مسبق وأقصى عملياً القوّة الثالثة.

تشكّلت اللوائح في محافظتي النبطية والجنوب على الشكل التالي:

- لائحة إرادة الشعب: وهي اللائحة المحرومة من أي دعم داخلي أو خارجي. وقد تألّفت من 17 عضواً وكان يرأسها كامل الأسعد. وباختصار لم تمثّل لائحة الأسعد إلا استمراراً لتراث وزعامة وتحالفات وأطر انتخابية قديمة في طريقها إلى الإضمحلال لأنه قد تمّ تجاوزها من قبل الظروف السياسية والاجتماعية للجنوب، ومن قبل جمهور الناخبين الرئيسي، وخصوصاً الجمهور الشيعي منه.
- لائحة الخيار الديمقراطي: شهدت انتخابات 1996 بروز تيار ثالث في الجنوب متمثّل ببعض القوى اليسارية وعلى رأسها النائب الفائز في انتخابات 1992 في لائحة التحرير، والذي انفصل عنها فيما بعد، حبيب صادق. وقد ضمّت أيضاً إلياس أبو رزق، سعيد الأسعد ويوسف سعد وغيرهم من اليسار والديموقراطيين والمثقفين.
- لائحة التحرير والتنمية: بعد 48 ساعة من إعلان الإئتلاف بين أمل

وحزب الله وقبل 48 ساعة من موعد إجراء الانتخابات في الجنوب في 6 أيلول 1996، أعلن الرئيس نبيه برّي لائحة «التحرير والتنمية» من 21 مرشحاً هم مجموع الذين نجحوا بإستثناء مرشحي صيدا اللذين لم يتم الاتفاق حولهما.

كان التحالف بين الرئيسين برّي والحريري، واضحاً من بدء الانتخابات وقد حسم المقعد الصيداوي الأول لبهية الحريري. ولاعتبارات عديدة، بقيت المعركة على المقعد الثاني معلّقة، حيث ضغط الرئيس الحريري من أجل إدخال حليفه عبد الرحمن البزري، وضغط حزب الله من أجل إدخال مصطفى سعد، وتظاهر الرئيس برّي بالحياد تجاه هذا المقعد الثاني في حين كان يضغط على مصطفى سعد من أجل فك تحالفه وعلاقاته بالخيار الديموقراطي. أما حزب الله، فقد رفض التحالف مع الحريري ودعم شقيقته بهية معلناً وقوفه مع مصطفى سعد ومرشّح الجماعة الإسلامية علي الشيخ عمّار.

وإنقسم الإئتلاف إلى تحالف برّي - حريري الداعم لبهية الحريري وعبد الرحمن البزري من جهة، وحزب الله الداعم لمصطفى سعد وعلي الشيخ عمّار من جهة أخرى. وكانت معركة صيدا هي معركة البدل عن ضائع ولم تُغيّر في النتائج، حيث نجح كل من بهية الحريري ومصطفى سعد كما في انتخابات 1992 النيابية.

أما بالنسبة للماكينات الانتخابية للوائح، فقد برز التفاوت الكبير فيما بينها من خلال إمكانيات كل منها. فمن جهة اللائحة الفائزة قبل يوم الإقتراع والتي تتمتع بقدرات هائلة سواء من ماكينة حزب الله المنظمة والمعتمدة على العنصر الحزبي إضافة إلى العنصر العلمي المتخصّص أو من خلال ماكينة حركة أمل أو من الركن الثالث في اللائحة وهي النائبة بهية الحريري التي كانت الممول الأبرز لها.

من جهة أخرى، برز ضعف الماكينة الانتخابية للائحة إرادة الشعب

والماكينة الانتخابية للائحة الخيار الديموقراطي، والتي افتقرت كل منهما للقدرات المادية والبشرية، إضافة إلى إفتقارها للعنصر الأهم وهو دعم السلطة لكلتيهما.

أما نسبة الإقتراع، فكانت 8،47%، وهو الترتيب الأول بين المحافظات. أما نتائج الانتخابات، فقد أتت بالفوز الساحق للائحة التحرير والتنمية والتي تمتعت بأشكال الدعم كافة (الخارجي والداخلي)، والتي أطلق عليها العديد من الألقاب كلائحة الحكم ولائحة السلطة.

شهدت الانتخابات في الجنوب بعض التغييرات عما كانت عليه في انتخابات 1992، وتبرز هذه التغييرات في زيادة حصّة حزب الله من نائبين إلى 4 نواب، وحصّة حركة أمل من 4 نواب إلى 6 نواب، وذلك على حساب خروج نواب آخرين مثل حبيب صادق الذي كان في انتخابات 1992 أحد أعضاء اللائحة الفائزة، والذي كان يمثّل تياراً مختلفاً عن حركة أمل وحزب الله، وهذا يدل على أن هذه الانتخابات شهدت خروج أحزاب يسارية من البرلمان ودخول أخرى شيعية بقوة؛ مما يُشير إلى النية السياسية في تثبيت التمثيل النيابي في الجنوب بأحزاب محدّدة وبعضها موالٍ للسلطة.

وبذلك، يكون عدد النواب الحزبيين في الجنوب 12 من أصل 23 نائباً، أي ما يُقارب 50% من النواب، عدا المؤيدين أو المحسوبين على أحزاب معينة مثل النائب أنور الخليل المحسوب على الحزب التقدّمي الإشتراكي.

التغيير في نواب الجنوب، كان تغييراً في الشخصيات الحزبية واليسارية. أما الأحزاب الشيعية فلقد ثبتت اقدامها.

الشمال:

كانت انتخابات 1996 أكثر تنافسية من انتخابات 1992. فقد ارتفعت نسبة المشاركة من 30% إلى 45%، كما أن نسبة التنافس اختلفت بين دائرة وأخرى.

ففي هذه المحافظة تألفت أربع لوائح مكتملة وغير مكتملة. وبما أن معظم المرشحين في الشمال تربطهم علاقات جيدة بدمشق، فإن الحصيلة النهائية لن تغيّر في المضمون، لا بل في التنافس الذي بدا مفيداً للبعض، إذ أنه قد ساعد على إزاحة بعض السياسيين غير المرضى عنهم داخلياً وخارجياً ومنهم النائب مخايل الضاهر وإلى تقزيم آخرين.

من جهة البنى الاجتماعية - السياسية للشمال، انقسم إلى: الريف الماروني، قضاء الضنية، قضاء الكورة، قضاء عكّار ومدينة طرابلس.

احتكرت التركيبة العشائرية تمثيل الريف منذ أكثر من نصف قرن ولا تزال. فعائلات فرنجية ومعوّض ودويهي وكرم ومكاري في زغرتا، وعائلات ضو وعقل وحرب ويونس في البترون لا تزال تكوّن عناصر المشهد العام الذي تدور في حقله الصراعات السياسية وتختزلها.

أما قضاء الضنية ذو الأغلبية السنّية، فلا يختلف عن أقضية الريف الماروني من حيث التركيبة السياسية. فعائلات فاضل ورعد وفتفت كانت تتنافس في الجرد وعائلات الخير وعلم الدين في الساحل. وقد شهد قضاء الضنية منذ أواسط الخمسينيات ظهور تيارات سياسية مختلفة الألوان والاتجاهات (بعث، شيوعي، سوري قومي، ناصري). غير أن هذه التيارات لم تمثّل في ذلك الحين خروقات فعلية هدّدت بنى القضاء السياسية التقليدية، وقد ظلّت على هامش المنطقة. إلا أنه منذ عقد ونصف العقد، اخترقت المنطقة من قِبل حركات إسلامية وبخاصة «الجماعة الإسلامية» و«جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية» بسبب ضعف زعامات المنطقة التي كانت تستمد قوتها من الدعم الخارجي وبخاصة الدعم الذي كانت توفّره زعامة آل كرامي، الأمر الذي لم تعد تستطيعه في الوقت الحاضر.

أما بالنسبة إلى قضاء الكورة، فهناك زعامة تقليدية احتكرت تمثيل القضاء

أكثر من نصف قرن (آل غصن) إلى جانب وجود كثيف لحزبين سياسيين: الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني.

وقف الشيوعيون موقفاً مؤيّداً لآل غصن ومعارضاً لآل سعادة، في حين كان قضاء عكار يضم أربع طوائف تتمثّل بالسنّية والأرثوذكسية والمارونية والعلوية، إلا أن زعامتها احتكرتها عائلة المرعبي وخاصة زعامة الطائفة السنّية. أما الطائفة المارونية، فقد تزعّمتها عائلة الضاهر. إلا أن هناك عائلات دخلت المجلس النيابي لعام 1992 الأمر الذي أدّى إلى بعض التصدّع للإحتكار الذي كانت تمثّله عائلة المرعبي.

بالمقابل، كانت مدينة طرابلس تختلف في بعض جوانبها عن سائر أقضية المحافظة، حيث غلبت عليها ثنائية الزعامة: آل كرامي وبعض العائلات العريقة، إلا أن بعضها قد تخلّى عن العمل السياسي والزعامة لمصلحة آل كرامي، وخاصة بعد نشوء التيارات والحركات الدينية مثل حركة التوحيد الإسلامية والجماعة الإسلامية وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية التي أضحى نفوذها في المدينة نفوذاً لا يُستهان به، فأصبحت المدينة تتنازع فيها ثلاث قوى: آل كرامي من ناحية والعائلات التقليدية من ناحية أخرى، وأخيراً الحركات الدينية الإسلامية على اختلافها.

إذاً، نستطيع القول إن ثمة قوى وتيارات مختلفة الهويات داخل الطوائف والأقضية الشمالية يمكن إدراجها في أربعة أبواب: 1) العائلات السياسية، 2) العائلات غير السياسية، 3) الحركات الإسلامية، 4) الأحزاب. شهدت انتخابات الشمال لعام 1996 تأليف خمس لوائح منها ما هو مكتمل يضم 28 مرشّحاً، ومنها ما هو غير مكتمل. واللوائح المكتملة هي: لائحة القرار الوطني ـ لائحة الإنماء والتغيير. أما اللوائح غير المكتملة فهي: لائحة القرار الوطني - لائحة الخيار الآخر ولائحة الخلاص.

وقد فاز في الانتخابات كل من: أحمد حبوس وعبد الرحمن عبد الرحمن

(علوي)، موريس فاضل، فايز غصن، فريد مكاري، نقولا غصن، عصام فارس، ورياض صراف (روم أرثوذكس)، أحمد كرامي، محمد كبارة، محمد مصباح الأحدب، عمر مسقاوي، عمر كرامي، جهاد الصمد، صالح الخير، أحمد فتفت، طلال المرعبي، وجيه البعريني وخالد الضاهر (سنّي)، جان عبيد، نائلة معوّض، إسطفان الدويهي، سليمان فرنجية، قبلان عيسى الخوري، جبران طوق، سايد عقل، بطرس حرب وفوزي حبيش (ماروني).

جبل لبنان الشمالي (المتن الشمالي وكسروان وجبيل):

تستقر شعبية أمين الجميل وميشال عون وألبير مخيبر في المتن الشمالي كمعارضة من خارج الدولة، ويقود نسيب لحود من داخل النظام التيار المعارض للدولة وفيه كذلك قاعدة الموالاة التي يترأسها ميشال المر الأقدر بفعل مواقعه النافذة في السلطة على تلبية متطلباته، وفيه، إلى كل هؤلاء، المؤيدون لـ «القوات اللبنانية» المحظورة.

في كسروان تستمد المعارضة المسيحية أنشطتها من الزعامة الروحية للبطريرك الماروني. فيما حاول فارس بويز ورشيد الخازن المواليان تمثيل الدولة فيها. في جبيل حرض مجدداً ريمون إده وحزبه الكتلة الوطنية على المقاطعة على الرغم من وجود بعض الرموز الموالية للدولة المحدودة التأثير.

دفعت انتخابات 1996 الناخبين إلى الإقتراع وضخ حماستهم بأوفر عدد من المرشحين واللوائح، من دون تعديل في الواقع السياسي الراهن في البلاد. نجحت الدولة إلى حد بعيد في استدراج محافظة جبل لبنان إلى تصحيح مشاركتها في الإقتراع من نسبة 22،03 في المئة في انتخابات 1992 إلى نسبة 46،37 في المئة في انتخابات 1996.

حيدت المعارضة المسيحية من خارج الدولة دورها في معركة الانتخابات بأن خرجت وأخرجت ناخبيها منها على غرار تجربة عام 1992. على الرغم من

أن نسبة المقاطعة في الدوائر الثلاث هذه عام 1996 تدنت على نحو ملحوظ عن تلك التي كانت شعار معركة انتخابات 1992 .

دارت في المتن الشمالي وكسروان وجبيل معركة المعارضين من داخل السلطة مع مواليها ما دام المقاطعون عزفوا عن المشاركة، من جراء الدعم اللامحدود الذي وفرته الدولة للوائحها الرسمية:

- اللوائح التي ترأسها في المتن الشمالي ميشال المر وفي كسروان فارس بويز.
- تفرق الرؤساء الثلاثة في دعمهم لوائح كسروان وجبيل. أيد الياس الهراوي لائحة صهره فارس بويز بينما وفّر رفيق الحريري الدعم الكافي للائحة المنافسة التي جمعت رشيد الخازن ومنصور البون. الدعم نفسه قدمه رفيق الحريري إلى محمود عواد في جبيل. دعم الياس الهراوي لائحة من مرشحين مارونيين إثنين ذوي أصول دستورية وشهابية سابقة مزمنة في خصومتهما لريمون إده: نهاد جرمانوس سعيد وناظم الخوري (إبن شهيد الخوري)، فيما سعى رفيق الحريري لإنجاح لائحة جان حواط وبطرس الهاشم ومحمود عواد. كذلك لم يجد نبيه برّي بداً، فأيد عباس هاشم عضو لائحة نهاد سعيد وناظم الخوري في مواجهة المرشح الشيعي الآخر محمود عواد عضو لائحة جان حواط وبطرس الهاشم.

أحدثت انتخابات 1996 فوضى في توزع الترشيحات عبر شراء الأصوات فرداً فرداً لدى بعض المرشحين المتمولين والتوظيف في الخدمات الإنمائية.

عام 1996 نشأ واقع جديد: في الجرد الجنوبي تقاسمت نهاد سعيد وفادي روحانا صقر وربيع كرم ومهى أسعد أصوات قرطبا، وبطرس الهاشم ونجيب بو يونس اصوات العاقورة، في حين استأثر إميل نوفل بأصوات الجرد الشمالي وحده، فانتزع المقعد لأول مرة من الجرد الجنوبي الموزع بين قرطبا والعاقورة الذي يؤول إلى غبريال جرمانوس أو انطوان سعيد أو إميل روحانا صقر. لم

تشهد جبيل المدينة وعمشيت عدد مرشحين في الساحل كالذي شهدته في 1996، الأمر الذي ساهم بإفقادهم المقعد التاريخي ليذهب إلى مرشحة قرطبا نهاد سعيد، مستفيدة في وقت واحد من أصوات الجرد الجنوبي وتشتت أصوات الساحل بين مرشحي عمشيت ومرشحي جبيل.

استقطب محمود عواد أصوات الناخبين الشيعة في مواجهة المرشحين الآخرين. لم يكتف الناخبون الشيعة بدءاً من انتخابات 1996، بأن يقتصر دورهم على اختيارهم نائبهم فحسب بل شاركوا في إنجاح أو إفشال مرشحين آخرين. جرى تشجيع الموالين على خوض المعركة الانتخابية بأفضل شروطها وهو ما حصل بالفعل في كسروان وجبيل على الأقل، إذ تحالف منصور البون ورشيد الخازن في كسروان تحت شعار لائحة معارضة للائحة الموالية التي يترأسها خصمهما المحلي المشترك فارس بويز.

ثمة مرشح معارض واحد في لائحة المعارضة الكسروانية، هو كميل زيادة اتخذ جديا موقع المعارضة السياسية، وكان هدفاً رئيسياً للتدخل الرسمي بغية إسقاطه لتصويته ضد التمديد لالياس الهراوي.

كان فارس بويز يخوض انتخابات 1996 في كسروان على حافة الهاوية. خاض بويز انتخابات كسروان بمشقة نشأت من تعذر ترؤسه لائحة إئتلافية قوية وحيدة تضمن لنفسها فوزاً دونما اختراق، وينضم إليها خصماه القويان منصور البون ورشيد الخازن، الذي دخل في مواجهة شخصية مع فارس بويز.

أخفقت مراراً مساعي عمه الياس الهراوي، مباشرة أو عبر تكليف المدير العام للأمن العام ريمون روفايل لدى منصور البون ورشيد الخازن، في تحقيق إئتلاف يجمع الثلاثة ومعهم الياس الخازن وكميل زيادة، فيستمر النواب الخمسة الذين فازوا عام 1992 ولاية جديدة.

تقدَّمت لائحة منصور البون ورشيد الخازن ومعهما كميل زيادة في 50 بلدة في مقابل 17 بلدة تقدمت فيها اللائحة الثانية، أظهر فروقها مغزى ميول الناخبين

الكسروانيين إلى التيار الذي لا يمثله فارس بويز في السلطة، مع ضرورة التأكيد مجدداً أن اللائحتين في صلب خياراتهم السياسية هما في فريق الموالاة. تقدم فارس بويز وكميل زيادة ورشيد الخازن ومنصور البون.

معركة المتن هي معركة تصفية الحسابات الانتخابية القديمة الأورثوذكسية الجذور بين ميشال المر وألبير مخيبر الذي حال ثلاث مرات دون وصوله إلى المقعد الأورثوذكسي الوحيد في المتن الشمالي آنذاك. وهي معركة الخيار السياسي بين ميشال المر حليف دمشق ووجودها العسكري في لبنان والبير مخيبر، الرمز التاريخي المناوئ للدور السوري في البلاد وداخل السلطة اللبنانية بالذات أول المعارضين الداعي جهاراً إلى سحب الجيش السوري.

معركة تصفية الحسابات الجديدة الناشئة عن الخلاف الغامض بين الحليفين السابقين ميشال سماحة ودمشق (ويعزى هذا الخلاف إلى صدامه مع الرئيس الحريري) إلى حد أضحى معه ميشال سماحة والبير مخيبر «خطين أحمرين» معركة المتن هي معركة الموالاة والمعارضة بإزاء بعضهما البعض.

إستمال المر الناخبين الأرمن إلى حلف لا فكاك منه، جمعته بهم كذلك إئتلافات انتخابية سابقة مع حزب الكتائب التي لم تنقطع منذ عام 1960.

أصوات الناخبين الأرمن والمجنسين احترمت إرادة التحالف بين ميشال المر وحزب الطاشناق وصبت رزمة واحدة في صناديق لائحة «الاعتدال الوطني» وحدها.

اجتمع ألبير مخيبر ونسيب لحود في بعبدات وبحثا في تأليف لائحة مشتركة معارضة للائحة السلطة أبصرت النور في 25 تموز/يوليو. اقفل ميشال المر لائحته في 11 آب/اغسطس بالاعلان عنها رسميا بعدما أضاف إليها ثلاثة أسماء أخرى هي حبيب حكيم وشاكر أبو سليمان وراجي أبو حيدر. في هذه الأثناء رست لائحة المعارضة، على ميشال سماحة، وعلى أسماء جديدة كميشل عقل وإميل كنعان وفريد زرد أبو جودة ووليد خوري.

تأكد على نحو غير رسمي فوز سبعة مرشحين في لائحة ميشال المر وانهيار لائحة «الشعب» التي لم يفز منها سوى نسيب لحود. سقط ألبير مخيبر وحل شاكر أبو سليمان محل أوغست باخوس كماروني رابع.

جبل لبنان الجنوبي

مثل جبل لبنان في انتخابات 1996 الاستثناء الأساسي في قانون الانتخابات من ناحية تقسيم الدوائر، فضلاً عن الاستثناء الذي حصل في الجنوب من الناحية نفسها. فعلى الرغم من قيام قانون الانتخاب على قاعدة اعتماد المحافظة دائرة انتخابية، شهد جبل لبنان توزيعاً مختلفاً، معتمدا القضاء دائرة انتخابية.

الدوائر الثلاث، الشوف وعاليه وبعبدا، هي الموقع السكاني الرئيسي للدروز في لبنان، بحيث إن 77 في المئة منهم يتمركزون في هذه الدوائر. فضلاً عن النسبة الأقل الموجودة في كل من البقاع الغربي وراشيا (12 في المئة) وحاصبيا (11 في المئة) وعن النسبة القليلة في بيروت والنسبة القليلة جداً في المتن. وبالتالي تمثل هذه الدوائر القاعدة الشعبية الأساسية التي يعتمد عليها وليد جنبلاط، بما يمثله من حجم سياسي في اللعبة السياسية اللبنانية، وخصوصاً بعدما سحبت من يده الورقتان الدرزيتان في كل من حاصبيا والبقاع الغربي وراشيا لأسباب سياسية عديدة.

المعركة في هذه الدوائر هي معركة وليد جنبلاط؛ ومن ثم هي معركة بعض الأطراف الآخرين كطلال أرسلان، المنافس ومعركة زاهر الخطيب المعارض الأكثر حدة للحكومة في مجلس النواب وأحد الخطوط الحمر السورية غير المسموح إبعادها من الندوة النيابية؛ وهي معركة إيلي حبيقة، أحد قادة القوات المسيحية سابقا والذي التصق بسوريا منذ انشقاقه في نهايات الثمانينيات، وهي معركة رفيق الحريري الذي سعى لتعزيز نفوذه داخل المناطق والطوائف، عبر التحالف والعديد من الزعامات السياسية المحلية في البلاد بهدف تذليل العقبات أمام مشروعه الاقتصادي ـ السياسي.

ولم تكن أربع سنوات، بين انتخابات عام 1992 وانتخابات عام 1996، كافية لاستكمال إعادة المهجرين المسيحيين إلى قرى الجبل التي هجّروا منها في أثناء الحرب، كما أنها لم تكن كافية لإحداث تغيير في المعادلة السياسية التي أسفرت عنها الحرب بحيث تعيد للفريق السياسي المسيحي التقليدي دوره وحجمه على الساحة السياسية أو توفر له شروطاً أكثر توازناً تدفعه باتجاه انهاء المقاطعة وخوض المعركة الانتخابية بكل ثقله.

هكذا خاض وليد جنبلاط المعركة الانتخابية قبل أن يحين موعيدها، وهو فاز فيها قبل أن تتساقط الأوراق في صناديق الاقتراع. فقد استطاع جنبلاط أن يكسب في معركة قانون الانتخاب لناحية جعل الدوائر في جبل لبنان على أساس القضاء وليس على أساس المحافظة كسائر المناطق اللبنانية بحسب ما نص عليه اتفاق الطائف، موفراً لهذه المعركة غطاء حكومياً من جهة بعد ما وفر لها غطاء سورياً من جهة أخرى.

قبل وليد جنبلاط على مضض بانضمام زاهر الخطيب إلى اللائحة بناء على طلب خاص من السوريين وهو أمر لم يكن مستحباً كثيراً لدى جنبلاط وجماعته، وبخاصة بعد التباعد الذي جرى بين الرجلين منذ منتصف الثمانينيات.

تميّزت الترشيحات بوجود نسبة عالية من الوجاهات ومن رجال الأعمال الساعين خلف الحياة السياسية من أجل تعزيز موقعهم الاقتصادي ومصالحهم الخاصة. كما تميّزت طرائق تأليف اللوائح والتحالفات بالتدخلات الخارجية وبدور السلطات السورية في فرض بعضها لتأمين وصول بعض الموالين لها إلى المجلس.

لائحة «جبهة النضال الوطني» برئاسة وليد جنبلاط ضمته ومروان حماده عن مقعدي الدروز، جورج ديب نعمه ونبيل البستاني ووديع عقل عن مقاعد الموارنة، وخليل عبد النور عن مقعد الروم الكاثوليك، وزاهر الخطيب وعلاء

الدين ترو عن مقعدي السنة؛ وهي ظلت على ما كانت عليه عام 1992 لولا البصمات التي تركها التحالف بين جنبلاط والحريري على هذه اللائحة، وبخاصة لجهة وضع سمير عون خارج اللائحة بسبب مواقفه المناوئة للحريري التي بلغت أوجّها في رفضه منح الثقة لحكومة الحريري الثانية في حزيران/ يونيو 1995؛ أو لجهة إصرار رئيس الحكومة على قطع الطريق أمام أي محاولة لضم زاهر الخطيب إلى لائحة جنبلاط واستبداله بالقاضي أحمد المعلم الموالي له.

واجه جنبلاط «لائحة الكرامة والقرار الحر» التي ترأسها ناجي البستاني وضمّت إليه كلاً من سمير عون وفؤاد كيوان عن مقاعد الموارنة، ووئام وهاب وناجي عبد الصمد عن مقعدي الدروز وفيصل حمدان ومحمد سعد عن مقعدي السنة وسليمان خطار عن مقعد الروم الكاثوليك. وولدت هذه اللائحة ضعيفة أصلاً، ولم تستطع أن تؤمن غطاءً سياسياً وشعبياً في دائرة عاليه. كان الائتلاف قد ضم كلاً من أكرم شهيب وطلال ارسلان وبيار حلو ومروان أبو فاضل وفؤاد السعد عام 1992، وما لبث أن انفجر بقوة لم يعد ممكناً معها رأب صدوعه.

اتجهت الأمور نحو معركة بين جنبلاط الممثل بأكرم شهيب وبين أرسلان في ظل مساع سورية حثيثة لتلافي المعركة ولتأليف لائحة تضم القطبين. حدّة الشرخ التي قامت بين القطبين من جهة، وتمسك أرسلان بزملائه الثلاثة كافة مروان أبو فاضل وبيار حلو وفؤاد السعد من جهة ثانية، حتمت تدخلا سوريا مباشراً لإصلاح الأمور، فجمعت بين قطبين من السلطة لهما نفوذهما الجماهيري في المنطقة هما الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي ـ الطوارئ، وبين أنطوان اندراوس مرشح الحريري الذي كان له الدور الرئيسي في تمويل حملة هذه اللائحة وحملة جنبلاط عموماً. فكان الاتفاق أن تترك لائحة «الوحدة والإنماء» التي يرأسها أكرم شهيب مكاناً درزياً شاغراً لمصلحة طلال ارسلان، بعدما ضمّت إلى شهيب، «الاشتراكي»، كلاًّ من أنطوان حتّي السوري القومي ـ الطوارئ وعبده بجاني المقرب من الحريري عن

مقعدي الموارنة، وانطوان اندراوس ممثل الحريري في اللائحة، عن مقعد الأورثوذكس؛ في مقابل أن تترك لائحة «نواب عاليه» التي يرأسها طلال ارسلان مقعداً درزياً شاغراً لمصلحة أكرم شهيب بعدما ضمّت كلاًّ من بيار حلو وفؤاد السعد عن مقعدي الموارنة ومروان أبو فاضل عن مقعد الأرثوذكس.

في بعبدا تأثرت عملية تأليف اللوائح، بالتحولات الاجتماعية ـ السياسية التي أحدثتها الحرب. بعدما صعد كل من حركة أمل وحزب الله على الساحة الشيعية، وإيلي حبيقة على الساحة المسيحية. تميّزت عملية تأليف اللوائح في هذه الدائرة بعدم وجود قطب رئيسي بارز. حتى أن الذي ترأس لائحة السلطة، أي إيلي حبيقة، بدا الأضعف بين سائر الأقطاب، كحزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي وبيار دكاش مثلاً.

وقف جنبلاط ضد مرشح حزب الله كذلك رئيس الحكومة رفيق الحريري الذي وصف المعركة الانتخابية بانها حرب الاعتدال على التطرف، ضد مرشح حزب الله في بعبدا علي عمار. على قاعدة هذه التحولات التي شهدتها التحالفات في بعبدا، اتجهت الأمور في الأيام القليلة قبل موعد الانتخابات نحو تأليف لوائح عدة كان أبرزها لائحة «الانصهار الوطني» التي ترأسها إيلي حبيقة وضمت إليه كلاً من عضو حزب الوعد جان غانم ومرشح رئيس الجمهورية الياس الهراوي رئيس الرابطة المارونية أرنست كرم عن مقاعد الموارنة، وباسم السبع الموالي للحريري وصلاح الحركة مرشح نبيه برّي عن مقعدي الشيعة، وأيمن شقير الموالي لوليد جنبلاط عن مقعد الدروز.

في المقابل كانت هناك لائحة «الوفاق والتجديد» التي ترأسها بيار دكاش «المعارض»، لكن المقبول من رفيق الحريري، وضمت إليه كلاً من فيكتور فرحات وإيلي غاريوس عن مقاعد الموارنة، ومرشح حزب الله علي عمار و«الاشتراكي» السابق رياض رعد عن مقعدي الشيعة، واليزبكي عارف الأعور عن مقعد الدروز.

جاءت نتائج الفوز في الشوف كما كان متوقعاً؛ فوز لائحة «جبهة النضال الوطني» بأكملها، ما انطبق في الشوف من حيث تحقق المشهد المرسوم سلفاً للانتخابات ينطبق كذلك على عاليه. فلائحة السلطة، أي لائحة «الوحدة والانماء» فازت جميعها: أكرم شهيب، أنطوان اندراوس، انطوان حتي وعبده بجاني، وفاز ارسلان بالمقعد الدرزي الذي تركه له جنبلاط شاغراً. كانت مفاجأة النتائج في بعبدا سقوط أرنست كرم من لائحة السلطة مقابل فوز بيار دكاش من لائحة «الوفاق والتجديد» مع كل من الياس حبيقة، جان غانم، باسم السبع، صلاح الحركة، وأيمن شقير.

الفصل الخامس

قانون الانتخابات والنخب السياسية 2000

الظروف التي احاطت بولادة قانون 2000

التحولات والتطورات التي شهدها العام 2000 على الساحتين الإقليمية والمحلية عديدة أثّرت على مجرى الأحداث، لاسيما بعد نكسة مفاوضات السلام بين حافظ الأسد، كلينتون وباراك والتي أعادت خلط الاوراق السورية وجعلت المرحلة صعبة، سيّما وأن الأسد حاول حتى الساعات الأخيرة إتمام التفاهم مع الإسرائيليين والأميركيين على مبدأ الأرض مقابل السلام دون جدوى. ومذاك، شهدت الحياة السياسية اللبنانية متغيرات، أهمها:

1 ـ تحرير الجنوب على يد المقاومة الإسلامية المتمثلة بحزب الله وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خط هدنة 1949.

2 ـ وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي أمسك بمفاتيح السياسة الإقليمية لفترة ثلاثين عاما. وكان القابض الأساسي والمؤثر في اللعبة السياسية في سوريا فلسطين ولبنان.

3 ـ تولي بشار الأسد سدّة الحكم في سوريا بعد أن كان قد تسلّم الملف اللبناني عام 1998 من يد سلفه عبد الحليم خدام الذي كان قد بنى شبكة من

العلاقات السياسية والاقتصادية مع الزعامات اللبنانية، وأوكل أمر معظمها للعميد غازي كنعان.

في تلك الفترة جرت تعديلات في جدول السياسة السورية التي كانت قد راهنت أوائل التسعينيات على عملية السلام. تبلورت هذه التعديلات بِدعم المقاومة في الجنوب اللبناني دعماً لامحدوداً، سيّما وأن السياسة التي اعتمدها الرئيس حافظ الأسد شدّدت على الإمساك بالورقتين الفلسطينية واللبنانية اللتين شكّلتا الحجر الأساس الذي اتكأت عليه السياسة السورية في مفاوضاتها مع الإسرائيليين والولايات المتّحدة الأميركية.

في ظل هذه التطورات السياسية تعالت أصواتٌ لبنانية مطالبةً بنشر الجيش في الجنوب، وضرورة الإلتزام بخط هدنة 1949، وكانت الأمم المتحدة قد اعتبرت أن الخط الأزرق هو خط الهدنة، وأصرّت على عدم لبنانية مزارع شبعا.

في تلك الأثناء كانت الخلافات الداخلية على أشدّها بين الرئيس الحريري والرئيس لحود إذ لم يكن الحريري داعماً لوصول لحود إلى سدّة الرئاسة بسبب خلافات سابقة بين الرجلين على مسائل عدة أهمها:

- اعتراض الحريري على المكتسبات المالية للجيش، دوره، عدده وعديده، خدمة العلم، وضرورة تقليص العدد لمصلحة قوى الأمن.
- معارضة لحود عام 1993 لنشر الجيش في الجنوب اي في عهد الرئيس الياس الهراوي.
- التضارب في المشاريع بين الرئيس لحود المخلص لثوابت السياسة السورية ابن المدرسة العسكرية والآتي الى السلطة من قيادة الجيش والموحّد له بعد الحرب الأهلية، وبين الحريري المخلص لثوابت السياسة السعودية رجل الأعمال البراغماتي، عرّاب الطائف، الممسك بعلاقات السعودية الدولية.

دار صراع سياسي بين كل من الرئيسين إميل لحود رفيق الحريري، وبين الحريري والرئيس سليم الحص كذلك. فالود كان مفقوداً بين الرجلين على خلفية الصراع على الزعامة البيروتية. وقد اشتد هذا الصراع بعد انتخاب الرئيس إميل لحود وخروج الحريري المفاجئ من السلطة عام 1998، وترؤس سليم الحص الحكومة مكانه، وما رافقه من استهداف لبعض المقربين من الحريري في إطار سياسة محاربة الفساد التي أطلقها الحكم الجديد بعد خطاب القسم والذي شدد على عملية الاصلاح مما عمّق الهوة بين الحكم والحريري.

تزامنت في ذلك الوقت عودة رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل إلى لبنان مع وفاة العميد ريمون إدة وتسلم ابن شقيقه كارلوس إدة مقاليد القيادة في حزب الكتلة الوطنية والبدء بتفعيل دوره على الساحة السياسية.

في ظل هذه المعطيات الإقليمية والمحلية، دفعت بعض القوى ثمناً تمثّل بإقصائها عن المجلس النيابي بعد الإستقطاب السياسي والتعبئة المذهبية التي تمثّلت في طريقة إعداد اللوائح؛ إذ دعمت بعض مراكز القوى الأمنية المتمثّلة بالعميد غازي كنعان والسياسية المتمثّلة بعبد الحليم خدام توجّه الحريري بعد أن كانت على خلاف مع الرئيس لحود، وكانت أجهزة المخابرات السورية تتصرّف في ذلك الوقت على وقع الخلافات الداخلية على السلطة بعد وفاة الرئيس حافظ الاسد من جهة وحسب مصالحها الذاتية، السياسية والمادية المتمثّلة بعلاقاتها اللبنانية مع القوى النافذة من جهة أخرى، مما ألحق الأذى الفادح بالعلاقات السورية ـ اللبنانية وجعلها أكثر تدهوراً، سيّما وأن الفساد طاول معظم الشخصيات السياسية اللبنانية والسورية. كما امتدّت التدخلات السورية إلى كافة المؤسسات اللبنانية بعد مراعاة مصالح بعض حلفائها من المؤثرين في طوائفهم.

كان العميد غازي كنعان ـ ممثل السياسة السورية والقابض على السلطة السياسية المباشرة في لبنان ـ نقدياً اتجاه رئيس الجمهورية إميل لحود واتجاه الطريقة التي عومِل بها الرئيس الحريري والملفات التي فُتِحت عام 1998، تحت

شعار الاصلاح، بحيث انها طالت بعض الشخصيات المقربة من غازي كنعان والتي عاشت في ظل حمايته وجرى اتهامها بالفساد. كذلك طالت تلك الإجراءات بعض مُساعدي الحريري من دون أن تطال قوى أخرى محسوبة على الرئيس برّي او ميشال المر، مما أدّى إلى نقمة الشارع السنّي الموالي للحريري، بعدما جرت تعبئته، ضد الرئيس لحود ومن خلفه الحكم في دمشق[1]. جميع هذه العوامل أدّت إلى تعاون كنعان وتسهيل الأرضية الانتخابية للحريري الذي اشتكى من محاولة إسقاطه، مع العلم بأنه كان قد استنفر ماكينته الإعلامية الضخمة طيلة سنتين وسخر إمكاناته المالية، كما استخدم الطائفية والمال السياسي في محاربته لرئاسة الجمهورية هذا من جهة والمذهبية من جهة أخرى في صراعه مع سليم الحص المتشيع (من أجل توريث ابنته الوحيدة)، فالموضوع كان بالنسبة اليه صراع أحجام بين من يمثل الثقل السعودي، ومن يتحالف مع السياسة السورية الجديدة المتمثلة ببشار الأسد مع العلم بأن النظام السوري حاول تنبيه الحريري الى ضرورة عدم تخطي الدور السوري لا سيما وان الاتفاق السوري السعودي كان لا يزال قائما في ذلك الوقت إذ كانت الرهانات العربية والغربية مراهنة على تغيير في السياسة السورية مع تولي بشار الأسد السلطة.

لم تأخذ حركة الحريري طابعاً سنّياً في السنوات الأولى لحكمه، لكنّه وبعد انتخابات 1996 بدأ بالعمل على تنظيم صفوف تيار المستقبل وحرص على الإنتشار في المناطق السنّية في البقاع والشمال، لكنه كان حذراً من معارضة السوريين لمشروعه، ومنذ استنكافه عن الحكم عام 1998 عمل على التعبئة على الصعيد الشعبي بواسطة تيار المستقبل. ولقد أخذت هذه التعبئة طابعاً ماليا - سياسياً اذ جعل من الطائفة السنّية الملاذ ومن نفسه المرجع، فتمكّن من حشد الرأي العام السنّي وشحنه ضد السوريين وضد إميل لحود. فالأول بالنسبة اليه نظام يحاول إطالة أمد سيطرته على لبنان ويمنعه من تحقيق مشاريعه، واعتبر ان

(1) المرجع السابق، مقابلة مع السيد نهاد المشنوق.

الثاني يُحاول العودة إلى إضطهاد رؤساء الوزراء تمهيداً لممارسة دستورية كانت تُمارس من قبل المارونية السياسية إبان دستور عام 1943 قبل اتفاق الطائف.

أما بالنسبة إلى التباين بين دمشق ووليد جنبلاط، فلقد بدأ بأزمة إقفال الملف الدرزي الداخلي وبت موضوع مشيخة العقل من خارج إرادته. كما انه استاء من الضغوط التي يتعرّض لها و«التمنيات» السورية التي دعته إلى التعاون انتخابياً مع النائب زاهر الخطيب وتأمين نجاحه، بقدر ما كان مستاءً من إعطاء طلال أرسلان حجماً جديداً وتسليمه أوراقاً جديدة في دائرة بعبدا - عاليه، ومن التعويم السياسي المتواصل للنائب إيلي حبيقة الذي أعلن عن تحالف بينه وبين أرسلان.

بدورها عتبت دمشق على الزعيم الدرزي، الذي حاول أولاً زج إسم الرئيس السوري حافظ الأسد - قبل وفاته - في «لعبة ضيقة» عندما أعلن صراحة رفضه ضم زاهر الخطيب إلى لائحته «ولو طلب مني الرئيس الأسد ذلك». وقال إن الرغبات السورية لا تنسجم مع رغبات «أهل الشوف»[1]. ثم عتبت لأنه تطوّع للدفاع عن اللواء حكمت الشهابي قبل ترحيله وانتقد الحملة التي تحاول أن تنال منه تحت شعار «مكافحة الفساد»، الأمر الذي اعتبرته القيادة السورية تدخلاً في مسألة داخلية حساسة، ومحاولة للايحاء بأن «لعبة المحاور» هي الدافع المباشر للمحاكمات الأخيرة في سوريا. ولا ينكر المحسوبون على العاصمة السورية اهتمام كبار المسؤولين السوريين بالوزراء الدروز الذين يعتبرون خصوماً لزعيم المختارة - في موازاة الإمتيازات التي تُعطى لطلال أرسلان، وهبوط الاهتمام السوري بالتيار الجنبلاطي بعد خروج العماد حكمت الشهابي من السلطة وانتقال الملف اللبناني إلى الدكتور بشار الأسد. وهم لم يستغربوا الشعور الجنبلاطي المتزايد بالقلق حيال ما يُدبّر ضده عشية المعركة الانتخابية، وهو الذي كان يعتبر

(1) جريدة الديار، تموز 2000. وجريدة السفير، آب 2004.

حليفاً أساسياً لدمشق، لا سيما وان القيادة السورية استشعرت تقارباً وتحالفاً سياسياً بين الحريري ـ جنبلاط وبعض القيادات السورية التي تعارض وصول بشار الأسد إلى السلطة في دمشق.

المشكلة كانت كبيرة، والمحاولات التي بذلت من أجل احتوائها أو تجاوزها فشلت، وهي في أبعادها الحقيقية لا تُهدّد موقع جنبلاط، لكنّه توجّس من إمكانية أن تمس بحجمه السياسي التقليدي في الانتخابات وعلى مستوى تمثيله في الحكومة.

تحت وطأة الإحساس بأن هناك من يُحاول تطويقه أو إعاقة امتداده الشعبي وحركته الدرزية، سجّل جنبلاط مجموعة مواقف لافتة اعتُبِرت خروجاً على المألوف في سلوكه السياسي[1].

في 14/5/2000، فاجأ وليد جنبلاط اللبنانيين والسوريين معاً بمشاركة لافتة جداً في تشييع العميد ريمون إده، إلى حد أن حضور الإشتراكيين الدروز طغى على ما عداه، وسجّلت هذه المشاركة على حساب التباعد الحاصل مع دمشق.

في الملف الانتخابي، انهار الاتفاق بينه وبين طلال أرسلان بسبب اختلاف وخطأ في قراءة المعادلة الجديدة التي أرساها قانون الانتخابات الأخير. ففي حين اعتبر جنبلاط أن شيئاً لم يتغيّر وأن معركة العام 2000 تشبه تماماً معركة 1996، في الحصص والمعايير، وأن دائرة الشوف مغلقة للإشتراكيين وهناك مقعد لأرسلان في قضاء عاليه، وأن أرسلان تصرّف على أساس أن القانون حصر منطقة النفوذ الجنبلاطي في الشوف حتى ظلّت دائرة واحدة، وأن دائرة عاليه ـ بعبدا فصّلت على قياسه ـ أي على قياس أرسلان ـ بحيث بات بإمكانه تزعّم اللائحة في هذه الدائرة عبر شبكة تحالفات، ولأن جنبلاط وجد نفسه فجأة

(1) جريدة السفير، تشرين الثاني 2004.

في صراع مع دمشق، خشي من انعكاس الامر على النفوذ السوري في بيروت، وخشي محاولات تطويق انتخابية عن طريق تجميع خصومه وبعض حلفائه السابقين في دائرتي الشوف وعاليه ـ بعبدا، ليس لإسقاطه شخصياً إنما لإضعافه ومنعه من الاستئثار بالحصة الكبرى في هاتين الدائرتين . . . وقد سبق لجنبلاط أن هدّد بأنه سيعمد إلى قلب الطاولة على الجميع، إذا استمرت هذه المحاولات، عن طريق التحالف العلني مع التيارين العوني والقواتي.

التغير في موقف وليد جنبلاط

قبل انتهاء فترة الحداد على الرئيس حافظ الأسد في سورية العام 2000، حضر وليد جنبلاط إلى الكسليك مشاركاً في ندوة فكرية ـ سياسية، وقال كلاماً يعبر صراحة عن قراءة إستراتيجية جديدة. خلاصة هذا الكلام أن من الضروري إقامة منبر دائم يُناقش الاتفاقات التي تعقد مع سورية «لأنها قد تكون مفيدة وقد تكون مضرة» ولا بدّ من وضعها على المشرحة. ثم توقّف صراحة عند ضرورة تحديد العمالة السورية المطلوبة للاقتصاد اللبناني، وأبدى عدم معارضته لعودة القادة المسيحيين من الخارج، وقال إنه لا بدّ من ايجاد حل لقضية سمير جعجع الذي كان مسجوناً على أثر اتهامه بتفجير كنيسة سيدة النجاة (. . .). وعندما تحدّث عن الوفاق اعتبر أن هذا الوفاق تحرّر بعد استعادة الجنوب من تهمة ألصقت بفئة من اللبنانيين وهي التعامل مع إسرائيل. وفي حديث إلى مجلة أسبوعية تصدر بالفرنسية قال: لقد قدمنا في وقت من الأوقات علاقات مميزة، لكن هذا لا يعني أنه يجب أن نكون مستعبدين. . . لقد حان الوقت لتغيير أسلوب التعاطي وتصويب بعض التدخلات السورية.

دفع «سوء التفاهم» الحاصل ـ بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد ـ جنبلاط في اتجاه «الطرف الآخر» الذي كان رافضا لبعض جوانب الدور السوري في لبنان، فسلك طريق جونية ـ الكسليك، واختار التقرّب من الخطاب المسيحي السياسي، تحت حجة أنه محارب وأنه سيكون أول الضحايا في المرحلة

المقبلة. هنا اختار جنبلاط العودة إلى تمكين التحالف مع الحريري، وأرسى تفاهماً جديداً مع دوري شمعون وتيار الكتلة الوطنية، وحاول مدّ الجسور مع «القوات اللبنانية»، ـ جناح جعجع ـ وبعض التيار العوني.

الجسور المفاجئة مع «القواتيين» و«العونيين» هي الفصل الأكثر إثارة في السلوك الجنبلاطي السياسي. إنه دعا صراحة إلى فتح «صفحة جديدة» وتناول العلاقات الدرزية ـ المسيحية بعيداً عن الخطاب الأيديولوجي السابق. وقد عقد جنبلاط فعلاً عدداً من اللقاءات مع «القواتيين» في بعض قرى قضاءي الشوف وعاليه، وشدّد على ضرورة «تصحيح» التمثيل المسيحي لأن المسيحيين يفتقرون إلى مرجعية حقيقية. وعلى إثر هذه الحوارات حصل لقاء بين النائب وديع عقل عضو «جبهة النضال» الجنبلاطية ومسؤولين قواتيين تمّ خلاله البحث في هموم مشتركة أبرزها ضرورة استعجال عودة المهجرين إلى الجبل والعلاقات المسيحية ـ الدرزية. ولقد تم تأسيس مصلحة مشتركة في التواصل، لأن «القوات» ممنوعة من العمل السياسي، وهي في موقع المعارضة المفتوحة.

واصل جنبلاط انفتاحه على رفيق الحريري. ورسا اختياره في الشوف على الدكتور محمد الحجار، مرشح تيار «المستقبل» في إقليم الخروب، واضعاً نفسه في حالة «تبادل خدمات» مع رئيس الحكومة السابق. وهكذا فإن الرئيس الحريري ألزَم نفسه بدعم مرشح جنبلاط في بيروت السيد غازي العريضي (عن المقعد الدرزي) ودعم نقيب الأطباء غطاس خوري (عن المقعد الماروني) وهو من الشوف، مقابل أن يتعهّد زعيم الحزب التقدّمي الإشتراكي باستكمال حلقة التنسيق في دائرة عاليه ـ بعبدا، باستقبال كل من باسم السبع وأنطوان أندراوس وعبدو بجاني المحسوبين على الحريري. وسعى جنبلاط في الوقت نفسه إلى عقد تحالف مع «حزب الله» في هذه الدائرة، كي لا يجد نفسه معزولاً في مواجهة مرشّحين أقوياء.

قانون انتخابات 2000

في ظل هذه الأوضاع، شهد العام 2000 توزّعاً للقوى تمثّل بالكتل الكبيرة «المحادل»، وجاء القانون الانتخابي والتقسيمات الإدارية لتسهل فوز هذه الكتل على قواعد أهمّها الطائفية والمال السياسي والإعلام اللذين أصبحا عاملين فعالين منذ العام 1996.

الجانب الخلافي الأبرز بين القوى السياسية اللبنانية تمحور حول حجم الدوائر الواجب اعتمادها في قانون الانتخاب وليس حول نظام الإقتراع:

- فبكركي ولحود رغبا باعتماد القضاء كدائرة انتخابية كي لا يحدث ما حصل في انتخابات 1996 في عهد الرئيس الهراوي، أي تذويب الصوت المسيحي في بحر المحادل الإسلامية.
- أما رؤساء المحادل الانتخابية فرفضوا صيغة القضاء لأنها تلغي تلك المحادل ولا تتناسب مع مصالحهم.
- الرئيس الحريري كان يريد لبنان تسع دوائر، بحيث أن كل محافظة تصبح دائرتين إلا بيروت فتكون دائرة واحدة، وبهذا يكون الصوت السني حاسماً لجميع المقاعد فيها.
- الرئيس برّي من جهته لم يكن يريد تقسيم محافظة الجنوب.
- حزب الله لم يكن ممانعاً لأي تقسيم من أي نوع، سيّما وأنه قائد التحرير ويعلم تمام العلم بأنه فائز بمعظم المقاعد لا محال.
- جنبلاط لم يكن يريد أن يكون جبل لبنان دائرة واحدة حتى لا يغرق الصوت الدرزي في البحر المسيحي.
- الوزير ميشال المر كان يريد المتن دائرة مستقلة.
- الرئيس عمر كرامي كان يرغب بضم قضاء الضنية ـ المنية إلى دائرة طرابلس.

- الوزير فرنجية كان هاجسه أن لا يغرق الصوت المسيحي في البحر الإسلامي الشمالي.
- الأمير طلال أرسلان لم يكن يريد جمع قضاءي الشوف وعاليه لمنع تذويب الصوت الإرسلاني.

سعى صانعو القرار في بيروت ودمشق إلى إجراء بعض التعديلات على قانون الـ 1996 للحفاظ على مواقع بعض الأقطاب والقوى السياسية واستهداف آخرين.

ضم القانون محافظتي الجنوب والنبطية في دائرتين انتخابيتين لتأمين انتخاب كتلة نيابية كبيرة موالية لرئيس المجلس النيابي نبيه برّي.

جرى دمج قضاء بشري مع قضاء عكار بهدف قطع الطريق أمام أنصار قائد القوات اللبنانية سمير جعجع في قضاء بشري من التأثير في نتائج الانتخابات.

جرى تخفيض دوائر محافظة جبل لبنان من ست دوائر إلى أربع واعتماد قضاء المتن كدائرة انتخابية لإفساح المجال أمام ماكينة وزير الداخلية ميشال المر للتحكم بالانتخابات.

عارض رئيس الحكومة سليم الحص والوزير عصام نعمان هذا القانون بشدة، وسجّلا تحفظّهما في محاضر مجلس الوزراء. أما الرئيس لحود الذي لا يعطيه الدستور حق المشاركة في التصويت، فقد أبدى تحفظاً مبدئياً لعدم اعتماد القانون مقياساً واحداً لكل لبنان.

وُلد في هذا المناخ بالذات قانون العام 2000، فجاء تقسيم لبنان على أساس (14) دائرة انتخابية، فلا هو خمس محافظات كما كان يريده أصحاب المحادل، ولا هو 24 دائرة صغيرة كما كانت تريده بكركي.

قانون رقم 171 الصادر بتاريخ 6 يناير/ كانون الثاني 2000

المادة الأولى:

يتألف مجلس النواب من مائة وثمانية وعشرين عضواً وتكون مدة ولايتهم أربع سنوات، على أن تكون ولاية أول مجلس يُنتخب بعد صدور هذا القانون حتى 31 أيار سنة 2005.

المادة الثانية:

تتألف الدوائر الانتخابية وفقاً لما يلي:

1 ـ دائرة منطقة مدينة بيروت الأولى، وتضمّ الأحياء التالية: الأشرفية ـ المزرعة ـ الصيفي.

2 ـ دائرة منطقة مدينة بيروت الثانية، وتضمّ الأحياء التالية: المصيطبة ـ الباشورة ـ الرميل.

3 ـ دائرة منطقة مدينة بيروت الثالثة، وتضمّ الأحياء التالية: دار المريسة ـ رأس بيروت ـ زقاق البلاط ـ المدور ـ المرفأ ـ ميناء الحصن.

4 ـ دائرة جبل لبنان الأولى، وتضمّ قضاءي: جبيل ـ كسروان.

5 ـ دائرة جبل لبنان الثانية، وتضمّ قضاء: المتن.

6 ـ دائرة جبل لبنان الثالثة، وتضمّ قضاءي: بعبدا ـ عاليه.

7 ـ دائرة جبل لبنان الرابعة، وتضمّ قضاء: الشوف.

8 ـ دائرة الشمال الأولى، وتضمّ أقضية ومناطق: عكار ـ الضنية ـ بشري.

9 ـ دائرة الشمال الثانية، وتضمّ أقضية ومناطق: طرابلس ـ المنية ـ زغرتا ـ البترون ـ الكورة.

10 ـ دائرة الجنوب الأولى، وتضمّ أقضية ومناطق: مدينة صيدا ـ الزهراني ـ صور ـ بنت جبيل.

11 ـ دائرة الجنوب الثانية، وتضمّ أقضية: مرجعيون ـ حاصبيا ـ النبطية ـ جزين.

12 ـ دائرة البقاع الأولى، وتضمّ قضاء: بعلبك ـ الهرمل.

13 ـ دائرة البقاع الثانية، وتضمّ قضاءي: زحلة.

14 ـ دائرة البقاع الثالثة، وتضمّ قضاءي: البقاع الغربي ـ راشيا.

تم إجراء الانتخابات على مرحلتين: الأولى بتاريخ 27/ 8/ 2000 في الشمال وجبل لبنان، والثانية بتاريخ 3/ 9/ 2000 في الجنوب والبقاع وبيروت.

التحالفات والنخب التي أتت بها الانتخابات 2000

تُلقي التحالفات الانتخابية أضواءً كاشفةً على مدى تردّي الحياة السياسية في البلاد، وعلى تردّي الحياة الحزبية فيها بشكل خاص. فإذا كانت التحالفات من حيث المبدأ، أحد المظاهر المعبرة عن التقارب السياسي، أو التلاقي حول برنامج مرحلي، أو التوافق على نقاط محددة، فإن خارطة التحالفات التي نسجتها الأحزاب والقوى السياسية في انتخابات 2000 بدت وكأنها عصية على الفهم وبعيدة عن المنطق، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن المبررات التي حكمتها والمعايير التي اعتمدتها، والأهداف التي توختها، إلى جانب إنعكاساتها السلبية على الممارسة الديمقراطية والظاهرة الحزبية.

ولكن بعد قراءة معمقة لتلك التحالفات يتبين لنا أنها محكومة بأمرين: الأول هدف الوصول إلى ساحة النجمة وتشكيل أكثرية عبر التحالفات (البرلمان)، والثاني الدور الإقليمي وتأثيراته. فهناك أحزاب بنت تحالفات تتناقض مع خطها السياسي وقناعات محازبيها، مثل:

- تحالف حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي في المتن.
- تحالف حزب الله مع حركة أمل، والذي يُعد تقليداً انتخابياً ثابتاً، فقد تحالف الحزب مع إيلي حبيقة (حزب الوعد) الممثل بجان غانم في دائرة بعبدا ـ عاليه ومع الكتائب في دائرة بعلبك ـ الهرمل.

- تحالف الحزب السوري القومي الاجتماعي مع حزب الكتائب الذي يُعَدُّ عدوه التاريخي وذلك في دائرة بعلبك ـ الهرمل، وتحالفه في الشمال مع الجماعة الإسلامية والمردة وتيار المستقبل على الرغم من التناقضات القائمة بين هذه الأطراف.
- تحالف التنظيم الشعبي الناصري (مصطفى سعد) مع خصمه السياسي والفكري والمحلي تيار المستقبل (بهية الحريري) في الجنوب.

بيروت:

بلغ معدّل نسبة المشاركة في محافظة بيروت حوالي 36% من مجمل الأصوات مرتفعة بنسبة قليلة عن الانتخابات السابقة (32,6%)، وكانت أعلى نسبة مشاركة هي لدى السنّة يليها الشيعة ثم المسيحيين.

وقد بلغ التنافس على أشدّه بين الحريري والحص. أما بالنسبة لتمام سلام، فقد تبدّلت زعامته البيروتية بتبدّل تطلعات قاعدته الشعبية المرافقة لتغير الدور العربي السياسي إزاء أبناء الزعامات التقليدية[1].

غابت البرامج الانتخابية وحلت مكانها الخلافات الشخصية والمناكفات الطائفية.

وقد عكست هذه الانتخابات ميزان قوى جديداً في ظل متغيرات سياسية جديدة أخذت أهمية، ليس بسبب الإمكانات الهائلة (المادية) التي رصدت لها فقط، وإنما بسبب التبدل الذي فرض نفسه في تأليف الحكومة الجديدة.

فقد تحالفت حركة أمل مع الحزب التقدمي الإشتراكي مع الحريري، بينما كان لحزب الله موقف آخر، إذ تحالف مع تمام سلام في الدائرة الثانية وأعلن دعمه للرئيس الحص في الدائرة الثالثة.

(1) فغالي، كمال: «**إنتخابات 2000**»، مرجع سابق، ص. 320.

أما الموقف الأرمني فقد تبلور عبر دعم لائحتي التوافق والتغيير (تمام سلام) ولائحة العمل الوطني (سليم الحص) بعد أن كان قد اقترع لمصلحة الحريري في انتخابات 1996. في حين كانت المفاجأة بانسحاب النائب نجاح واكيم.

في هذا الوقت كانت الإنشقاقات تتزايد في حزب الطاشناق والكتلة الأرمنية خاصة بعد التحاق نائبين أرمنيين بكتلة الحريري. كما كان اعتقال برصوميان بمثابة كارثة بالنسبة لحزب الطاشناق[1]، وفشل سلام في إقامة تحالف مع الحص ومع الحريري.

وبالتالي، فقد تقدّم للتنافس في بيروت بدوائرها الثلاث لوائح عدة وهي لائحة أبناء بيروت (لائحة مخزومي)، لائحة العمل الوطني (لائحة سليم الحص)، لائحة التوافق الوطني (لائحة تمام سلام)، لائحة الكرامة (لائحة رفيق الحريري).

وهكذا، تبيّن ظهور كتلة نيابية كبيرة في البرلمان تتألف من عشرين نائباً، وهي كتلة الكرامة التي يترأسها رفيق الحريري الذي حقّق فوزاً كاسحاً سبقته ظروف سياسية مؤاتية وظّفها هذا الأخير لمصلحته، حيث ركّز إعلام الحريري وحملات لائحة الكرامة التي كانت تحت إشراف خبراء إعلاميين على التدهور الاقتصادي الذي تشهده البلاد، وما ستؤول إليه الحالة من تحسّن في حال إعادة تولّي الحريري رئاسة الحكومة والإنفراجات الإقتصادية الموعودة. هذا بالإضافة، إلى عامل إنحسار نفوذ الزعامات التقليدية التي شهدتها بيروت.

ومن النتائج الكبيرة واللافتة أنه ولأول مرّة في تاريخ لبنان يتم إلغاء وتجميد ما عُرِف بظاهرة «كتلة نواب الأرمن»، الذين عُرِفوا بتمسّكهم الشديد بالحفاظ على خصائص مجتمعهم الأرمني. استطاعت القوة الناخبة الكبيرة

(1) المرجع نفسه، ص. 320.

لرئيس الحكومة رفيق الحريري إلغاء هذا التقليد من المعادلة السياسية، حيث لم يفز الأرمن (الطاشناق) على لائحة الحص، بل فاز الذين تحالفوا مع الحريري، مما شكّل ظاهرة تحدث لأول مرّة في لبنان وهي إدخال الأرمن في تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية من ترشيح وترشيح مضاد (موال للحكومة ومعارض لها) وخلافات وإنشقاقات مما كان يُعتبر في السابق من المحظورات في الشارع الأرمني.

كما جاء فشل تمام سلام في الانتخابات أقل حدّة من الفشل الذي لحق برئيس الحكومة آنذاك سليم الحص، حيث لم ينجح هو ولا أي من مرشّحيه، والظاهرة التي لفتت الإنتباه أن الرئيس الحص هو أول رئيس حكومة في لبنان يترشّح للانتخابات ويخسر مقعده النيابي، رغم أنه رئيس الحكومة المشرفة على الانتخابات.

وهذا يدل بصورة رئيسية على نزاهته، ولقد عُرِف بتمسّكه الشديد بالحيادية والتعاطي بشفافية عالية فيما يخص تحمّل المسؤولية والتعامل مع قضايا الوطن والمواطنين ويعكس أيضاً تغيراً في المزاج السني الذي اصبح يرنو الى زعامات مشابهة لزعامات الطوائف الاخرى اي الشيعية والدرزية والى تشكيل قوة سياسية ضاربة بعد ان اعطاها الطائف سلطة حاسمة ترافقت مع اضعاف سلطة المسيحيين وصعود القوة الشيعية.

البقاع:

إن قانون الانتخاب للعام 2000 وفقاً للمادّة الثانية منه قسم البقاع إلى ثلاث دوائر انتخابية[1]، إلا أن التحالفات الانتخابية والخارطة السياسية بقيت هي هي بمعزل عن حجم الدوائر.

(1) الجمهورية اللبنانية، وزارة الداخلية، المديرية العامة: **«قانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب»**، الصادر بتاريخ 16/ 1/ 2000، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 2 بتاريخ 13/ 1/ 2000.

الهدف ليس التجديد، إنما الوصول والفوز بالمقاعد النيابية. ضمن هذا الإطار، يمكن تفسير التحالف الثابت بين الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الإشتراكي وحركة أمل، أو التحالف الانتخابي بين حزب الله وحركة أمل الذي بات تقليدياً، والتحالفات الأخيرة التي قام بها حزب الكتائب مع غالبية الأحزاب كما حصل في بعلبك والهرمل. أما الحزب التقدّمي الإشتراكي، فكان في موقع تحدّي السلطة والتخلّص من الضغوط الإقليمية، فنسج تحالفاته تحت شعار «الحوار والمصالحة الطائفية والسياسية» على مستوى الوطن وأبعد من الاستحقاق الانتخابي وظرفيته، فكانت تحالفاته مع الحزب الشيوعي في البقاع الغربي، في حين أن الحزب الشيوعي كان منفرداً.

تضافر الوضع القانوني وطبيعة اللوائح مع العامل الإقليمي وتأثيراته، وهذا ما دفع المرشّح إلى إهمال دور البرامج الوطنية الشاملة، ما دام موقعه محجوزاً في المجلس النيابي وعلى هذا الأساس، تمّ تشكيل اللوائح الانتخابية في الدوائر الثلاث لمحافظة البقاع، إنضم إليها العديد من المرشّحين في حين أن البعض الآخر بقي منفرداً. وأبرز هذه اللوائح هي اللائحة الإئتلافية في دائرة بعلبك الهرمل، والتي اعتُبِرت اللائحة الرسمية، لكنها لم تكن هي اللائحة الوحيدة إذ كان هناك مجموعة من المعارضين الذين شكّلوا بدورهم لوائح انتخابية مختلفة، وهي لائحة القرار البقاع، لائحة الإنماء والتغيير ولائحة أبناء بعلبك الهرمل، هذا إلى جانب وجود عدد كبير من المرشّحين المستقلين.

وفي دائرة زحلة، كانت اللائحة الرسمية هي لائحة الكتلة الشعبية التي يرأسها إلياس سكاف، لكنها لم تكن الوحيدة هي أيضاً، حيث تمّ تشكيل لائحة أخرى عُرِفت بإسم الإرادة الشعبية، هذا بالإضافة إلى المرشّحين المنفردين.

أما في دائرة البقاع الغربي وراشيا، اللائحة الرسمية كانت لائحة القرار، ولم يكن هناك لوائح انتخابية أخرى بالرغم من ترشّح عدد كبير

للمشاركة في هذه الانتخابات، إلا أنهم خاضوا المعركة الانتخابية منفردين[1].

وقد أسفرت الانتخابات عن النتائج التالية: فوز اللائحة الإئتلافية في دائرة البقاع الأولى، بعلبك الهرمل بنسبة مئة بالمئة، فلم يحدث أي خرق للائحة الرسمية، وهذا ما شهدته لائحة القرار في الدائرة الانتخابية الثالثة في البقاع، حيث فاز جميع أعضاء اللائحة. وكان من الممكن جداً أن يكون الأمر مماثلاً في الدائرة الانتخابية الثانية، لو لم يتمكّن يوسفُ المعلوف (أحد أفراد لائحة الإرادة الشعبية) المرشّح عن المقعد الأرثوذكسي في دائرة زحلة من خرق اللائحة الرسمية في البقاع (لائحة الكتلة الشعبية) ليأخذ مكان مخايل الدبس، المرشّح عن المقعد نفسه.

بصورة عامة، تبدو القوى السياسية وتوازناتها في مجلس النواب العام 2000، شبيهة بتلك التي سادت في المجلس السابق، ولا سيّما الأقطاب من النواب والأحزاب السياسية.

الجنوب:

ما يميّز انتخابات العام 2000 أن أهالي المناطق المحرّرة يقترعون للمرة الأولى فيها، بعدما اقترعوا في السابق خارج مناطق أقلام نفوسهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي، والأهم من ذلك أن الانتخابات تجري في كل الجنوب بمحافظتيه «الجنوب والنبطية».

أما المعركة الانتخابية والظروف التي رافقت تشكيلها فكانت على الشكل التالي:

- لائحة المقاومة والتنمية: وهي تضم إئتلاف حركة «أمل» و«حزب الله».

(1) فغالي، كمال: «**الإنتخابات النيابية اللبنانية 2000، مؤشرات ونتائج**»، ص. 72.

واللافت في هذه اللائحة أن الرئيس برّي يحرص في كل دورة انتخابية على تغيير بعض النواب، أما بسبب مخالفتهم لمواقف الكتلة، أو لأدائهم العملي، وأنه مهما بلغت نسبة التغييرات فهناك 15 نائباً من اللائحة هم من الثوابت(1).

أما الثوابت في هذه اللائحة، فهي الحفاظ على حصة كل من حركة أمل 6 مرشحين وحزب الله 4 مرشحين، إضافة إلى الاتفاق على أربعة مستقلين من العائلات وعدم المس بمقعدي صيدا اللذين يتمثّلان برئيس التنظيم الشعبي الناصري والنائب بهية الحريري، أضف إلى ذلك مقعد الحزب السوري القومي الاجتماعي.

- لائحة الأسعد: وحملت تسمية «لائحة تحرير الشعب» أراد التحالف مع صادق ولم يوفّق، وذلك لتأليف كتلة قوية لمواجهة «قوى الأمر الواقع».
- لائحة الخيار الديمقراطي: أعلن حبيب صادق لائحته بعد تأخير وتأجيل مفاوضات ماراتونية مع حلفاء صادق التاريخيين، أي الحزب الشيوعي. ففي وقت اعتبر فيه صادق أن لا مشكلة مع الحزب الشيوعي في تشكيل لائحة «الخيار الديموقراطي» فوجئ بأن العراقيل التي أخّرت إعلان اللائحة سببها الشيوعيون أنفسهم. فخلافاتهم الداخلية ألقت بظلالها على المعركة الانتخابية وفي الجنوب خصوصاً حيث يتمتّع الحزب بقاعدة كبيرة ويربطه بالمنطقة تاريخ نضالي عريق(2).

خاض الجنوبيون المعركة الانتخابية للعام 2000 على أساس هذه اللوائح الثلاث الأساسية إضافة إلى المنفردين.

وعليه، فإن الإئتلاف والتحالف الثابت نوعاً ما في الجنوب لم يحدث أي

---

(1) زعيتر، هيثم: جريدة اللواء، تاريخ 19/ 7/ 2000.

(2) جريدة النهار، 4/ 8/ 2000.

تغيير في دخول أحزاب جديدة. إذ في الانتخابات الثلاث (ما بعد الطائف) مثلت اللائحة الفائزة كلاً من حركة أمل وحزب الله والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث دون المساس بمقعد التنظيم الشعبي الناصري مع الحفاظ على بعض الرموز العائلية.

النقطة الأبرز في انتخابات عام 2000 هي التفاوت في نسبة الأصوات بين مرشّحي حزب الله وحركة أمل والتي شكّلت مادّة للحديث لم تكن للاستغراب والعتاب والتشكيك حول جدية ما دار من حديث عن تشطيب اعتمد بين قطبي اللائحة الواحدة.

أما هذا الفارق في عدد الأصوات بحسب المطلعين على مجريات العملية الانتخابية جنوباً، فيعود إلى أسباب عديدة أكّدها عدد الأصوات التي نالها النائب مصطفى سعد المرشّح على اللائحة نفسها، منها:

1 ـ حصول مرشحي «الحزب» على أصوات إضافية من ناخبي القوى الديموقراطية واليسارية والمستقلة التي دفعت بأصواتها تجاه المرشحين الذين يمثّلون في اعتقادها رمزاً للمقاومة التي لا يمكن تغييبها على الرغم من تحالف الحزب مع حركة أمل.

2 ـ عدم سريان «التكليف الشرعي» أو «التعميم» الذي التزم به المنضوون في الحزب، على جماهير هذا الحزب وخصوصاً في القرى المحرّرة سابقاً التي عانت من المعارك الداخلية بين الطرفين وتلك التي تحرّرت حديثاً وسجلت استياء من الصراع الذي أودى بمقاومين من الحزب في بلدتي ميس الجبل وبليدا.

3 ـ غياب القطيعة التي سرت في دورة العام 1996 بين النائب بهية الحريري ومرشحي الحزب. إذ ذهبت أصوات ناخبيها آنذاك باتجاه المرشح محمد حنينو، مستشار الرئيس نبيه برّي، والذي بقي مرشّحاً في إقليم التفاح، مما أتى بأصوات أقل على مرشّحي الحزب آنذاك.

4 ـ تمسّك «حزب الله» بالمرشّح جورج نجم من ساحل جزين، على الرغم من ممانعة الرئيس برّي الذي وافق على مضض إلتزاما بطرح الحزب. مما دفع بأصوات القوى المسيحية القريبة من نجم باتجاه حزب الله.

غير أن نسبة الأصوات التي حصل عليها النائب مصطفى سعد، وهي أصوات القوى الوطنية الديموقراطية في الجنوب، توازي تقريباً نسبة ما تقدّم به الحزب على نبيه برّي، وهذا ما يقطع الشك في أن الحزب اعتمد سياسة «التشطيب» مع برّي عينه، بل إنه صبّ ثقله في سبيل تدعيم وتوثيق عهده كخيار أمثل، بحسب تقديره و«أهون الشرين» عن القوى الأخرى المتحالفة والمتناقضة في آن معاً[1].

الشمال:

تميّزت انتخابات العام 2000 بنتائج غير متوقعة، منها مَن خرج من الانتخابات قوياً كسليمان فرنجية ونجيب ميقاتي وهم وزراء في حكومة الحص، ومنها مَن ظل ثابتاً في موقعه ولو بصورة نسبية كنايلة معوّض، ومنها مَن تراجع موقعه وإن فاز في الانتخابات كعمر كرامي وبطرس حرب. والجدير بالذكر عدم تمكّن لائحة كرامي ـ معوّض من الفوز بأكثر من مقعدين (من أصل 17) في الدائرة الثانية في الشمال.

ففي الشمال، كانت البوسطة سيدة الموقف، فقد فتحت اللائحة «البوسطة» الطريق باتجاه المجلس، إلا أنها كانت قابلة للخرق. فنسبة اختراق اللوائح في الشمال (25%).

أما اللوائح التي أُعلنت في الشمال، في الدائرة الأولى هي:

ـ اللائحة الإئتلافية: التي ضمّت فارس، طلال المرعبي، وجيه البعريني،

---

(1) جابر، كامل: السفير، 6/ 9/ 2000.

قبلان عيسى الخوري، عبد الرحمن عبد الرحمن، مخايل الضاهر، رياض رحال، بطرس سكر، جمال إسماعيل وأسعد هرموش.

ـ لائحة الإرادة الشعبية: وضمّت فوزي حبيش، جهاد الصمد، جبران طوق، رياض الصراف، كريم الراسي، علي العلي، علي طليس، بنوا كيروز، محمد يحيى والدكتور محمد خالد المرعبي.

ـ لائحة التضامن والإنماء: ضمّت خالد ضاهر، حسن المرعبي، عبد الله رؤوف حنا، زهر الدين عيسى، جوزف مخايل، قاسم عبد العزيز، محمد الفاصل، أيناس كيروز وسعيد طوق.

ـ لائحة التقدّم والديموقراطية: وضمّت غسان الأشقر، أحمد عارف الرجب، علي مأما والدكتور منذر جمال.

وقد تقدّم بالترشّح في هذه الدائرة 25 مرشّحاً منفرداً.

أما في الدائرة الثانية، فقد تشكّلت اللوائح على الشكل التالي:

ـ لائحة التضامن والإنماء: وضمّت نجيب ميقاتي، محمد كبارة، محمد الصفدي، عبد الله بابتي، أحمد كرامي، مصباح الأحدب، جان عبيد، موريس الفاضل، أحمد حبوس، سليمان فرنجية، قيصر معوّض، إسطفان الدويهي، فايز غصن، فريد مكاري، سليم سعادة، بطرس حرب، سايد عقل وصالح الخير. ويترأس هذه اللائحة الوزير سليمان فرنجية. وكان أنصار هذه اللائحة يُعدّون لمعركة سياسية حاسمة تستهدف تحييد الرئيس عمر كرامي عن أي نفوذ رئيسي في الشمال وبالتلي قطع الطريق عليه لإمكان تأليف أي حكومة في المستقبل.

ـ لائحة الكرامة الوطنية: يترأسها الرئيس عمر كرامي وحليفته نايلة معوّض وضمّت بالإضافة إليهما الدكتور محمد نديم الجسر، عبد الله بابتي، سامي منقارة، خلدون الشريف، قيصر خلاط، سمير فرنجية، علي

عيد، سليم كيروز، إلياس سابا، نقولا غصن، جوزف الشيخاني، هاشم علم الدين، نزار يونس ونبيل حكيم.

- اللائحة المستقلة: وقد ضمّت عمر مسقاوي، مصطفى عجم، بسام الداية، كميل مراد، جورج شبيطني، محمد إسكندر، ليلى سعادة، جورج ضو، نجيب بولس، غبريال دريق، روبير بولس وعبد الرحيم علم الدين.

لكن الكثير من التحالفات والتسميات ضمن اللوائح قد تغيّرت وتبدّلت إلى أن رست اللوائح على ما هي عليه. إلا أن النائب مصباح الأحدب قد انسحب من اللائحة وقاد حملته الانتخابية النيابية منفرداً.

وقد فاز عن الدائرة الثانية في الشمال كل من:

- لائحة التضامن والوفاء: نجيب ميقاتي، موريس الفاضل، سليمان فرنجية، محمد الصفدي، جان عبيد، فايز غصن، محمد كبارة، فريد مكاري، سليم سعادة، قيصر معوّض، صالح الخير، بطرس حرب، أحمد حبوس، وسايد عقل.
- لائحة الكرامة الوطنية: نائلة معوّض وعمر كرامي.
- المنفردون: مصباح الأحدب.

نستطيع القول إن الأقطاب المتنافسة (فرنجية، ميقاتي، كرامي ومعوّض) هم حلفاء رئيس الجمهورية، إلا أن لحود لم يظهر اهتماما بما قد تؤول إليه نتائج الانتخابات في هذه الدائرة ولا المصير الذي ينتظر بعض حلفائه.

جبل لبنان

نجحت اللائحتان المدعومتان من وليد جنبلاط في دائرتي الشوف وبعبدا ـ عاليه بشكل كامل، وقد جرت الانتخابات في هاتين الدائرتين في المرحلة

الأولى من الانتخابات. وقد ترأس جنبلاط لائحته في دائرة الشوف، وفازت بكامل مرشحيها، وفشلت اللائحة المضادة المدعومة من أخصامه في إيصال أي من أعضائها إلى المجلس النيابي. وفي دائرة بعبدا ـ عاليه، دعم جنبلاط اللائحة المضادة للائحة خصمه طلال أرسلان، فكان الفشل الذريع للائحة أرسلان التي فاز منها فقط أرسلان، وذلك عائد إلى أن جنبلاط لم يرشح في مواجهته أحداً من أنصاره، حيث لم يرغب بإسقاطه تجنباً لإحداث شرخ كبير في صفوف الطائفة الدرزية. كما فاز من لائحة أرسلان مرشح حزب الله علي عمار، وذلك بطلب سوري، وبسبب الدعم الذي وفره له جنبلاط في الساعات الأخيرة من يوم الانتخاب (جنبلاط لم يرشح شيعياً في مواجهة حزب الله لحسابات سياسية مستقبلية رغم انزعاجه من تحالف «حزب الله» انتخابياً مع خصمه التقليدي طلال أرسلان)، مما أدى إلى نجاح مرشح «حزب الله» وفشل ممثل حركة «أمل» النائب صلاح الحركة المتحالف أيضًا مع «حزب الله» وأرسلان في لائحة انتخابية واحدة. علماً أن النسبة الأكبر من الناخبين في دائرة بعبدا ـ عاليه هي من المسيحيين. فالخطاب الجنبلاطي الذي سبق الانتخابات تركز على أهمية إجراء مصالحة درزية ـ مسيحية، والعمل بجدية على عودة المهجرين المسيحيين إلى قراهم التي تهجروا منها إبان الحرب الأهلية، بالإضافة إلى تحالفه مع زعيم الكتائب وكانت النتيجة في بعبدا فوز بيار دكاش وصلاح حنين وباسم السبع وعلي عمار ونبيل مزهر.

المتن

فاز وزير الداخلية ميشال المر في الانتخابات مع عدد من أعضاء لائحته: لكن موقعه تراجع، مع أنه من أكثر الوزراء نفوذاً في الحكومة ومن أكثرهم قرباً من الرئيس إميل لحود. وقد خاض المر الانتخابات معولاً على الفوز الكامل لأعضاء لائحته في أجواء صدامية، وفي معركة حاسمة، خاصة بالنسبة إلى الرئيس إميل لحود ونجله اميل اميل لحود. من أعضاء اللائحة المواجهة فاز

ميشال سماحة وكاد رافي مادايان ان يفوز، لولا أصوات الأرمن التي رجحت الكفة لمصلحة لائحة المر. وتميزت المعركة بمضامين سياسية واضحة وبدخول المجلس النيابي المخضرم ألبير مخيبر، المعروف بمواقفه الداعية إلى خروج القوات السورية من لبنان... ففي حين كان فوز مخيبر مؤكداً عبر تحالف من خارج اللائحة مع الوزير المر، فإن المفاجأة اللافتة للنظر كانت حصول المرشح المنفرد بيار الجميل بعدد مرتفع من الأصوات تبادلها مع لائحة نسيب لحود. وهكذا كان جدول الفائزين في المتن الشمالي مغايراً لطموحات المر. وفاز كل من نسيب لحود وإميل إميل لحود وغسان الاشقر واغوست باخوس عن المقاعد المارونية، ميشال المر والبير مخيبر عن المقعدين الارثوذكسيين، ميشال سماحة عن المقعد الكاثوليكي وسيبوه هومفنيان عن مقعد الأرمن الارثوذكس.

جبل لبنان الشمالي كسروان – جبيل

في هذه الدائرة ترشح عن المقاعد المارونية السبعة عدد كبير من المرشحين كذلك الامر بالنسبة للمقعد الشيعي، وتقاربت النسب بين المرشحين في كسروان حيث حصة الموارنة هي خمسة مقاعد. تنافس في كسروان 21 مرشحاً، ثلاثة منهم لم يحصلوا على أي صوت، بينما توزعت باقي الاصوات على المرشحين الآخرين. ففاز كل من الياس الخازن، فارس بويز، كميل زيادة، منصور البون وجوزيف أبو شرف.

بينما حصة جبيل مقعدان مارونيان ومقعد شيعي. ففاز في جبيل كل من فرنسوا باسيل ونهاد سعيد عن المقعدين المارونيين، وعن المقعد الشيعي فاز عباس هاشم.

في تقييم الانتخابات

لا شك في أن الظروف التي أحاطت بولادة القوانين الانتخابية حدّدت طبيعة هذه القوانين ومضامينها، كما ساهمت إلى حد كبير في اصطفاء النخب

وتركيب اللوائح الانتخابية قبل البدء في العملية الانتخابية. ويمكن القول إن انتخابات 1992 أضفت أجواء التطبيع السياسي في البلاد تماشياً مع أجواء وظروف مرحلة ما بعد الحرب، وإن اختلف مضمون التطبيع ونتائجه بالنسبة إلى الطوائف والمناطق وتباينت الآراء حوله. لعل أهم ما أنتجته تلك الانتخابات أنها كسرت الانقطاع في التعامل السياسي المباشر بين الناس وممثّليهم في المجلس النيابي، ذلك أنها للمرة الأولى منذ عقدين تُجرى عملية انتخابية في المناطق اللبنانية كافة، وخلال فترة زمنية محدّدة. وقد أسفرت الانتخابات أيضاً عن إعادة خلط للقوى السياسية المحلية في بعض المناطق، من خلال الإفساح في المجال لإبراز قوى سياسية جديدة تعكس بعض التغيرات السياسية والاجتماعية التي حصلت خلال سنوات الحرب.

أما انتخابات 1996، فشهدت بعض التحسّن لجهة أداء الحكومة يوم الاقتراع مع العلم بأنها تراجعت في أمور أخرى، حيث أن الفوضى العارمة التي شهدتها انتخابات 1992 لم تشهدها مراكز الاقتراع 1996، إلا أن التلاعب بالنتائج في مراكز الاقتراع أو في مراكز الفرز ظلّ قائماً.

يمكن أن نُضيف إلى ما سبق، أن الدور الذي لعبته دمشق في انتخابات 1996 من تقسيم الدوائر - تأليف اللوائح - طبيعة التحالفات - كان انعكاساً لنفوذها المتزايد في السياسة اللبنانية كماً ونوعاً على مختلف الصعد.

اختلفت انتخابات عام 2000 عن دورتي 1992 و1996 في كونها شهدت معارك تنافسية في عدد من الدوائر الانتخابية،[1]. ففي حين تميّزت انتخابات العام 1992 بمواقف وسجالات حول قانون الانتخاب وتوقيت إجراء الانتخابات وبروز المقاطعة تعبيراً عن موقف سياسي معارض للظروف التي رافقت العملية الانتخابية، تميّزت انتخابات 1996 بقانونها المخالف للدستور، وبروز

(1) مرجع ذكر سابقاً، «**الإنتخابات النيابية عام 2000 بين الإعادة والتغيير**»، بيروت، مركز الدراسات اللبنانية.

شخصيات وقوى سياسية ثبتت اقدامها ولعبت دوراً في صناعة قدرها وقدر طوائفها.

جاءت انتخابات العام 2000 لتُساهم في تظهير خطاب سياسي جديد وطروحات ستظهر ارتباطها بمعطيات إقليمية ودولية فيما بعد. في حين لم تختلف انتخابات 2000 بمضامينها السياسية الكبرى وخيارات أقطابها عن انتخابات العامين 1992 و1996، فهي انتخابات سعت السلطة على جميع مستوياتها في الداخل والخارج للتأثير في مسارها ونتائجها عبر إدخال تعديلات في حجم الدوائر، وقد تدخلت السلطة أيضاً في تأليف اللوائح وفي قيام تحالفات مصطنعة بين قوى سياسية هي في الأصل في مواقع مغايرة. وانتخابات 2000، كما انتخابات 1992 و1996، خضعت للضوابط التي يُحدّدها السقف الأعلى للسياسة في لبنان ما بعد الحرب في إطار ضوابط العلاقة مع سوريا.

وكان قد تنوعت الاقتراحات حول الدوائر الانتخابية خلال 1996 و2000، وهي كثيرة لم تترك صيغة متّبعة في العالم إلا واسترشدت بها: الدائرة الفردية أو الصغيرة، القضاء دائرة انتخابية، كما في قانون عام 1960، دوائر أكبر من القضاء وأصغر من المحافظة، أي تقسيم المحافظة إلى دائرتين أو ثلاث، اعتماد صيغ عدة لقانون مركب: انتخاب على مستوى القضاء للتأهيل وآخر على مستوى المحافظة أو على مستوى البلاد دائرة واحدة، على قاعدة انتخاب عدد معين من المقاعد النيابية على مستوى القضاء مقابل انتخاب العدد الباقي على مستوى المحافظة لا الدائرة الواحدة. أما نظام الاقتراع، فثمة من دعا إلى اعتماد النظام الأكثري في دوائر صغيرة أو متوسطة الحجم، وثمة من دعا إلى اعتماد النظام النسبي على مستوى المحافظة أو الدائرة الواحدة. وهناك اقتراحات أخرى مثل اقتراح إعطاء الناخب حق اختيار عدد محدد من المرشحين من الطوائف الممثلة ضمن الدوائر الانتخابية.

على الرغم من تعدد الصيغ، كان من الصعب إيجاد توافق على صيغة

تلقى رضى الأطراف المعنيين جميعاً. والجانب الخلافي الأبرز في قانون الانتخاب تمحور حول حجم الدوائر وليس حول نظام الاقتراع. فبعد أن تلقت اللجنة الوزارية نحو أربعين اقتراحاً لقانون الانتخابات، عادت وأقرّت قانون عام 1996 بعدما أدخلت عليه بعض التعديلات في حجم الدوائر. وقد سعى صانعو القانون في بيروت ودمشق عبر تلك التعديلات للحفاظ على مواقع بعض الأقطاب والقوى السياسية.

في ظل رئاسة إميل لحود جرت إعادة خلط أوراق اللعبة السياسية بتحالفاتها وأهدافها، وحلت ثنائية جديدة بين الحكم برئاسة لحود وحكومة الحص، والمعارضة بقطبيها الأساسيين رفيق الحريري ووليد جنبلاط.

أما العلاقة بسوريا فاختلفت، إذ تم تنظيمها وحصرها بعدد محدود من المرجعيات في لبنان وسوريا. فالتبدل الذي حصل في بعض مراكز القرار في سوريا، ولا سيما تلك المعنية مباشرة بالملف اللبناني، أدّى إلى وضع أطر جديدة لتلك العلاقة.

شاركت الأحزاب السياسية في الانتخابات من باب المحاصصة، أي أنها انخرطت في لعبة توزيع المقاعد وإقامة التحالفات في عدد من الدوائر الانتخابية بالتنسيق مع مرجعيات محلية وإقليمية. لم تشارك الأحزاب في الانتخابات على أساس برامج سياسية واضحة، بل كانت أداة حشد للقاعدة الحزبية بهدف التصويت لكامل أعضاء اللائحة أو لتأمين فوز مرشح الحزب، مثلما حصل في الدوائر حيث لحزب الله وحركة أمل قواعد شعبية. وثمة أحزاب دخلت في تحالفات تتناقض مع خطها السياسي وقناعات محازبيها، مثلما كان تحالف حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي في المتن، وتحالف حزب الله وإيلي حبيقة في دائرة بعبدا ـ عاليه. وساهمت الانتخابات في رص صفوف الحزب وفي تأكيد الولاء للقيادة، مثلما حصل بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية، خصوصاً بالنسبة إلى حزب الله في مواجهة الشيخ صبحي الطفيلي وأنصاره في

بعلبك ـ الهرمل. وفي المقابل، أدّت الانتخابات إلى شرذمة أحزاب أخرى، كحزب الكتائب الذي شهد سلسلة انقسامات داخلية في السنوات الأخيرة انعكست سلباً على القيادة الحالية للحزب، والحزب الشيوعي اللبناني المتخبط في أزمة داخلية، الأمر الذي أدى إلى تعميق الهوة بين التيارات المتصارعة داخله في أثناء الانتخابات وبعدها.

ثمة أحزاب حافظت على عدد مقاعدها في مجلس عام 1996، وأخرى تراجع تمثيلها أو خرجت من المجلس نسبة التمثيل الحزبي في مجلس عام 2000 مشابهة تقريباً للنسب في مجلسي 1996 و1992.

المراجع

الكتب:

- أبراش، د. إبراهيم: **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
- الحسن، حسن: **القانون الدستوري والدستور في لبنان**، دار الحياة، بيروت، 1960.
- الخطيب، أنور: **المجموعة الدستورية**، بيروت، 1970.
- الشدياق، طنوس: **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، بيروت، 1958.
- المركز اللبناني للدراسات، الانتخابات النيابية الأولى بعد الحرب 1992، بيروت، لبنان.
- المركز اللبناني للدراسات، الانتخابات النيابية 1996، وأزمة الديمقراطية في لبنان، بيروت، لبنان.
- المركز اللبناني للدراسات، الانتخابات النيابية في لبنان 2000 بين الإعادة والتغيير، بيروت، لبنان.
- باروند، تيستا: **معاهدات الباب العالي مع القوى الأجنبية**، باريس، 1892.
- بوتومور، **النخبة والمجتمع**، ترجمة جورج جحا. المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1972.

- خاطر، لحد: **لبنان في عهد المتصرفية**، منشورات الجامعة اللبنانية، 1967.
- سيمون، فان: **العالم الإسلامي المعاصر**، بروكسل، 1962.
- شوفالييه، دومنيك: **مجتمع جبل لبنان**، باريس، Revue Historique 1971.
- عوض، عبد العزيز محمد: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا**، القاهرة، 1969.
- عوض، وليد: **رؤساء لبنان**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- غندور، ضاهر: **النظم الانتخابية**، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، 1992.
- فغالي، كمال: الانتخابات النيابية 1996: مؤشرات ونتائج، مختارات ش.م.م. 1997.
- قرم، جورج: **مساهمة في دراسة المجتمعات المتعدّدة الطوائف**، باريس، 1971.
- كوثراني، وجيه: **الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 ـ 1920**، معهد الإنماء العربي، 1978.
- لاكوست، أيف: العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، بيروت، 1974.
- مذكرات سليم سلام، علّق على هوامشها د. حسان حلاق، الدار الجامعية، بيروت، 1982.

مقالات وتقارير:

- تقرير لجنة الطعون، من محاضر مجلس النواب جلسة 26/ 6/ 1951.
- شوفالييه، دومنيك: **الأطر الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط بداية القرن 19**، 1968.
- نصار، ربا: **قانون الانتخابات النيابية لعام 2000 تأثير ومفاعل**، رسالة جدارة، 1999 ـ 2000.

Books:

- Runciman, W.: **Social Sciences and Political Theory**. Cambridge University Press, 1963.
- Laswell, H: **The Comparative Study of Elites**, 1952.
- Robert Michels: **Lecture in Political Sociology**, 1956.

- Robert A. Dahl: **On Democracy**. Yale University Press. New Haven and London Yale Noto Benc.

جرائد وصحف:

- جريدة لسان الحال، العدد الصادر بتاريخ 15 تموز 1920..
- الجريدة الرسمية، العدد الصادر بتاريخ 12 كانون الثاني 1934.
- جريدة العمل، العدد الصادر بتاريخ 27 أيار 1947.
- جريدة الحياة، الأعداد الصادرة بتاريخ: 10 و17 و24 حزيران 1958.
- الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 20/ 2/ 1960.
- جريدة الحياة النيابية، العدد الصادر بتاريخ 15 تشرين 1996.
- جريدة النهار، العدد الصادر بتاريخ 16 تموز 1996. مقال بقلم سركيس نعوم، بعنوان، **ثلاث لاءات سورية لحزب الله**.
- جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ 10 أيلول 1992. (حسين عبيد: **الانتخابات النيابية 1992: دراسة شاملة**، رسالة دبلوم، 92 ـ 93).
- جريدة اللواء، العدد الصادر بتاريخ 19 تموز 2000. مقال بقلم هيثم زعيتر.
- جريدة النهار، العدد الصادر بتاريخ 4 آب 2000.
- صحيفة الوطن، العدد الصادر بتاريخ 2 أيلول 2000.
- جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ 6 أيلول 2000، مقال بقلم كامل جابر.
- جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ 26 آب 1996، مقال بقلم عبد الرحيم شلحة وسامي الحسيني، **نتائج المفاوضات الأخيرة تعلن قريباً: حزب الله يتّجه لترشيح قيادات صف أول**.
- جريدة النهار، العدد الصادر بتاريخ 16 أيلول 1996. مقال بقلم رضوان عقيل، **البقاع الأوسط ميزتان من عنجر الأرمنية إلى لواء الدعم: المجنّسون نفذوا الأوامر وأصواتهم حدلت الناموس والفلوس**.

- جريدة النهار، العدد الصادر بتاريخ 26 أيلول 1996. مقال بقلم عمر فاضل، **انتخابات بين سكّرية وغانم**.
- الجمهورية اللبنانية، وزارة الداخلية، المديرية العامة «قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب»، الصادر بتاريخ 16/ 1/ 2000، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 2 بتاريخ 13/ 1/ 2000.

القسم الثاني

قانون الانتخابات والنخب السياسية

2005 _ 2009

الفصل الأول

قانون انتخابات والنخب السياسية 2005

الظروف التي احاطت باعتماد قانون الألفين في دورة 2005

بعد غياب الرئيس السوري حافظ الأسد، تبدلت العلاقة بين الرئيس رفيق الحريري والرئيس بشار الأسد خاصة بعد إقصاء حليفيه رئيس الأركان حكمت الشهابي في سوريا، وإبعاد عبد الحليم خدّام عن الملف اللبناني[1].

لقد كان قد اعتاد التعاطي مع الرئيس حافظ الأسد بوجود نائبه عبد الحليم خدام في سوريا، وكان خدام قد لعب دوراً العام 1992 في دعم الحريري لمنصب رئيس الوزراء.

وبالرغم من أن عبد الرحيم مراد أقام مهرجاناً للحريري في العام 1999 في البقاع الغربي في بلدة الخيارة بإيعاز من اللواء غازي كنعان رداً على سياسة الرئيس لحود غير المحبب من كنعان والحريري، إلا أن الحريري لم يعترف بأن للسوريين دوراً في تعويم زعامته في تلك الحقبة أي في فترة خلافه مع الرئيس لحود الذي تناقض كثيراً مع غازي كنعان الى حد الطلب من الرئيس بشار الأسد

(1) مقابلة أجرتها الكاتبة مع السيد نهاد المشنوق، المستشار السابق للرئيس الراحل الحريري، بتاريخ 20 آب 2005.

الحد من تدخلات كنعان، وكان الحريري قد اعتبر أن الإنسحاب الإسرائيلي عام 2000 شكّل حافزاً للإنسحاب السوري. فالفوز الساحق الذي حقّقه الرئيس الحريري في انتخابات عام 2000، بعد أن أقصى كل القيادات السنّية التقليدية وأزاحها، بعد وفاة الرئيس الأسد؛ جعلت منه الممثل الوحيد للطائفة السنية، حتى قيل بأنه لو أتى بعصا لجعلها نائباً في بيروت على لائحته. وكان قد تعزّز الإنطباع لدى الحريري بأنه أصبح مرجعية إلزامية لأي مشروع سياسي حول لبنان، أكان في سدّة رئاسة الحكومة أو خارجها، إن بالنسبة للأوروبيين أو الأميركيين والمصريين. أما السعوديون، فقد تعاطوا مع نجاح الحريري بعد الإنتصار الانتخابي على أنه نجاح لممثل سياستهم في لبنان، حيث لم يسبق أن نالت زعامة في بيروت هذا الإجماع الذي ناله وهو دليل على ترسيخ السنية السياسية.

عززت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإعتقاد لديه بأن سوريا اصبحت في عداد المغضوب عليهم امريكيا، وجاءت مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز لتدعم عملية السلام مع إسرائيل - في خضم حصار هذه الأخيرة لمقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات - أثناء انعقاد القمة العربية في بيروت 2002، لتعطي الحريري دفعاً من أجل التسلح بالمبادرة في مقابل طروحات المقاومة التي اعتبرها مغامرة بالإضافة إلى السياسة الاستباقية العسكرية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في هجومها على أفغانستان وفي ظل تصنيف سوريا وحزب الله وإيران في محور الشر قبل الاجتياح الأميركي للعراق 2003، مما زاد في قناعته بأن رياح التغيير قد أذنت في ظل الوعد بتغيير خارطة المنطقة وفرض الشرق الأوسط الجديد. هذا على الصعيدين الاقليمي والدولي. أما على الصعيد الداخلي، فلقد دخل الحريري في صراع مع رئيس الجمهورية، المدعوم من الرئيس بشار الأسد. وعند استدعاء غازي كنعان وتعيينه وزيراً للداخلية في سوريا عام 2002، شعر الحريري بتغيير ما في العلاقة مع سوريا.

في ظلِ هذا الوضع متّن تحالفه مع وليد جنبلاط، الذي تشاطر معه رؤيته بالنسبة للموقف الغربي من الرئيس السوري، سيّما وأن جنبلاط كان اعتبر ان سوريا أصبحت في موقع ضعف بعد وفاة الأسد الأب.

هذا اللقاء السياسي تميّز برؤية مشتركة نحو سوريا والرئيس لحود وشكّل تحالفاً سياسياً متيناً بين جنبلاط والحريري مع أن جنبلاط حاول في البداية التمايز عن الحريري في نظرته للموقع الجيوسياسي لسوريا.

وقف رفيق الحريري ضد التمديد للرئيس لحود، وكان يُسانده الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الذي حاول التقرّب من الأميركيين بعد الجفاء الذي ساد العلاقة بينهما إثر معارضته لإجتياح العراق. حصل التقارب مع الأميركيين في النورماندي انطلاقاً من الشأن اللبناني حين كانت فرنسا تبحث عن ملفات تجعلها تُعيد وصل ما إنقطع مع الولايات المتّحدة الأميركية التي كانت قد إستاءت من الموقف الفرنسي بعد رفضه الحرب وعدم مشاركته فيها.

آنذاك، بدأت سلسلة من اللقاءات بين أحد أبرز المسؤولين الفرنسيين، موريس غوردو مونتان، ومستشارة الأمن القومي الأميركي كونداليسا رايس بغية القفز فوق الهوّة العراقية التي باعدت بينهما. فكان الملف اللبناني وموضوع التمديد والدور السوري هما محور الحديث. ووجدت مستشارة الأمن القومي الأميركي كونداليزا رايس فرصة للدخول إلى ملف الشرق الأوسط، والضغط على السوريين في الملف العراقي لا سيما بعد اجتياح العراق ورغبة أميركا في تعاون سوري من اجل ردع العمليات العسكرية التي كانت تتعرض لها القوات الأميركية.

كان البنتاغون الأميركي منشغلاً بقضية العراق، كذلك وزير الخارجية كولن باول، ولم يكن معظم المحاورين الأميركيين لسوريا على علم بما يدور، حتى أن الأمين العام للأمم المتّحدة لم يكن على علم بتفاصيل القرار 1559 إلا

قبل بضعة أيام من صدوره[1]. وبعد صدور القرار، سعت بعض الأطراف العربية لإقناع الرئيس السوري بشار الأسد بأن يقتصر التمديد على عام واحد.

كان الرئيس رفيق الحريري على علم وإطلاع بنشوء الـ1559 وحيثيّاته وكل ما يدور حوله[2]. ولقد عمد إلى إرسال رسالة شخصية للرئيس بشار الأسد عبر المسؤول السوري العميد رستم غزالي يُخبره فيها بالموضوع والتطورات الحاصلة في مجلس الأمن. ويعرض استعداده لتأخير صدور النص أو العمل على التصدّي له.

كان الغرب قد بدأ يكنّ العداء للرئيس السوري على خلفية مواقفه السياسية بعد مراهنتهم عليه لتغيير سياسته اي التحالف مع محور الممانعة المتمثل بإيران وحركة حماس وحزب الله، لا سيما وأنه بعد موت والده سعت قوى عربية وغربية إلى إحاطته والرهان على إمكانية تحويل سياسته بعيدا عن سياسة والده وتليينها، كما ساهم إبعاد فرنسا عن بعض الاستثمارات في كل من سوريا ولبنان في إثارة نقمتها. فاتّهمت الأسد بأنه يسعى إلى علاقات منفردة مع الأميركيين وحدهم دون الاتحاد الأوروبي. فالتفت فرنسا عليه عبر إعادة العلاقة مع الأميركيين. وساومت إلى حد الإطاحة برأس النظام السوري، وتجريد حزب الله من سلاحه، وهذا الأخير شكل المطلب الأمريكي الأهم المطلوب من القرار 1559.

كان الموقف الجنبلاطي قد تبلور بعد فوزه في الانتخابات النيابية عام 2000، واوضح موقفه في مداخلة مطولة في جلسة المجلس النيابي، تناول فيها عناوين سياسية وإنمائية وتربوية، وكانت من المرّات القليلة التي يتحدّث فيها

(1) جريدة السفير، سامي كليب، آب 2005 les secrets des presidents.

(2) مقابلة أجرتها الشبكة اللبنانية للإرسال مع السفير جوني عبدو بتاريخ 18 تشرين الأول 2005 vincent nouzille: les secrets des presidents.

خلال الجلسات النيابية، وتناول تفاصيل سياسية مطروحة بشدّة تتناول الوجود السوري والعلاقة مع الدولة السورية، ودور الجيش والأجهزة[1].

شدّد البيان على إن إنتصار المقاومة في الجنوب هو إنتصار للعرب وللمسلمين المجاهدين في كل مكان. إن المواجهة مع إسرائيل، هي مواجهة مع الغرب، والغرب هو البوارج العسكرية، والعنف، وسرقة ثروات الشعوب.

- إن لغة الغرب هي لغة الأرقام الجافة، لا لغة العواطف والخيال والتمنّي، هي لغة الإزدراء للشعوب العربية والإسلامية وحماية الأنظمة الديكتاتورية فيها. وحقوق الإنسان حسب المفهوم الغربي، تقف عند حماية الهيكل ولا تُبالي بالمسجد الأقصى أو كنيسة القيامة. هي حماية إسرائيل، القاعدة المتقدمة للغرب في قلب المنطقة العربية والإسلامية. هي لغة بيع السلاح للأنظمة العربية لقمع شعوبها، ولغة الاتفاقات المنفردة، منذ كامب ديفيد إلى وادي عربة مروراً بأوسلو. هي توصيات شرم الشيخ لمحاربة الإرهاب، أي المناضلين العرب والمسلمين، هي تعطيش المنطقة العربية وإفقارها وتفتيتها عند الضرورة.

- اعتبر أن القرارات الدولية غير كافية لذلك، وتفادياً لنكبة، لهزيمة جديدة قبل 1948، وتفادياً لفرز سكاني على طريقة باراك وشارون، فعلى العرب مدّ الشعب الفلسطيني بالسلاح والمال، أياً كانت النتائج، كي لا يندموا لاحقاً إذا ما هُجِّر الفلسطينيون وما نفع الندم، فلتكن التجربة اللبنانية مثالاً للملوك والرؤساء العرب، بدل محاولات تحنيط الإنتفاضة الفلسطينية، والجماهير العربية التي يُريدها النظام العربي كعادته. لذلك، حذر من التفاؤل حول السلم العادل والشامل والدائم، والإستراتيجي، كما جرى في الماضي أيام رابين ومجرم قانا، شيمون بيريز.

(1) جريدة النهار، تشرين الأول 2000.

- كما أردف أنه في سياق المحاولة الدقيقة والخطيرة للصراع العربي الإسرائيلي، المقبل على كل الاحتمالات سياسياً وعسكرياً، يفهم موجبات تمركز وحدات سورية لأهداف إستراتيجية دفاعاً عن الخاصرة السورية في لبنان. تمنّى على القيادة السورية إعادة النظر ببعض النقاط التي لا علاقة لها بهذه الضرورات. أما المعاهدات التي وقّعت لاحقاً فلا بد من تكافؤ وتوازن سياسي اقتصادي زراعي تحدد بها أيضاً قضية العمالة.

- ومن جهة أخرى، تفهّم ضرورة الأمن القومي السوري في لبنان وعدم العودة إلى الماضي، لكنه انتقد التدخلات الجانبية أو الثانوية أو الفرعية التي لا علاقة لها بمقتضيات الأمن القومي. لهذا أقترح حصر العلاقة الأمنية اللبنانية السورية بجهاز لبناني موثوق برئاسة جهة سياسية موثوقة تتمتّع بالحد الأدنى من الصلابة والروح الديمقراطية والثقة من الجهتين. وفي هذا المجال، على لبنان احترام قواعد اللجوء السياسي لأي كان حسب الأصول وفق الأعراف.

معركة التمديد وتداعياتها

يمكن اعتبار صيف 2004 صيفاً حاراً بكل المقاييس، خاصة على الصعيد السياسي، حيث وصل الجدل السياسي إلى ذروته وفرض معطيات جديدة كانت غائبة على أرض الواقع. وأصبح التدخّل الأجنبي واضح المعالم على جميع الصعد.

كثُرَ السجال حول القرار 1559؛ والتساؤلات هل جاء القرار نتيجة التمديد لرئاسة الجمهورية؟ أم أنه كان يُطبخ منذ زمن في المطبخ الغربي برعاية دولية ومباركة لبنانية وعربية؟

في الواقع صدر قرار 1559 في الأول من أيلول 2004 وجرى التمديد لرئيس الجمهورية في 3 أيلول 2004، بإجماع 86 نائباً ومعارضة 28 نائباً. وفي هذا السياق، نشطت بعض القوى والأحزاب اللبنانية في 1/9/2004 ورفعت

مذكرة إلى أمين عام الأمم المتّحدة كوفي عنان تعرب فيها عن رفضها تحرّك الولايات المتّحدة وفرنسا في مجلس الأمن لمناسبة الاستحقاق الرئاسي[1].

واعتبرت أن ما يحصل في لبنان شأن داخلي، ولا يمكن فهم الدور الذي تسعى الولايات المتّحدة إلى إلباسه لمجلس الأمن. فالتعديل الدستوري ليس شأن الأمم المتّحدة، وهو قضية داخلية، والمرجعية الصالحة لبتّه هي مجلس النواب اللبناني والمجلس الدستوري.

وقد قدّمت مذكرة بهذا الشأن لوكيلة الأمين العام للأمم المتّحدة في بيروت، ميرفت التلاوي[2].

نص القرار 1559

«إن مجلس الأمن» إذ يذكّر بقراراته السابقة في شأن لبنان، لا سيّما القرارت 425 (1978) و426 (1978) الصادرين في 19 آذار 1978، والرقم 520 (1982) الصادر في 17 أيلول 1982، والرقم 1553 (2004) الصادر في 29 تموز 2004، وكذلك ما صرّح به رئيسه عن الوضع في لبنان، لا سيّما التصريح الصادر في 18 حزيران 2000،

«إذ يُعيد إبداء دعمه القوي لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي، ضمن حدوده الإقليمية المعترف بها دولياً،

«إذ يُسجل تصميم لبنان على ضمان إنسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان، ويعرب عن قلقه الشديد لإستمرار بقاء ميليشيات مسلّحة في لبنان، يمنع وجودها الحكومة اللبنانية من فرض سلطتها الكاملة على الأرض اللبنانية، ويعيد تأكيد ضرورة مد سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية وينظر في

(1) جريدة السفير، أيلول 2004.

(2) جريدة النهار بتاريخ 3 أيلول 2004.

الانتخاب الرئاسي المقبل، ويؤكّد أهمية انتخاب حر وعادل وفق النظم الدستورية اللبنانية من دون أي تدخل أو ضغط خارجي:

1 ـ يُكرّر نداءه إلى الإحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي، تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها في كل الأراضي اللبنانية.

2 ـ يدعو كل القوى الأجنبية الباقية إلى الإنسحاب من لبنان.

3 ـ يدعو إلى تفكيك كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها .

4 ـ يدعم مد سلطة الحكومة اللبنانية إلى كل الأراضي اللبنانية.

5 ـ يُعلن تأييداً لانتخاب الرئيس المقبل انتخاباً حراً وعادلاً وفق النظم الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو ضغط أجنبي.

6 ـ يدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون التام والعاجل مع مجلس الأمن الدولي من أجل تطبيق هذا القرار وكل القرارات ذات الصلة بإعادة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.

7 ـ يدعو الأمين العام إلى وضع تقرير في غضون ثلاثين يوماً في شأن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويُقرّر أن يبقى على اطلاع ناشط على هذه المسألة.

أدّى صدور هذا القرار إلى إثارة حفيظة العديد من اللبنانيين، الأمر الذي أدّى بالتالي إلى إنقسام الشارع السياسي اللبناني بين موالٍ ومعارض، وما رافقه من تداعيات التمديد لرئيس الجمهورية. إرتفعت حدّة السجالات السياسية، إذ دعا وزير الصحة العامة آنذاك «سليمان فرنجية» الحكم إلى إستيعاب الناس وعدم استفزازهم وتمنّى على المسيحيين تفهّم دقة المرحلة وخطورتها، مؤكّداً بأن «الخلاف مع الأميركيين أو الفرنسيين ليس موضوع التمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود، بل الموضوع التدّخل في الشأن اللبناني عبر الحكم على حزب الله بأنه إرهابي ويجب أن ينتهي دوره العسكري، مما أوصل إلى التمديد للحود، أي إلى الدعم السوري».

أكّد البيت الأبيض بأن تمديد ولاية الرئيس إميل لحود هو «تشويه الديمقراطية» معتبراً «أن هذا التلاعب بالدستور اللبناني من قوة خارجية سيبقى مطروحاً على جدول الأعمال الدولي»، وشدّد على أن تعديل الدستور فرضته «قوّة إحتلال» ومناقض للقرار 1559، وهذا يعني بأن الملف اللبناني بكل أبعاده سيبقى طويلاً في واجهة الإهتمام داخلياً وغربياً ودولياً.

إزاء كل هذه التطورات كان رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري الغائب الحاضر. فوسط كلام كثير عن استقالة قريبة للحكومة وتسريبات بعضها حول موعد هذه الإستقالة، إلتزم الرئيس رفيق الحريري الصمت حيال هذا الموضوع، فلم ينفه ولم يؤكّده مما أوحى بأن الاستقالة واردة وأن الحريري يحتفظ لنفسه بتوقيتها الذي يخضع لمعطيات كثيرة، ليس أقلّها التشاور مع القيادة السورية وإنتظار موقف النائب وليد جنبلاط من استمرار وزرائه في الحكومة. والجدير بالذكر، بأن وليد جنبلاط هو من أول المعارضين للتمديد ومن دعاة إعادة تموضع الجيش السوري في لبنان.

تجدر الإشارة هنا بأن كتلة الحريري وافقت على التمديد وأيدته، بالتصويت لمصلحته بالرغم من تصريحات الحريري بأنه لن يصوت للتمديد مما أثار غضب السعودية بعد الوعد الذي قطعه لهما. صعّد المعارضون للتمديد لهجتهم وطالبوا بالعودة عن الخطأ والإساءة التي وُجهت للشعب اللبناني من خلال تعديل الدستور ومنع عملية الانتخابات الرئاسية[1]. وجاء بيان المطارنة الموارنة ليصب في هذا الاتجاه مما أعطى زخماً وقوّة للمعارضين من المسيحيين والمسلمين في التشدّد والإصرار على مواقفهم المعلنة.

شكّل القرار 1559 مثار بحث وجدل على الصعيد الدولي والعربي. ففي أول رد فعل داخلي، حذّر الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله من أن

(1) تصريح فارس سعيد من جريدة النهار بتاريخ 8 أيلول 2004.

قرار مجلس الأمن الأخير يستهدف لبنان قبل سوريا. واعتبر «أن الإصرار الأميركي ـ الإسرائيلي على نزع سلاح المقاومة نابع من كونه يُشكّل التوازن الذي يحمي لبنان إزاء الإعتداءات الإسرائيلية». ودعا إلى «التوحّد لمواجهة المخاطر التي تحدق بلبنان» في ظل مهلة الثلاثين يوماً التي أعطاها مجلس الأمن للبنان لتنفيذ مضمون قراره، كما دعا فرنسا إلى عدم السير في الركب الأميركي لكي لا تفقد مصالحها في المنطقة».

لم تتوقع سوريا المتحالفة مع إيران أن تأتيها الحرب السياسية ـ الأمنية في لبنان لاقتلاعها من البلاد بواسطة حلفاء لها، دعموا في مساعيهم من الولايات المتحدة وفرنسا بعد أن سلّموا بقدرة أميركا على الانتصار في العراق وفرض قدر جديد للشرق الأوسط واقتلاع النظام السوري وحليفيه إيران وحزب الله. أما المعارضة (جنبلاط، الحريري، قرنة شهوان ونسيب لحود)، فلم تُراهن على عامل الوقت، ولا الجلوس في «غرفة الإنتظار» مكتفية بموقفها الحازم في رفض تعديل الدستور والتمديد، بل باشرت في بلورة حركة الإعتراض عبر تجميع وتنظيم صفوفها إستعداداً للمرحلة المقبلة، ودرس أشكال التحرّك انطلاقاً من «أرضية سياسية مشتركة». لذا عُقد في المختارة[1] في 12 أيلول 2004، لقاء تشاوري بين رئيس «الحزب التقدمي الإشتراكي» وليد جنبلاط ورئيس «حركة التجدّد الديمقراطي» (نسيب لحود) وبعض المسؤولين من الطرفين. وقد سبق هذه الخطوة لقاء تحضيري جمع قبل اسبوع من هذا التاريخ، وليد جنبلاط وعضو لقاء «قرنة شهوان» سمير فرنجية، تبعه لقاء آخر بين فرنجية وعضو مجلس قيادة «التقدمي» وائل أبو فاعور للتداول في الأفكار والخطوات الأولية لتحويل الاعتراض إلى إطار سياسي عريض وفاعل. وفي نهاية هذا اللقاء ولقاء المختارة تمّ التوافق على أن الخطوة الأولى ستبدأ بالتحضير لـ«ورقة عمل

(1) مقابلة أجرتها الكاتبة مع السيد مالك مروة، عضو اللجنة التنفيذية في حركة التجدّد الديمقراطي، بتاريخ 30 آب 2005.

مشتركة» مع أطراف من «قرنة شهوان» و«المنبر الديمقراطي» و«حركة اليسار الديمقراطي» وفعاليات وشخصيات وقّعت على عريضة «حماية الجمهورية والدفاع عن الدستور» وحماية النظام والحرّيات ورفض النظام الأمني والعسكري. أما ما يتعلّق بالموقف من المقاومة ومسألة إرسال الجيش إلى الجنوب، كان هناك شبه توافق مع حركة «التجدّد». أما مع القوى الأخرى، فتبقى المسألتان موضوع حوار.

أما هدف الخطوة الثانية، فكان السعي لقيام «جبهة نيابية» من النواب التسعة والعشرين الذين عارضوا التمديد عبر إشراكهم في عملية الحوار ووضع الخطوات اللاحقة، ألا وهي اجتماعات على مستوى لجان مصغّرة بين الأطراف[1].

في السابع عشر من أيلول 2004، حسم رئيس «الحزب التقدّمي الإشتراكي» النائب وليد جنبلاط موقفه الرافض للمشاركة في الحكومة ـ مُعرباً عن اعتقاده أن القرار السوري بالتمديد جعل مجلس الأمن الدولي يتبنّى القرار 1559. وفي 22 أيلول 2004، جرى اجتماع في فندق «البريستول (1)»، وذلك للمطالبة باحترام الدستور والديمقراطية. واعتُبر بمثابة اللقاء الوطني الثالث بعنوان «الانتصار للحريات الديمقراطية واحترام الدستور».

ونتيجة لهذا اللقاء الذي عُرِف بـ«بريستول (1)» وحول مضمون الوثيقة، جاء الرد سريعاً من دمشق بأن جنبلاط قطع كل جسور العودة وارتكب خطأ فادحاً.

أما البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير فوقف إلى جانب هذه القوى.

في صباح الأول من تشرين الأول 2004، جرت محاولة إغتيال النائب

(1) المرجع السابق، مقابلة مع السيد مالك مروة.

مروان حمادة أسفرت عن استشهاد أحد مرافقيه. ومع احتدام المواقف السياسية وتصعيد وتيرة الإتهامات ضد الأجهزة والقضاء[1]، أكّد جنبلاط بأن موقفه وطني وأن موقفه من التمديد للرئيس إميل لحود لا علاقة له بالضغوط الأميركية على سوريا، مشدّداً على العلاقات الإستراتيجية التي تربط لبنان بسوريا، خصوصاً وأن الوضع الجغرافي السياسي يمنع العلاقات السيئة مع سوريا، مؤيّداً إنسحابها إلى سهل البقاع في إنتظار السلام بين سوريا وإسرائيل، وبالتالي هو ليس من الذين يدعون إلى نزع سلاح حزب الله الذي يُشكّل ورقة ضغط في مواجهة التوسّع الإسرائيلي. إلى ذلك تولّى الرئيس عمر كرامي رئاسة الوزراء، كما تمّ تعيين عدنان عضوم وزيراً للعدل.

عُقد في 14 كانون الأول 2004 لقاء عُرف بـ«البريستول (2)» قدمت فيه المعارضة «برنامج العمل المشترك لقوى المعارضة اللبنانية» على الصعيد السياسي ـ الإقتصادي والاجتماعي.

في ظل هذه التجاذبات السياسية والتصعيد المستمر من قبل المعارضة السياسية أصبح الوضع في لبنان «كقنبلة موقوتة» قابلة للإنفجار في أي لحظة بين الطرفين مما إنعكس سلباً على الحياة العامة في البلاد.

والجدير بالذكر أن «لقاء البريستول» طالب أكثر من مرة بإطلاق سراح سمير جعجع، وإعادة فتح محطة الـ أم تي في، وعودة العماد ميشال عون من منفاه الباريسي. غير أن تيار هذا الأخير لم يُدع إلى اجتماعات البريستول. في المقابل، إجتمع في عين التينة في الثامن من شباط 2005، حشد سياسي أعاد الإعتبار من جديد إلى صورة الإنقسام السياسي الحاد في لبنان، والخلاف بين فريقين كبيرين حول مسائل تخص المسائل الوطنية العامة متجاوزة الإختلافات التقليدية. وهو ما فتح الباب أمام سجال من نوع آخر. وقد حرص المجتمعون

(1) تصريح مأخوذ من جريدة المستقبل الصادرة بتاريخ 2 تشرين الأول 2004.

في عين التينة الذي عُرِف بـ«عين التينة ـ 1» على إطلاق مواقف حوارية إزاء العناوين كافة، وكان اللافت الإعلان عن موقف من قانون الانتخاب بالقول إنه يجب أن يكون مطابقاً لاتفاق الطائف مما يُلغي ويُسقط مشروع الحكومة الذي يقوم على أساس القضاء.

واللافت في هذا الاجتماع نوعية الحضور الذي جمع إلى الرئيس نبيه برّي، رئيس الحكومة عمر كرامي الذي شدّد بأنه يُشارك بصفة شخصية وليس كرئيسٍ للحكومة، والأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله، ونائبي رئيسي المجلس والحكومة ميشال المر وعصام فارس، وحشد سياسي ووزاري. ومن أهم المقرّرات التي خرج بها المجتمعون:

- التصدّي للقرار 1559.
- التمسّك باتفاق الطائف.
- الحفاظ على المقاومة.
- ورفض إقحام سوريا في الجدال الداخلي وإعتبار العلاقات معها خاضعة لاتفاقية التعاون ومصلحة البلدين، مشدّدين على أن اليد ممدودة من أجل حوار وطني حول كل العناوين تحت سقف الطائف[1].

في خضم هذه الأجواء المشحونة والتهجمات المضادة، كان السؤال الذي يُطرح دائماً، أين الرئيس الحريري من هذه السجالات؟ وما هو موقفه من المعارضة، خاصة بعد دخول بعض ممثلي كتلته في صفوفها؟ وإلام يرمي؟.

اغتيال الرئيس الحريري وتداعياته

جاءت الفاجعة الكبرى بإغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في 14 شباط 2005 لتُلقي بظلالها السوداء على البلاد وتفتح الباب على جميع الاحتمالات

(1) جريدة السفير الصادرة بتاريخ 8 شباط 2005.

وأخذت السجالات السياسية منحى من الحدّة والتصعيد ضد رئاسة الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضائها، إضافة إلى إلقاء التهم على الأجهزة الأمنية. فبعد أن كانت وثيقة البريستول التي أعلنت في العام 2004 قد انطوت على نقاط تباين في مسائل الوجود السوري ونشر الجيش في الجنوب والقرار 1559، فإن لقاء بريستول (3) تخطّى هذه الناحية وجسّد تلاقي المعارضة وتوحّدها وراء المطالبة بالانسحاب الكامل للجيش السوري وبالتالي تجاوز مسائل الإنتشار أو «التموضع السوري» أو «الإنسحاب نحو البقاع»، مشدّدين على روحية اتفاق الطائف التي تعني الإنسحاب الكامل. كما جرى نقاش مستفيض حول القرار 1559 مع ما يحتويه من بنود تتعلّق بحل الميليشيات غير اللبنانية واللبنانية ونزع سلاحها. ودعوا إلى تصعيد تحرّكهم بالاعتصامات والمظاهرات، داعين الحكومة إلى الإستقالة وتحميلها مسؤولية إغتيال الحريري بشكل غير مباشر.

إزاء هذه الأجواء، وبعد اسبوع على إغتيال «رفيق الحريري»، سارع أعضاء عين التينة في 21 شباط 2005 إلى عقد اجتماع[1] عاجل عُرِف بـ«لقاء عين التينة ـ 2». وكما كان متوقّعاً، فقد خرج بالدعوة إلى مد جسور الحوار والتلاقي مع المعارضة التي ارتفعت وتيرة مطالبها بعد إغتيال الرئيس رفيق الحريري.

في هذه الأثناء، كانت الاعتصامات والمظاهرات تجتاح شوارع بيروت، خاصة وسطها.

إلى ذلك، كان ردّ المعارضة بأنّهم يتحرّكون تحت سقف الطائف، على إثر لقاء جرى في المختارة في 23 شباط 2005، وأكّدوا على استمرارهم في الإعتصام في ساحة الشهداء التي أطلقوا عليها لاحقاً اسم «ساحة الحرية». عمّت في بيروت الكبرى سلسلة من التفجيرات زرعت الرعب، الأمر الذي ساند موقف المعارضة في المطالبة بالإنسحاب السوري الفوري بدون شروط وتفكيك

(1) نص مأخوذ من جريدة النهار الصادرة بتاريخ 21 شباط 2005.

الأجهزة الأمنية المخابراتية التي تعمل بإمرة القيادة السورية مع دعم كامل من الولايات المتّحدة الأميركية التي لوّحت بعقوبات صارمة ضد سوريا متّهمةً إياها بتسهيل العمليات الإرهابية على طول الحدود مع العراق وبدعم المنظمات الفلسطينية وحزب الله، وبالتدخّل في الشؤون اللبنانية.

أحدثت عملية الإغتيال شرخاً كبيراً بين المعارضة والموالاة، واستنكر العالم الغربي والعربي هذه الجريمة، حيث ندّدت الولايات المتّحدة بشخص رئيسها «جورج بوش»، وطالبت بفتح تحقيق دولي لكونها عملية إرهابية. وكذلك الرئيس الفرنسي «جاك شيراك».

ومنذ ذلك التاريخ، أصبح لبنان مسرحاً للتدخلات الأجنبية، وأخذ السفيران الأميركي والفرنسي يجولان على أقطاب المعارضة خاصة وليد جنبلاط والبطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، مستبعدين أرباب الحكم عن أجندتهم. وأصبح واضحاً للعيان بأن هناك تحوّلاً خطيراً في السياسة اللبنانية، إذ أصبح لبنان مفتوحاً على جميع الاحتمالات من جرّاء التدخّلات الخارجية المباشرة في شؤونه الداخلية، مما أثار حفيظة جميع الأطراف اللبنانية ورسم علامات استفهام كبيرة حول ما يُدبّر للبنان في المستقبل القريب، خاصة أن الجانب الأميركي ـ البريطاني والفرنسي كان يدعم المعارضة في مطالبها الداعية إلى الإنسحاب السوري الفوري وكأن هناك إشارة مخفية إلى إتهام سوريا وحلفائها اللبنانيين بتورّطهم في عملية الإغتيال.

أصبحت الاعتصامات والتظاهرات المشهد الوحيد الذي يتكرّر يومياً، الآلاف من الطلاب والشبان افترشوا الساحات مندّدين بالحكومة التي كانت تتلقى سيلاً من الإنتقادات والهجمات. وقام أرباب المعارضة بإذكاء شعلة ما أسموه بـ«ثورة الإنتفاضة»، وما أطلق عليها لاحقاً الرئيس الأميركي جورج بوش بـ«إنتفاضة الأرز». إزاء هذا الشحن ولإعادة التوازن في الشارع، وبعد لقاء سريع في عين التينة، أعلن أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله، للشعب اللبناني

قرار النزول في مظاهرة سلمية إلى ساحة رياض الصلح حاملين الأعلام اللبنانية ـ وهنا تجدر الإشارة بأن جميع القوى من المعارضة والموالاة دعت مناصريها من جميع الأحزاب والمعتقدات إلى رفع العلم اللبناني الذي يرمز إلى السيادة، الحرية والاستقلال. فلبّى مناصرو الحزب والأحزاب الوطنية الأخرى، بما فيها حزب الكتائب (كريم بقرادوني) و«المردة» وأنصار النائب طلال أرسلان، وقد سُمّيت بـ«تظاهرة المليون»، نداء الأمين العام لـ«حزب الله» تحت شعار تحية لسوريا قبل انسحابها وشكر لما قدّمته من تضحية من أجل قيام ووحدة لبنان. هذا الأمر أثار استهجان المعارضة التي اتهمت الموالاة و«حصرتها بالطائفة الشيعية» بتطييف الشارع اللبناني.

وفي أقل من أسبوع نظّمت المعارضة مظاهرة رداً على مظاهرة المليون، داعية مناصريها من جميع الأراضي اللبنانية لإحياء ذكرى إغتيال الرئيس «رفيق الحريري».

وهكذا كان. فلقد تم حشد أعداد غفيرة جاءت من المناطق اللبنانية كافة، لا سيّما من المناطق السنية حيث جرى حشد سنّي كبير، وشاركت فيه الأحزاب المختلفة ـ الحزب التقدّمي الإشتراكي ـ القوات اللبنانية ـ التيار العوني . . . إلخ والتي تخطّت المليون بحسب المراقبين. واعتبر الرابع عشر من آذار 2005 يوماً ليس كسائر أيام الأسبوع، وجرى التعامل معه على أنه يوم الإنتفاضة الكبير الذي شكّل تحوّلاً جذرياً وتاريخياً سيكون مشابهاً ليوم الإستقلال، ليس من الوصاية الأجنبية (في 22 تشرين الثاني 1943)، بل من الوصاية السورية.

ظهر جلياً التحوّل الديمغرافي في لبنان لمصلحة السنّة والشيعة القادر على حشد هذا العدد الهائل. ولا شك في أن العوامل المذهبية لعبت دوراً أساسياً في هاتين التظاهرتين (8 و14 آذار) بغض النظر عن المشاركة السياسية لبقية الأطراف الطائفية والسياسية.

في هذه الأثناء، كانت القوات السورية تنسحب من بيروت وجوارها،

وسط تشكيك من المعارضة، بعد الخطاب الهام الذي ألقاه الرئيس السوري بشار الأسد أمام مجلس الشعب السوري مُقرّاً بأخطاء لدى القيادة السورية ومعلناً عن الإنسحاب من لبنان وفق اتفاق الطائف. ومحذّراً اللبنانيين من 17 أيار جديد. وبالرغم من هذا الإعلان، ظلّت الضغوط الخارجية تتوإلى، ومسلسل التفجيرات لا يهدأ. أعلن الرئيس عمر كرامي إستقالة حكومته مع كامل أعضائها دون الرجوع إليهم.

وبعد فترة وجيزة، طالب أعضاء عين التينة من الرئيس كرامي إعادة تشكيل الحكومة للمرة الثانية، إلا أن حملات التخوين لم تهدأ وتمّت عرقلة هذه المهمة. فكان العزوف المطلق عن تأدية هذه المهمة. وبعد سلسلة من المشاورات، وبعد إصرار آل الحريري على تسمية الرئيس نجيب ميقاتي رئيساً للحكومة، تولّى ميقاتي هذا المنصب وشكّل حكومة مصغّرة شبه حيادية مهمّتها إصدار قانون الانتخابات وإجراؤها في موعدها المحدد. وبعد تجاذبات، أقرّ قانون الـ 2000 الذي كان مثار جدل من جميع الأطراف.

وهكذا، دخل لبنان في مرحلة جديدة سياسياً ـ قديمة بقانونها الانتخابي، وتركيب اللوائح وتنظيمها وكأن شيئاً لم يتغيّر عن المرحلة السابقة، غير أن التغيير تمثل بالركاب الجدد الذين دخلوا بعد أن كانوا مُغيّبين قسراً.

خرجت سوريا من لبنان، وانكفأ عدد من الوزراء عن خوض الحياة السياسية لا سيما «المحسوبين على السوريين». غير أن الإغتيالات لم تتوقف، أولها اغتيال الكاتب السياسي «سمير قصير»، العضو في «اليسار الديمقراطي» في 2 حزيران 2005.

في 21 حزيران 2005، جرى اغتيال جورج حاوي، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني بالطريقة نفسها التي إغتيل فيها «سمير قصير». أما مسلسل التفجير فاستمر، منها محاولة اغتيال الوزير «الياس المر»، ومحاولة اغتيال الإعلامية مي الشدياق وغيرهم فيما بعد.

قانون الانتخابات 2005

لا شكّ في أن الجلسة النيابية التي أقرّت اعتماد قانون الـ2000 جاءت نتيجة تفاهمات جرت بين الفرقاء اللبنانيين. ولقد استعجل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط إقرار هذا القانون بعد أن جرى إلغاء العمل بمشروع القانون الذي قدّم إلى مجلس النواب قبل اغتيال الحريري، والذي بموجبه أُعيد تقسيم بيروت من خلال جعل الأشرفية دائرة واحدة للمسيحيين وإعطاء الشيعة والأرمن أرجحية ما في الدائرة الثانية. ولقد عارض الرئيس الحريري يومها هذا التقسيم وسعى لتعديله.

قبل اغتيال الحريري شكّل القانون موضوع جدل بينه وبين القوى المعارضة له، والتي كانت تُحاول العمل على تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس القضاء واعتبر بأن الهدف من تقسيم بيروت هو محاولة إضعافه.

ولكن ما هي العوامل التي أدّت إلى إعتماد قانون الـ2000:

1 ـ إستعجال فرنسا ـ شيراك والولايات المتُحدة لإجراء الانتخابات النيابية لكي تحصل معارضة 14 آذار على أغلب المقاعد النيابية، سيّما وأن الجمهور اللبناني لا زال معبّأً ضد السوريين، على أثر اغتيال الحريري، فكان لا بد من استغلال هذه العواطف وتوظيفها سياسياً لمصلحة القوى الجديدة التي يجب أن تقود البلاد في ظل الوصاية الدولية لتشكّل أغلبية تستطيع من خلالها فرض شروطها وإكمال تطبيق 1559.

2 ـ الحسابات الانتخابية لتيار الحريري ولوليد جنبلاط التي جعلتهما يتوجّسان من النتائج الانتخابية في بيروت والجبل في ظل وجود الجنرال عون، خاصة وأنه تمّ إقرار القانون في اليوم نفسه الذي عاد فيه الجنرال ميشال عون من فرنسا، سيّما وأن رهان الحريري وجنبلاط تركّز على التحالف مع القوات اللبنانية والعمل على إبعاد عون عن الانتخابات والسعي إلى تأخير عودته.

3 ـ موافقة حزب الله وحركة أمل على قانون الألفين أعطتهما قوّة تجييرية جعلتهما يعتقدان بأنهما يستطيعان من خلالها فك طوق الحصار الذي عاشوه إثر اغتيال رفيق الحريري والخروج السوري. وهذا ما سوف نلمسه من خلال التحالفات ونتائجها الانتخابية والتي اعتقدا في أنها يمكن أن تصبح سياسية، لكن رهانهما خاب لا سيّما أن الذي تولّى إدارة زمام اللعبة السياسية هو وليد جنبلاط الذي أصبح رقماً صعباً وحاجةً أمريكية أوروبية بعد أن طرح نفسه كبديل سياسي بالنسبة إلى كل من مصر والسعودية في ظل غياب شخصية سياسية كالحريري. وبعد أن قاد تحالف 14 آذار وتولّى الإدارة السياسية للطائفة السنية. في غياب قطب سني تمتع بالكاريزما السياسية.

التحالفات والنخب 2005

جرت الانتخابات التي أدّت إلى خلط الأوراق الداخلية ودخلت الساحة اللبنانية على واقع جديد، حيث بدت الطوائف متأثّرة بمواقف جديدة انطلاقاً من تداعيات اغتيال الحريري وتردداتها الإقليمية.

رغم قوته في الساحة المسيحية، فإن قوى الرابع عشر من آذار استبعدت «ميشال عون» من خارطة تحالفاتها لتباينات في المواقف، فالجنرال استفز أركان 14 آذار في ما اعتبروه ثابتاً غير قابل للنقاش. أوحى رئيس التيار الوطني الحر بأن «سوريا قامت بسحب جنودها من لبنان نتيجة للجهود التي بذلها في واشنطن (قانون محاسبة سوريا) لا بسبب اغتيال رفيق الحريري[1]». كما أنه جرى اختبار هذه الشخصية العسكرية غير القابلة للتطويع ولقبول التسويات من قبل القوى الدولية والمحلية، الأمر الذي دفع فريق 14 آذار للتهجم عليه وإسقاطه من

---

(1) نيكولاس برانفورد/ زلزال لبنان، اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط/ مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2007 ص217.

حساباتهم حيث بدا جلياً أنه شخصية غير قابلة للسيطرة. فرد النائب وليد جنبلاط «على «عون» » بأن «دم رفيق الحريري كان المسؤول عن الانسحاب السوري» وليست الجهود التي بذلها «عون» في واشنطن. واعتبرت كتلتا الحريري وجنبلاط بأن التقليل من أهمية اغتيال الحريري على مجرى الأحداث في لبنان أمر مرادف لتدنيس المقدسات، وأشاروا إلى أن «عون» يخطط لمساره الخاص بمعزل عن تحالف 14 آذار[1]».

ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية، كانت الفجوة تتسع بين العماد عون وبين قوى 14 آذار التي لم تُوفق إلى تشكيل لوائح موحدة، «وأبدت الأوساط الفرنسية والأميركية خيبتها من حركة 14 آذار وانتقدت ميشال عون لتفاهمه مع حلفاء سوريا كالنائب ميشال المر وحزب الطاشناق[2]».

في الوقت الذي كان الخلاف بين «عون» من جهة «وسعد الحريري» و«جنبلاط» من جهة أخرى يستعر، كانت طلائع التحالف الرباعي تطل جنوباً وبقاعاً وجبلاً؛ في العاصمة بيروت، حيث «أدّت الاتصالات الأولية بين تحالف حركة أمل وحزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل إلى توافق على سلسلة من الخطوات والمقاعد وكانت دفعتها الأولى.

- في بيروت: محمد برجاوي (حزب الله) وغازي يوسف (تيار المستقبل) وغازي العريضي (الحزب التقدمي الاشتراكي).
- في بعبدا: باسم السبع (مستقبل واشتراكي) وعلي عمار (حزب الله).
- في البقاع الغربي: ناصر نصرالله (حركة أمل) ووائل ابو فاعور (الحزب التقدمي الاشتراكي).

(1) نيكولاس برانفورد/ زلزال لبنان.. مصدر سابق ص217.

(2) كريم بقرادوني/ صدمة وصمود، عهد إميل لحود 1998 ـ 2007/ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت2009 ص389.

- في صيدا: بهية الحريري (تيار المستقبل) وأسامة سعد (التنظيم الشعبي الناصري)
- في إقليم الخروب: محمد الحجار (تيار المستقبل) وعلاء الدين ترو (الحزب التقدمي الاشتراكي)
- وترك للحريري تسمية أحد المقعدين السنيين في البقاع الغربي بديلاً عن النائب عبد الرحيم مراد[1]».

وكانت أولى ردود الفعل «مقاطعة الجماعة الاسلامية للانتخابات». أما في أسباب تحالف المتناقضات بين أطراف «الرباعي»، فكل كان له نظريته التي تُركت حقيقتها إلى ما بعد انفراط عقد هذا التحالف.

وبمناسبة تحرير الجنوب في مهرجان حزب الله قبيل الانتخابات، قام النائب وليد جنبلاط وخطب بجمهور المقاومة فقال: «إن لبنان لا يقوم إلا بالحوار بعيداً عن القرارات الدولية المشبوهة (في إشارة واضحة لرفض القرار 1559 في ما يتعلق بالمقاومة)، وبالدفاع عن الوطن وتعزيز قدرات الوطن لمواجهة أي اعتداء، على أن يكون اتفاق الطائف هو الأساس للحياة الداخلية والسياسية اللبنانية لأن فيه مداخل عدّة من أجل إدخال لبنان إلى عالم الحداثة بعد إلغاء الطائفية السياسية وبعد الأخذ بعين الاعتبار الهواجس والمخاوف لبعض الشرائح اللبنانية التي قد تطمئن من خلال مجلس شيوخ أو ما شابه».

واعتبر أن «حماية المقاومة هي حماية للذاكرة كي لا يعرض على لبنان اتفاقات منفردة مع إسرائيل تهدّد الأمن القومي وتكون مقدمة للاستسلام، والطائف هو جزء من حماية المقاومة ومنطلق واضح لبناء علاقة مميزة مع سوريا تحمي سيادة البلدين وتثبت عروبة لبنان. ورأى أن من الخطأ تبسيط الأمور ووصفها معارك على زعامة منطقة هنا أو هناك، مشدداً على التعاون مع كل

(1) جريدة السفير تاريخ 6 ـ 5 ـ 2005.

الفرقاء وعلى رأسهم حزب الله بعيدا عن أي توتر سياسي وإعطاء كل جهة حقها وحجمها[1]». وجاء حديثه عن المقاومة وقضية العدو الإسرائيلي متوافقة مع القاعدة التي سنّها السيد نصر الله في خطابه بالمناسبة والمكان نفسيهما حين قال «سنعتبر أي يد تمتد إلى سلاحنا يداً إسرائيلية سنقطعها[2]».

لا شكّ في أن الانقسامات بين الطوائف السياسية الأساسية ظاهرة للعيان. فالإنقسام عند بعض الطوائف كان أفقياً، كالإنقسام عند الدروز والموارنة. أما الطائفتان الكبريان واللتان تُشكّلان القوّة الديمغرافية الأساسية في البلاد (السنّة والشيعة)، فلقد مارستا لعبة تحالفات وتوافقات تظهر حجم وقوّة كل منهما.

واقع الزعامة الدرزية

إنقسمت الطائفة الدرزية بين من وقف إلى جانب تظاهرة 14 آذار ومن ناصر جانب تظاهرة 8 آذار. شكّل وليد جنبلاط العمود الفقري لمعارضة 14 آذار ولثورة الأرز، وقف إلى جانب تيار المستقبل وتيار القوات اللبنانية منادياً بالخروج السوري، متّهماً الأجهزة الأمنية اللبنانية ـ السورية بالتآمر باغتيال الحريري. أما طلال أرسلان، فوقف إلى جانب قوى 8 آذار، كذلك وقف وئام وهاب وتياره وفيصل الداوود الى جانب 8 آذار. انعكس الامر صراعاً فعلياً أدّى إلى إقصاء طلال ارسلان عن المجلس النيابي، وإقصاء كل المقرّبين منه ومن السوريين حتى في منطقة حاصبيا وراشيا. واستأثر جنبلاط بالتمثيل الدرزي في هذه المناطق.

تحالف جنبلاط مع القوات اللبنانية في الجبل، ووقف بوجه ميشال عون في الضاحية التي استنفرت قوّتها للوقوف إلى جانب جنبلاط بعد تعهّد من حزب الله وأمل بتجيير أصواتهم للائحته، مما ألحق الهزيمة بالعماد عون في هذه المنطقة وحليفه أرسلان.

---

(1) جريدة السفير/ تاريخ 27 ـ 5 ـ 2005/ علي الصغير.

(2) جريدة السفير/ تاريخ 27 ـ 5 ـ 2005/ علي الصغير.

وهكذا، خُيّل للقوى الشيعية بأن وليد جنبلاط الذي دعا حزب الله قبل اغتيال الحريري باللحاق بركاب «ثورة الأرز»، أضحى أسير توازنات انتخابية ـ سياسية ستجعله يُعيد حساباته السياسية المحلّية، كونه أصبح مديناً بزعامته للأصوات الشيعية القائمة على توازنات إقليمية مُغايرة لتلك المتحالف معها لكن الزمن أثبت بأن هذه الرهانات كانت مغلوطة.

واقع الزعامة المسيحية

لا شكّ في أن الواقع المسيحي شهد تحوّلات كبيرة. فمنذ العام ألفين بدأت بوادر إيجابية من قبل بعض السياسيين كوليد جنبلاط تطرح موضوع إطلاق سراح جعجع. وكانت قوى أخرى في الشارع الإسلامي قد بدأت تطرح مسألة عودة العماد ميشال عون من باريس[1].

إلا أن القرار 1559 عجّل في طرح السماح لعودة ميشال عون، كما إقرار قانون انتخابي قائم على أساس القضاء كدائرة انتخابية لمراضاة المسيحيين، لا سيّما البطريرك صفير.

أما قرنة شهوان، فحاولت لعب دور المحاور المسيحي مع الفرقاء كافة بمباركة البطريرك صفير. وشاركت مشاركة فعّالة في معارضة التمديد وبتظاهرات 14 آذار إلى جانب القوات والعونيين وتيار المستقبل.

لكن نتائج الانتخابات جاءت على غير ما تشتهي قرنة شهوان التي إنفرط عقدها أثناء إعداد اللوائح وإقامة التحالفات، حيث إنخرط قسم منها في تيار ميشال عون وترشّح على لوائحه، والقسم الآخر هُزِم في انتخابات كسروان والمتن وجبيل. أما البعض منهم فدعمه في الشمال تيار المستقبل كسمير فرنجية.

---

(1) حزب الحوار الوطني بقيادة السيد فؤاد مخزومي، كذلك شخصيات سنية منها محمد امين الداعوق وغيرهم.

وأسفرت النتائج عن فوز ساحق في كسروان والمتن وجبيل لتيار العماد ميشال عون، كذلك في زحلة، مما أعطى التيار كتلة بلغ عددها 21 نائباً، متفوقاً بذلك على كل القوى المسيحية. وإذا كانت القوات اللبنانية قد تمثّلت مع تيار المستقبل في بيروت وفي الجبل مع جنبلاط، فلقد تمكّنت من الفوز في منطقة بشرّي، لكن انتصارها كان دائماً بفضل حلفائها المسلمين، حتى قيل بأن المسيحيين أتوا بزعيم واحد في هذه الانتخابات، ألا وهو ميشال عون.

واقع الزعامة الشيعية

أبدت الطائفة الشيعية تماسكاً لم تشهده من قبل ولم يألفه لبنان، حيث استنفر الشيعة وراء معارضة القرار 1559 الذي دعا إلى نزع سلاح حزب الله. بدت الساحة اللبنانية منقسمة عمودياً بين غالبية الطوائف في مواجهة الطائفة الشيعية، مما حتّم تلاحماً مصيرياً بين «حركة أمل» و«حزب الله»، بالإضافة إلى شخصيات وقوى اعتبرت على الدوام ليبرالية. حتّم الواقع السياسي تناسي الإختلافات، فجاء التعاضد مع العصبية الشيعية كاملاً بسبب التحريض الإقليمي والدولي والمحلّي.

جاءت النتائج لتعزز موقعي «حركة أمل» و«حزب الله» في اللعبة السياسية الداخلية وتعطيهما قوّة تجييرية يستطيعان من خلالها تغيير بعض التحالفات وإظهار قوّتهما في كل من الجنوب والبقاع وجبل لبنان. وهكذا، انحصرت الزعامة الشيعية بهاتين القوّتين مع أرجحية سياسية كبيرة لحزب الله.

واقع الزعامة السنية

مهّدت هذه الانتخابات لتثبيت تغير سياسي لدى الطائفة السنّية في لبنان بسبب الدور الذي لعبه الحريري كرافعة اجتماعية وسياسية لمعارضي التمديد ومعارضي الوجود السوري. حيث كان يرى بأن السوريين يقفون بوجه تمدّده إلى المناطق في الشمال والبقاع، فكان إغتياله مناسبة لسعد الحريري الذي ورث

الزعامة عن والده لإكتساح جميع المناطق ذات الأغلبية السنّية، مما ساهم بإسقاط شخصيات سياسية مسيحية لها وزنها في التركيبة السياسية اللبنانية كسليمان فرنجية، وإعراض عصام فارس عن الترشّح، كذلك الشخصية الوطنية عمر كرامي في الشمال. وأسفرت هذه المعركة عن فوز ساحق لتيار المستقبل وكل من إنضوى في تحالف معه كالقوات اللبنانية، سمير فرنجية، إلياس عطاالله والسيدة نايلة معوض. هكذا، تمكّنت محدلة المستقبل من إكتساح جميع المقاعد المخصّصة للسنّة والمسيحيين. لعبت العاطفة الجارفة، والتوق إلى التحرّر من قبضة السوري وتنظيمه لموازين القوى في لبنان، فأتت الزعامة السنّية حاملة لمشروع تحرير لبنان من «الإحتلال السوري»، لكي تُهيّئ لنفسها زعامة لا يستطيع أي من المسيحيين الذين لطالما طالبوا بالتحرّر من سوريا أن يُزايد من خلالها على لبنانيّتهم. وهكذا، شهدت البلاد فرزاً طائفياً سياسياً تميّز بسيطرة الأكثريّتين السنّية والشيعية مع قدرة كل منهما على تجيير أصواته للقوى الأخرى، درزية كانت أم مسيحية.

أحدثت الانتخابات فرزاً جديداً في موازين القوى لا يمكن معه مقارنة هذا المجلس بالمجلس السابق، مع العلم بأنه تمّ تبنّي القانون نفسه الذي أعاد إنتاج المحادل الطائفية.

لكن الإنقسام الطائفي على صعيد القاعدة الشعبية ساهم إلى حدٍّ كبير في إعادة إنتاج القوى الطائفية نفسها، ولكن هذه المرّة على قواعد مختلفة.

إنقسمت الطائفتان السنّية والشيعية بين تظاهرتي 14 آذار و8 آذار، فشكّلت الطائفة السنّية عماد تظاهرة 14 آذار وفاءً لدم الحريري، محاولة تثبيت قدرتها على التعبئة والقيادة حيث إلتحق بشعاراتها التنظيمات المسيحية. القوات، الكتائب، كذلك الحزب التقدمي الاشتراكي. عدا عن قدرتها على تغطية نفقة التظاهرات التي دامت لأكثر من شهرين قرب ضريح الرئيس الحريري، رافعة شعار المطالبة بالحقيقة.

أما الطائفة الشيعية، فشكّلت عماد تظاهرة 8 آذار التي حيّت السوريين الخارجين عنوة من لبنان. وكان لخروجها في هذه التظاهرة معنى يرتبط بإثبات وجودها وقدرتها على الممانعة، لا سيّما وأن الأجواء السياسية التي أحاطت بظروف اغتيال الحريري ركّزت على اتهام السوريين والداعمين لهم وللتمديد، وهي حال القوى الشيعية، وتيار سليمان فرنجية، والقوميين السوريين، الذين أبدوا ممانعة للسيطرة الدولية على الوضع بعد الخروج السوري.

فالشيعة إعتبروا بأن القوى الدولية تُحاول تطويقهم لمصلحة إسرائيل بالقرار 1559، عبر حشد القوى تحت شعار الحقيقة التي تُحاول أن تُشير إليهم لخلق فتنة في الشارع الإسلامي. فطالبوا هم أيضاً بالحقيقة.

هذان الحشدان، شكّلا عرضاً لموازين القوى الجديدة في لبنان، حيث تغيّرت صورة ما بعد الانتخابات. والصورة المتغيّرة عبّر عنها العماد ميشال عون الذي رفض الوصاية السنّية على المسيحيين واعتبر أن لكل طائفة زعيمها، وهو زعيم المسيحيين، الذين لم يأتوا إلى المجلس بواسطة أصوات وأموال السنّة، التي اعتبرها نوعاً من التبعية المرفوضة. وطرح رؤية سياسية مُغايرة لرؤية تحالف 14 آذار، إذ اعتبر مؤيدو تيار العماد عون أنفسهم معارضة تصحيحية.

للأجواء الطائفية إذاً، أثر كبير في تحديد خارطة النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات ومفادها أن هذه الطوائف حاولت تأكيد هويّتها وليس التصويت للمشاريع السياسية، نتج عن هذه الانتخابات توازن رعب بين الطوائف.

أما سعد الحريري المقرّب من السعودية، أصبح بعد اغتيال والده حليفاً موضوعياً للأميركيين والفرنسيين والمصريين، ومعادياً لسوريا ولتحالفاتها الإقليمية في مواجهة حزب الله المتحالف استراتيجياً مع سوريا وإيران، المطلوب بتهمة الإرهاب من الأميركيين، والذي سعى للحوار مع الفرنسيين.

أما النظامان المصري والسعودي، فلقد توليا التحريض المذهبي على الحزب المتحالف مع إيران، لا سيّما في ظل الصراعات التي عاشتها المنطقة في

ظل الاحتلال الأميركي للعراق واختلال موازين القوى في الداخل العراقي، وطرح مسألة الفيدرالية، والخوف من تقسيم العراق، وحصول الشيعة على فيدرالية أسوة بالأكراد. وهو ما انعكس تحريضاً مذهبياً في لبنان.

أما القوات اللبنانية، فوقفت إلى جانب حليفها سعد الحريري، وحاولت أن ترمم وضعها المسيحي في ظل فقدانها الأرضية السياسية أثناء سجن سمير جعجع في محاولة لاسترجاع قوتها.

حاول التيار العوني الإمساك بالورقة المسيحية، فيما بدأ حزب الكتائب بتنظيم صفوفه.

في ظل التحقيق الدولي الذي قدّم ظنونا تتّهم القوى الأمنية السورية - اللبنانية بالتورّط في اغتيال الحريري، تم وضع القرارات الحكومية والبرلمانية في مأزق سياسي، من يأخذ القرارات المصيرية الأغلبية النيابية؟ وكيف يمكن أن يحكم لبنان بالإغلبية وهو وطن الديمقراطية التوافقية والتسويات السياسية؟

الصورة النهائية لمواقع القوى[1] في انتخابات 2005

محافظة بيروت

لوائح الشهيد رفيق الحريري

أصبح سعد الدين الحريري سيد الموقف على صعيد العملية الانتخابية. فهو الذي يُقرر اللوائح الانتخابية في الدوائر الثلاث في بيروت. وبدأ تسريب الأسماء المرشحة لدخول هذه اللوائح وفقاً للتالي:

- **الدائرة الأولى**: سعد الدين الحريري وعمار حوري (عن المقعدين السنّيين)، الدكتور غطاس خوري (عن المقعد الماروني)، باسم رمزي الشاب (عن مقعد الأقليات)، جبران تويني (عن مقعد الروم

(1) الإنتخابات النيابية لعام 2005 ـ قراءات ونتائج، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات.

الأرثوذكس)، وميشال فرعون (عن مقعد الروم الكاثوليك).

- **الدائرة الثانية**: وليد عيدو وبهيج طبارة (عن المقعدين السنّيين)، أمين شري (عن المقعد الشيعي)، يغيا جرجيان (عن مقعد الأرمن الأرثوذكس)، نبيل دو فريج (عن مقعد الأقليات)، وعاطف مجدلاني (عن مقعد الروم الأرثوذكس).
- **الدائرة الثالثة**: غنوة جلول ومحمد قباني (عن المقعدين السنّيين)، غازي يوسف (عن المقعد الشيعي)، غازي العريضي (عن المقعد الدرزي)، سيرج طورسركيسيان (عن مقعد الأرمن الكاثوليك)، وأغوب قصارجيان وجان أوغاسبيان (عن مقعدي الأرمن الأرثوذكس).

وكانت أوساط آل الحريري ورئيس الحزب التقدّمي الإشتراكي وليد جنبلاط قد أعلنت صعوبة قبول ترشيح السيدة صولانج الجميل (زوجة الرئيس الراحل بشير الجميّل) على لوائح تيار المستقبل نظراً للحساسية السياسية والشعبية.

إن الحملة السياسية والإعلامية التي تصاعدت ضد قانون العام 2000 ولوائح المستقبل، دفعت سعد الدين الحريري لتأجيل تقديم لوائحه أياماً عدة، وجرت إتّصالات مكثّفة وتحرّكات للسفراء الأجانب إنتهت إلى ضم السيدة صولانج الجميّل إلى لوائح الحريري بعد إنسحاب الدكتور غطاس خوري، كما إنسحب بقية المرشّحين عن المقعد الماروني في الدائرة الأولى، مما أدّى إلى فوز السيدة صولانج الجميّل بالتزكية. ورغم ذلك ارتفعت بعض الأصوات في بعض مناطق بيروت مندّدة بترشيحها على «لوائح المستقبل»، كما رفض مرشّح حزب الله الحاج أمين شرّي المشاركة في الصورة التذكارية مع صولانج الجميّل عند إعلان اللوائح.

وبعد إعلان لوائح آل الحريري وبقية الترشيحات في مختلف

الدوائر، رُسِمت صورة المعركة وبعض النتائج على الشكل التالي:

- في الدائرة الأولى فاز بالتزكية السيدة صولانج الجميّل (عن المقعد الماروني)، النائب ميشال فرعون (عن المقعد الكاثوليكي)، باسم رمزي الشاب (عن مقعد الأقليات). وانحصرت المعركة على المقعدين السنّيين بين سعد الدين الحريري، الدكتور عمار حوري (تيار المستقبل) والدكتور أحمد دبّاغ (المشاريع). وكذلك عن المقعد الأرثوذكسي بين جبران تويني وخليل برمانا.
- أما الدائرة الثانية، فقد شهدت معركة قوية على كل المقاعد (بإستثناء مقعد الأرمن). عن المقعدين السنّيين: وليد عيدو، بهيج طبارة، عدنان عرقجي، إبراهيم الحلبي، بدر الطبش، زهير الخطيب، أحمد ياسين. وعن مقعد الروم الأرثوذكس: عاطف مجدلاني ونجاح واكيم. عن المقعد الشيعي: أمين شرّي، إبراهيم شمس الدين والدكتور علي شحرور، وأخيراً عن مقعد الأقلّيات: نبيل دو فريج وريمون أسمر.
- وفي الدائرة الثالثة فاز بالتزكية: غازي يوسف (عن المقعد الشيعي)، غازي العريضي (عن المقعد الدرزي)، سيرج طورسركيسيان (عن معقد الأرمن الكاثوليك)، وهاغوب قصارجيان وجان أوغاسبيان (عن مقعدي الأرمن الأرثوذكس)، وانحصرت المعركة على المقعدين السنّيين بين الدكتورة غنوة جلول، محمد قباني والدكتور عدنان طرابلسي والمرشّح يحيى فتّاح أحمد.

وقد أدّى نجاح نواب الأرمن بالتزكية (بعد مقاطعة حزب الطاشناق)، إلى تدنّي نسبة المشاركة الأرمنية بحيث بلغت نسبة المشاركة 5،2%.

كما عمد التيار الوطني الحر وبعض الأطراف المسيحية إلى شن حملة قوية في الأشرفية لمقاطعة الانتخابات، مما أدى إلى تدنّي نسبة المشاركة في هذه المنطقة إلى 17% بعدما كانت العام 2000 قد وصلت إلى 30%.

وفي أجواء المعركة الحامية في الدائرة الثانية، وخصوصاً على المقعد الأرثوذكسي بين النائب السابق نجاح واكيم والنائب عاطف مجدلاني، تحدّث

واكيم عن إعتداءات على مناصريه وتمزيق لصوره من قبل «تيار المستقبل» والقوى الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، لكن وزير الداخلية حسن السبع والنائب السابق سليم دياب، نفيا ذلك.

كما حصلت إشكالات أمنية بعد إنتهاء الانتخابات بين عناصر من جمعية المشاريع الخيرية (الأحباش) وعناصر تيار المستقبل، وكذلك بين عناصر الحزب التقدّمي الإشتراكي وعناصر حركة الشعب، حيث أعلن النائب واكيم عن قيام عناصر الحزب التقدّمي بالإعتداء على مقر حركة الشعب.

رغم كل هذه الأحداث، فإن الانتخابات إنتهت بأقل قدر ممكن من الإشكالات، وفازت كل لوائح الحريري وإن كانت نسبة التصويت المتدنية إنعكست سلباً على الأجواء السياسية، حيث اعتبرها البعض بأنها رسالة ضد هذه العملية الانتخابية.

جبل لبنان والشوف

كان رئيس الحزب التقدّمي الإشتراكي وليد جنبلاط، أول من فتح المعركة الانتخابية في جبل لبنان، وذلك من خلال الإعلان عن عدم ضم النائب طلال إرسلان إلى لائحته خلافاً لما كانت عليه العادة في الانتخابات السابقة، وترشيح المحافظ السابق في الجنوب «فيصل الصايغ» بديلاً عنه، مما أدّى إلى عودة المعركة الانتخابية التقليدية بين آل إرسلان وآل جنبلاط. وانطلاقاً من ذلك، بدأ جنبلاط حواراته مع العماد ميشال عون للتوصّل إلى اتفاقات انتخابية سياسية بدعم من تيار المستقبل.

طالب عون بالحصول على مقعد ماروني في الشوف، وثلاثة مقاعد (إثنان مارونيان وواحد أرثوذكسي) في بعبدا عاليه، وكذلك بمقعد شيعي ومقعد درزي، وإن كانت المطالب قد تراجعت لاحقاً واقتصرت على المقاعد المسيحية فقط. لكن هذه المفاوضات فشلت، ولعل السبب الرئيسي لفشلها، هو أن عون

دخل هذه المفاوضات مُكرهاً وتحت ضغطٍ دولي، فهو كان يُناور أكثر مما كان يُفاوض، وقراره بخوض الانتخابات بلوائحه الخاصة بمواجهة تحالف جنبلاط ـ المستقبل كان قراراً نهائياً.

عمد وليد جنبلاط إلى تشكيل لائحته في الشوف بالتعاون مع القوات اللبنانية، وضمّت: وليد جنبلاط، مروان حمادة، نبيل البستاني، نعمة طعمة، جورج عدوان، علاء ترّو، محمد الحجار وإيلي عون.

جرى الإعلان عن هذه اللائحة في دير القمر من منزل عدوان، وتمّ إستثناء حزب الوطنيين الأحرار برئاسة دوري شمعون الذي قرّر خوض المعركة بشكل منفرد، بعد تعذّر تشكيل لائحة مشتركة مع التيار الوطني الحر وقوى محلّية أخرى، ولكن الترشّح المنفرد لم يمنع من تبادل الأصوات فيما بين هؤلاء المرشّحين.

سعى وليد جنبلاط إلى ضم الجماعة الإسلامية إلى هذه اللائحة، لكن تيار المستقبل لم يُوافق، مما دفع بالجماعة الإسلامية إلى مقاطعة الانتخابات بشكل كامل. أما حركة اليسار الديمقراطي، فرشّحت أمينها العام الياس عطاالله بشكل منفرد، لكن عطاالله عاد ونقل ترشيحه إلى طرابلس للإنضمام إلى لائحة تحالف «المستقبل» مع لقاء قرنة شهوان والقوات اللبنانية. أما الحزب الشيوعي، فرشّح أحد قيادييه «رمزي شاكر عواد».

رشّح حزب الوطنيين الأحرار كميل دوري شمعون وسيمون القزي. أما التيار العوني، فرشّح نقيب الأطباء ماريو عون، ومسؤول التيار الوطني الحر في الشوف، غياث البستاني.

فاز جنبلاط وحماده بالتزكية، فيما خاضت لائحة جنبلاط معركة سهلة، أدّت إلى فوز اللائحة بالكامل، رغم أن مرشّحي التيار العوني والحزب الشيوعي وحزب الوطنيين الأحرار نالوا نسبة مقبولة من الأصوات.

في دائرة بعبدا ـ عاليه، كانت المعركة قاسية جداً بعد فشل المفاوضات بين العماد عون والحزب التقدّمي الإشتراكي. وقد شكّل جنبلاط «لائحة وحدة الجبل» بالتحالف مع حزب الله والقوات اللبنانية والحركة الإصلاحية الكتائبية. وقد ضمّت هذه اللائحة: فيصل الصايغ، أكرم شهيّب، أيمن شقير، باسم السبع، علي عمّار، أنطوان إندراوس، عبد الله فرحات، هنري حلو، إدمون نعيم، أنطوان غانم وفؤاد السعد.

أما لائحة «الإصلاح والتغيير» التي شُكّلت بالتحالف بين العماد عون والأمير طلال إرسلان فضمّت: طلال إرسلان، عصام شرف الدين، غالب الأعور، رمزي كنج، أسعد أبي رعد، حكمت ديب، مروان أبو فاضل، بيار دكّاش، شكيب قرطباوي وناجي غاريوس. وقد تركت اللائحة مقعداً شيعياً فارغاً وذلك في إطار الحرص على التعاطي الإيجابي مع حزب الله، وإمكانية التحالف مع شخصيات شيعية مستقلّة. وأدّى إنضمام المحامي أسعد أبي رعد (محامي الدكتور سمير جعجع) إلى لائحة عون إلى حصول سجالات سياسية بينه وبين القوات اللبنانية.

إنسحب من المعركة مرشّح الحزب الشيوعي أنطوان حرب، كما إنسحب معظم المرشّحين الشيعة الآخرين (صلاح الحركة، سعيد علامة، رياض رعد، فايز رحال) وبقي المرشّح المنفرد سعد سليم الذي يخوض الانتخابات منذ دورات عدة ويحصل على عدد لا بأس به من الأصوات. وكان النائب السابق، صلاح الحركة، قد تحدّث عن اتفاق مبدئي مع العماد عون للإنضمام إلى لائحته، لكن ذلك لم يتم مما دفع بالمرشّح الحركة للإعلان عن إنسحابه من المعركة وإصدار بيان ينتقد عون.

من جهته، فإن الحزب السوري القومي الاجتماعي خاض المعركة منفرداً بمرشّحه الدكتور أنطوان حتّي. وقد جرت معركة قاسية في هذه الدائرة، حيث عمد التيار العوني إلى إستخدام كامل قوّته الشعبية والإعلامية لحشد أكبر عدد

من المناصرين، خصوصاً على الصعيد المسيحي. كما شهدت هذه الدائرة معركة قاسية على الصعيد الدرزي، في حين حشد حزب الله وحركة أمل كل قوّتهما الشيعية خلف لائحة جنبلاط بعد أن برز تخوّف من عدم حصول إقبال شيعي أو حصول تشطيب في اللائحة، مما قد يُساعد في فوز بعض مرشّحي التيار العوني وطلال إرسلان.

كانت المفاجأة الكبرى في هذه الدائرة نسبة الإقبال الشيعي التي وصلت إلى حوالي 19،000 ناخب (حوالي 52%)، حيث صُبّت معظم أصواتهم لدعم لائحة جنبلاط وحلفائه، مما أدّى إلى فوزها بالكامل بفارق آلاف عدة عن لائحة التيار العوني. وكان «التكليف الشرعي» أحد عناوين هذه المعركة مما أدّى إلى ردود فعل سلبية من العماد عون. كما جرى الحديث عن حصول بعض الإشكالات على صعيد الانتخابات، سواء لجهة إستخدام المال أم لجهة إحتمال حصول «تزوير» في المناطق الشيعية من خلال زيادة عدد الأصوات، وفق ما ذكر مرشّحون في لائحة عون التي لدى المجلس الدستوري بطعن في نتائج انتخابات هذه الدائرة.

الصورة الانتخابية في المتن وكسروان ـ جبيل

ترك عدم الاتفاق بين جنبلاط وعون في الشوف وبعبدا ـ عاليه، إنعكاسات سلبية على دائرتي المتن وكسروان ـ جبيل، فعمد العماد ميشال عون إلى تشكيل لوائحه الخاصة، فيما شكّل لقاء قرنة شهوان لوائح مقابلة، فظهرت تباشير معركة قوية في هاتين الدائرتين.

في المتن، شكّل عون لائحة غير مكتملة، وضمّت في البداية: إبراهيم كنعان، سليم سلهب، غسان مخيبر، إدغار معلوف ونبيل نقولا. وفي وقت لاحق، بدأت تبرز ملامح التحالف بين عون وميشال المر وحزب الطاشناق، حيث جرى ضم ميشال المر وهاغوب بقرادونيان إلى اللائحة وتُرك مقعد ماروني واحد خالياً.

وفي المقابل، شكّلت قوى لقاء «قرنة شهوان» لائحة ضمّت حركة التجدّد الديمقراطي والحركة الإصلاحية الكتائبية والقوات اللبنانية، وتألّفت من: نسيب لحود، بيار أمين الجميّل، وديع الحاج، إدي أبي اللمع، فيليب يوسف المعلوف، غبريال المر، ميشال عقل ورافي مادايان.

وبرز من المرشّحين المنفردين سركيس سركيس (ماروني)، قيصر أوغست باخوس (ماروني)، غسان الأشقر (ماروني ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي)، والدكتور أنطوان حداد (كاثوليكي).

وكانت مرحلة ما قبل الانتخابات قد شهدت حملات إعلامية وسياسية حادّة، خصوصاً بعد إتهام عون للنائب نسيب لحود بأنه من الذين عملوا مع الإدارة الأميركية لتمهيد الهجوم السوري ضد عون عام 1990، لكن لحود نفى ذلك. وشنّت وسائل إعلام «تيار المستقبل» حملة قاسية ضد عون تحت عنوان تحالفه مع حلفاء سوريا والأجهزة الأمنية.

أما في دائرة كسروان ـ جبيل، فكانت الصورة أكثر غموضاً نظراً لكثرة المرشّحين الموارنة، وعدم وضوح التحالفات السياسية والانتخابية. جرى الحديث بداية عن لائحة تضم العماد عون ومنصور البون وناظم الخوري وفارس سعيّد، لكن ذلك لم يتم بسبب الخلافات بين «لقاء قرنة شهوان» والتيار العوني. كما سعى النائب فريد الخازن لتشكيل لائحة مع النائبين فارس بويز وعباس هاشم، ولكن هذه المحاولة فشلت أيضاً.

وإنتهت الإتصالات والمباحثات إلى تشكيل لائحتين أساسيّتين، الأولى ترأسها العماد ميشال عون، وضمّت إضافة له، الدكتور فريد الياس الخازن (عضو لقاء قرنة شهوان)، الدكتور يوسف خليل، نعمة الله أبي نصر، جلبيرت زوين، شامل موزايا، الدكتور وليد خوري وعباس هاشم.

أما في الجهة المقابلة، فقد شكّل تحالف لقاء قرنة شهوان والقوات

اللبنانية والحركة الإصلاحية الكتائبية والنائب فريد هيكل الخازن، لائحة ضمّت: فريد هيكل الخازن، منصور البون، كميل زيادة، فارس سعيّد، كارلوس إدّه، محمود عواد، شوقي دكاش وألكسندر رزق.

خرج النائب فارس بويز أو أُخرِج من اللائحتين، مما دفعه للعزوف عن الترشيح معتبراً أن ما جرى هو إستباق لمعركة رئاسة الجمهورية. وشكّل الوزير السابق جان لوي قرداحي لائحة غير مكتملة، وإنسحب معظم المرشّحين الشيعة.

شهدت هذه الدائرة أحد أشدّ المعارك الانتخابية قسوة، وفي المحصّلة كانت المفاجأة الكبرى في نتائج دائرتي المتن وكسروان ـ جبيل بفوز لوائح التيار العوني وحلفائها، فيما خسر مرشّحو تحالف لقاء قرنة شهوان. وكان السقوط المدوّي للنائبين فارس سعيّد ونسيب لحود، ولم ينجح سوى النائب بيار الجميّل (في المتن) عن المقعد الماروني الذي تُرِك خالياً في لائحة عون ـ المر ـ الطاشناق.

الجنوب

فاز بالتزكية كل من النائبين عن قضاء صيدا: بهية الحريري وأسامة سعد، وبلغ إجمالي عدد المترشّحين 19 مرشّحاً.

أما دائرة الجنوب الثانية، فتتألّف من أقضية النبطية، مرجعيون وحاصبيا وجزين، مخصص لهذه الدائرة 11 مقعداً نيابياً، موزّعة وفقاً للتقسيم الآتي: النبطية (3 مقاعد للشيعة)، مرجعيون / حاصبيا (مقعدان للشيعة، مقعد للسنّة، مقعد للدروز ومقعد للروم الأرثوذكس)، وقضاء جزين (مقعدان للموارنة ومقعد للروم الكاثوليك)،

بلغ عدد المرشّحين في هذه الدائرة 23 مرشّحاً، وفاز بالتزكية كل من المرشّحين عن المقاعد الثلاثة في قضاء جزين (سمير إبراهيم عازار وبيارو فريد

سرحال (موارنة)، والدكتور انطوان سليم خوري (روم كاثوليك). كما فاز أيضاً بالتزكية المرشّح عن المقعد السنّي في قضاء مرجعيون/ حاصبيا، قاسم هاشم.

بلغ عدد الناخبين 550، 283، وعدد المقترعين: 187، 124، فتكون نسبة الإقتراع: 8، 43٪.

وكان هناك نحو 566، 1 ورقة مُلغاة.

1 ـ مقاطعو العملية الانتخابية في الجنوب

إتّسمت الانتخابات النيابية في الجنوب بالطابع السياسي المباشر تحت عنوان «الدفاع عن خيار المقاومة»، وعمد بعض القياديين في حركة أمل وحزب الله إلى إعتبار الانتخابات «عملية إستفتاء على المقاومة وضد القرار 1559» وليس عملية انتخابية بحتة. واستطاع التحالف بين الحركة والحزب حسم نتائج المعركة الانتخابية قبل حصولها. وبرغم دعوات من فعاليات خارج إطار هذا التحالف لمقاطعة الانتخابات في أكثر من منطقة جنوبية، لكن ذلك لم يمنع الزيادة الكبيرة في نسبة التصويت والتي فاجأت الكثيرين.

الجماعة الإسلامية وفعاليات في جزين، والنائبان السابقان حبيب صادق ومنيف الخطيب، وبعض قيادات منطقة العرقوب أعلنوا المقاطعة الكلّية.

أما التيار العوني، فأعلن مقاطعة الانتخابات في جزين، فيما خاض مرشّحه العميد فوزي أبو فرحات الانتخابات في منطقة الزهراني بالتحالف مع رياض الأسعد.

الرئيس كامل الأسعد أعلن إنسحابه من المعركة الانتخابية بعد أن كان قد أعلن ترشّحه وأقام احتفالاً انتخابياً، لكنّه تعرّض خلاله لوعكة صحية مما دفعه لإعلان انسحابه لاحقاً.

حركة اليسار الديمقراطي، كانت قد أعلنت ترشيح عضوين منها عن مرجعيون وحاصبيا هما رياض عيسى وخليل ريحان، لكنها في وقت لاحق، قرّرت مقاطعة الانتخابات. كما إنسحب المرشّح الدكتور محمد ياسين من المعركة بعد أن كان مقرّراً أن ينضمّ للائحة رياض الأسعد، ولكن حصلت بعض الخلافات بينهما.

النائب السابق محمد عبد الحميد بيضون أعلن مقاطعة الانتخابات ولم يترشّح كلّياً.

2 ـ المشاركون في العملية الانتخابية

الحزب الشيوعي اللبناني قرّر خوض الانتخابات، وقد توزّع مرشّحوه على الشكل التالي:

- أنور ياسين عن بنت جبيل.
- سعد الله مزرعاني عن المقعد الشيعي في مرجعيون وحاصبيا.
- الدكتور علي الحاج علي عن النبطية.

وشكّل الحزب الشيوعي لائحة انتخابية في الدائرة الثانية ضمّت إلى جانب مزرعاني والدكتور الحاج علي، الدكتور كمال وهبي (عن المقعد الشيعي في النبطية)، إلياس أبو رزق (مقعد الروم الأرثوذكس عن مرجعيون وحاصبيا)، وعباس شرف الدين (المقعد الشيعي عن قضاء مرجعيون وحاصبيا) والذي إنسحب من اللائحة قبل يومين من الانتخابات.

كما أعلن الحزب الشيوعي دعم المرشّح حسين صفي الدين عن المقعد الشيعي في صور.

المهندس رياض الأسعد أعلن الترشّح وخوض المعركة بإسم لائحة التغيير التي ضمّت في الدائرة الأولى، إضافة إليه، المحامي ناجي بيضون (بنت

جبيل)، العميد فوزي أبو فرحات (المقعد الكاثوليكي في الزهراني)، أنور ياسين (بنت جبيل). كما تم دعم الدكتور حسين صفي الدين (صور).

أحمد الأسعد خاض المعركة الانتخابية منفرداً عن المقعد الشيعي في مرجعيون وحاصبيا.

كما ترشّح بشكل منفرد الدكتور حازم شاهين (النبطية)، المحامية بُشرى الخليل (صور)، سامي قيس (المقعد الدرزي عن مرجعيون وحاصبيا)، وأياد علي الخليل (صور)، الذي كان مقرّراً أن يكون ضمن لائحة حركة أمل وحزب الله لكن تمّ استبعاده لاحقاً.

أما لائحة حركة أمل وحزب الله، فقد كانت على الشكل التالي:

ـ الدائرة الأولى:

- صيدا: بهية الحريري وأسامة سعد (عن المقعدين السنّيين).
- الزهراني: نبيه برّي وعلي عسيران (عن المقعدين الشيعيّين)، وميشال موسى (عن مقعد الروم الكاثوليك).
- صور: حسن حب الله، محمد فنيش، عبد المجيد صالح وعلي خريس (عن المقاعد الشيعية الأربعة).
- بنت جبيل: حسن فضل الله، علي بزّي وأيوب حميّد (عن المقاعد الشيعية الثلاثة).

ـ الدائرة الثانية:

- جزين: أنطوان خوري (عن مقعد الروم الكاثوليك)، وسمير عازار وبيار سرحال (عن المقعدين المارونيّين).
- النبطية: محمد رعد، عبد اللطيف الزين وياسين جابر (عن المقاعد الشيعية الثلاثة).

- مرجعيون وحاصبيا: علي حسن الخليل ومحمد حيدر (عن المقعدين الشيعيّين)، أسعد حردان (عن مقعد الروم الأرثوذكس)، أنور الخليل (عن المقعد الدرزي) وقاسم هاشم (عن المقعد السنّي).

والملاحظ أن التغييرات التي طرأت على لوائح أمل وحزب الله كانت محدودة. فقد تمّ استبدال النائب عبد الله قصير (صور) بالنائب محمد فنيش الذي إنتقل من بنت جبيل إلى صور، فيما رُشّح حسن حب الله (حزب الله) بديلاً عن النائب الراحل الدكتور علي الخليل في صور، كما استبدل النائب محمد عبد الحميد بيضون (أمل) بالحاج عبد المجيد صالح في صور أيضاً. كذلك، إستبدَل حزب الله النائب نزيه منصور (مرجعيون) بالمرشّح محمد حيدر، والنائب جورج نجم (جزين) بالدكتور بيار سرحال. وقد زادت حصة الحزب نائباً واحداً فيما بقيت حصة حركة أمل على ما هي عليه.

ورغم أن كل التقديرات كانت تُشير إلى أن حزب الله يُمكن أن يحصل على المزيد من المقاعد بسبب تزايد دوره الشعبي والسياسي، فإن قيادة الحزب كانت حريصة على الحفاظ على التحالف مع الرئيس نبيه برّي، الذي تولّى إعلان اللوائح، وكذلك عدم إحداث تغيير كبير في تفاصيل التحالف وذلك بسبب الضغوط التي كان يتعرّض لها حزب الله والمقاومة وخوف القوى الشيعية من حصول تغيرات سياسية في لبنان تستهدف الوضع الشيعي.

أما قوى المعارضة، فهي لم تتوحّد بشكل كامل وإن كان قد حصل تحالف محدود في الدائرة الأولى بين رياض الأسعد والحزب الشيوعي، في حين تشكّلت قوى المعارضة في الدائرة الثانية بين التيار الأسعدي والقوى اليسارية.

3 ـ المشهد الانتخابي

أدّى التحالف القوي بين حركة أمل وحزب الله إلى حسم نتيجة المعركة

مسبقاً. كما أن الدعوات للمقاطعة وفوز خمسة نواب بالتزكية، أتاحت التكهّن بإمكانية تدنّي نسبة التصويت في الجنوب، وهذا الأمر دفع قيادة حركة أمل وحزب الله إلى القيام بحملة واسعة سياسية وإعلامية وشعبية من أجل حث الناخبين على المشاركة تحت عنوان: الإستفتاء على المقاومة ورفض القرار 1559». كما أن قيادات منطقة صيدا، وأخرى في جزين، عمدت لتكثيف الدعوات للمشاركة رغم فوز مرشّحيها في المنطقتين بالتزكية.

هذه الأجواء السياسية ساهمت في زيادة نسبة التصويت في الجنوب، بحيث فاقت كل التوقّعات، وشكّلت تأكيداً على قوة التحالف بين حركة أمل وحزب الله والإلتفاف الشعبي حول المقاومة وخيارها السياسي، وإن كانت المشاركة الضعيفة نسبياً لأبناء جزين (15%) أدّت إلى إبقاء «إشكالية» تمثيل هذه المنطقة، في ظل الحديث الدائم عن اختيار نوابها من قبل حركة أمل وحزب الله وليس من قبل أبنائها.

البقاع

شهدت هذه الدوائر معارك متنقلة، وكان لكل دائرة طابع خاص سواء لجهة القوى الحزبية والسياسية فيها أو لجهة حدّة التنافس وكيفية توزّع القوى الناخبة.

ففي بعلبك ـ الهرمل، كان التحدّي أمام حزب الله إعادة إثبات وجوده الشيعي في هذه الدائرة بالتحالف مع القوى الحزبية الأخرى (حركة أمل، حزب البعث، الحزب القومي وحزب الكتائب)، وإن كان الحزب قد خاض المعركة مرتاحاً بعد الفوز الكبير الذي حقّقه في الجنوب.

أما في دائرة زحلة، فكانت المعركة قاسية وحادّة، وأخذت طابعاً طائفياً، وذلك بعد فشل التحالف بين إلياس سكاف من جهة وتيار المستقبل والنائب محسن دلول من جهة أخرى.

في دائرة البقاع الغربي راشيا، كانت حدّة المعركة أقل قوة بعد أن نجح تحالف «تيار المستقبل» وحركة أمل وحزب الله والحزب التقدّمي الإشتراكي بتشكيل لائحة مشتركة ضد معظم النواب السابقين الذين إنقسموا إلى لائحتين، مما أضعف قدرتهم على المواجهة، في حين إنسحبت الجماعة الإسلامية من المعركة، وخاض الحزب الشيوعي اللبناني المعركة منفرداً من خلال الأمين العام السابق فاروق دحروج.

هذا بشكل عام، فماذا في تفاصيل هذه المعارك الانتخابية؟

في دائرة بعلبك ـ الهرمل، يُشكّل حزب الله القوة الناخبة الأساسية، ولذلك فإنه كان محور الإتصالات واللقاءات، في وقت سعى الحزب لتجديد نوابه في هذه الدائرة بعد بروز الكثير من الملاحظات على أدائه في هذه المنطقة. وكانت المشكلة الأبرز في مشاركة حزب البعث في هذه اللائحة، وقد ترشّح النائب عاصم قانصو وعضو القيادة القطرية فايز شكر، مما أدّى إلى بلبلة في صفوف الحزب، خصوصاً في ظل الأجواء السياسية الضاغطة بعد الإنسحاب السوري. وبعد سلسلة مداولات، قرّر حزب البعث عدم ترشيح أي شخصية عنه، وترك القرار لقيادة حزب الله لإختيار مرشّح بديل. هذا الأمر أعطى حزب الله هامشاً جديداً لإختيار شخصية من الهرمل، وذلك إستجابة لمطالب أبناء المنطقة بتعزيز تمثيلها النيابي، وتمّ إختيار المحامي نوار الساحلي، وأصبحت اللائحة التي شكّلها حزب الله كالآتي:

- عن المقاعد الشيعية: حسين الحاج حسن، جمال الطقش، علي المقداد، الرئيس حسين الحسيني، نوار الساحلي وغازي زعيتر.
- عن المقعدين السنيّين: كامل محمد الرفاعي وإسماعيل سكرية.
- عن مقعد الروم الكاثوليك: مروان فارس (الحزب القومي).
- عن المقعد الماروني: نادر سكر (حزب الكتائب).

وفي المقابل، عمدت فعاليات في المنطقة إلى تشكيل لائحة ضمّت مجموعة من المرشّحين الأقوياء، وهم: رفعت المصري (شيعي)، يحيى شمص (شيعي)، علي الموسوي (شيعي)، حسين صالح (سنّي)، طارق حبشي (ماروني) وألبير منصور (روم كاثوليك).

في حين شكّل التيار العوني لائحة غير مكتملة ضمّت سليم كلاس (روم كاثوليك)، فادي يونس (شيعي) وعلي حمادة (شيعي).

أما الشيخ صبحي الطفيلي (ثورة الجياع)، فأعلن عزوفه عن المشاركة في الانتخابات كلّياً. وتحرك حزب الله بقوة على صعيد استنفار قواعده الشعبية من خلال تشكيل ماكينة انتخابية ضخمة، وقد شارك الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله شخصياً في الحملة الانتخابية من خلال المهرجان الضخم الذي أُقيم في بعلبك قبل يومين من الانتخابات، مما ساعد في تعبئة القاعدة الشعبية.

أما اللوائح الأخرى، فقد عمدت إلى استنفار الماكينات الانتخابية لكنها لم تنجح في تحقيق إستقطاب شعبي كبير.

وأدّت المعركة الانتخابية في هذه الدائرة إلى فوز كبير للائحة حزب الله، وإن كان برز بوضوح التشطيب الذي طال الرئيس حسين الحسيني، مما جعله في آخر الفائزين. وقد ربط البعض ذلك بمعركة انتخاب رئيس المجلس النيابي.

في زحلة، كانت المعركة قاسية وقوية، وبُذِلت فيها كل أشكال الدعم السياسي والمالي، إضافة لاستثارة الجانب الطائفي، بعد فشل الإتصالات بين النائب إلياس سكاف من جهة وبين «تيار المستقبل» والنائب محسن دلول من جهة أخرى. فسكاف خاض المعركة لإثبات قوّته الشعبية وتحت عنوان «منع تيار المستقبل ومحسن دلول من التحكّم بالوضع السياسي في هذه المنطقة».

في حين خاض «تيار المستقبل» والنائب محسن دلول المعركة بالتحالف مع النائبين نقولا فتوش ويوسف المعلوف. وشاركت السيدة نازك الحريري

شخصياً في المهرجانات الانتخابية المختلفة في هذه الدائرة. وجرى الحديث عن دفع أموال كبيرة من قبل اللائحتين المتنافستين.

وشارك «التيار العوني» بقوّة في الانتخابات إلى جانب إلياس سكاف. وكانت المفاجأة الكبرى فوز لائحة سكاف مع خرق واحد من قبل النائب نقولا فتوش، مما شكّل هزيمة قوية لـ«تيار المستقبل» والنائب محسن دلول، الذي حلّ محلّه النائب الجديد حسن يعقوب (إبن الشيخ محمد يعقوب).

في البقاع الغربي ـ راشيا، كانت المعركة أكثر سهولة من بقية الدوائر، وذلك بعد التحالف السياسي والانتخابي الذي ضم «تيار المستقبل»، الحزب التقدّمي الإشتراكي، حركة أمل، حزب الله والنائب روبير غانم.

وضمّت لائحة التحالف: وائل أبو فاعور (درزي ـ الحزب التقدّمي الإشتراكي)، ناصر نصر الله (شيعي ـ حركة أمل)، روبير غانم (ماروني)، أنطوان سعد (روم أرثوذكس)، جمال الجراح وأحمد فتوح (سنّيان ـ تيار المستقبل).

في حين انقسم النواب الآخرون إلى لائحتين غير مكتملتين. أما الحزب الشيوعي اللبناني، فخاض المعركة منفرداً. كما إنسحبت الجماعة الإسلامية منها بشكل كامل. وكل ذلك ساعد على فوز اللائحة القوية.

وقد أدّت الانتخابات إلى سقوط خمسة نواب أمضوا دورات عدّة في العمل النيابي هم: فيصل الداوود، محمود أبو حمدان، إيلي الفرزلي، عبد الرحيم مراد وسامي الخطيب. وأكّدت النتائج حضور «تيار المستقبل» في هذه الدائرة، وكذلك الدور المؤثّر للتحالف بين حركة أمل وحزب الله.

الشمال

الانتخابات في الشمال كانت المرحلة الأخيرة من الانتخابات النيابية، وجاءت بعد الانتخابات في جبل لبنان التي شهدت إنتصاراً كبيراً للتيار العوني

وسقوطاً قاسياً لعدد من رموز «لقاء قرنة شهوان» المتحالفين مع «تيار المستقبل» والحزب التقدّمي الإشتراكي.

لذلك، شكّلت هذه المرحلة أهم مراحل الانتخابات النيابية، كان عنوانها الأساسي «من يمتلك الغالبية النيابية في البرلمان اللبناني»، فـ«تيار المستقبل» وسعد الدين الحريري كانا يُريدان الحصول على أكثر من عشرين نائباً من أجل أن تُصبح الغالبية بيدهم، في حين كان تحالف الوزير السابق سليمان فرنجية مع التيار العوني يسعى للحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد النيابية ليُشكّل قوّة نيابية مؤثّرة في البرلمان. كما كان رموز «لقاء قرنة شهوان» يعملون لإثبات قوّتهم الشعبية بعد الخسارة الكبيرة في جبل لبنان.

وكان أيضاً لهذه المعركة أبعاد إضافية في الدائرة الأولى التي تضمّ عكار ـ بشرّي ـ الضنّية، وذلك لإنجاح تحالف «تيار المستقبل» مع القوات اللبنانية، والذي كان يُواجَه بحملة قاسية من خصوم لها.

كل هذه العوامل تركت إنعكاساتها المباشرة على المعركة، التي إنطلقت بداية من عزوف عدد من الشخصيات الأساسية عن المشاركة في الانتخابات، وخصوصاً الرئيس عمر كرامي ونائب رئيس الحكومة عصام فارس والجماعة الإسلامية والنائب جان عبيد.

دائرتا الشمال

في الدائرة الأولى: (عكار ـ بشرّي ـ الضنّية)، فشلت الإتصالات لتشكيل لائحة موحّدة بين النائب مخايل الضاهر وتيار المستقبل، في حين أعلن عصام فارس عزوفه عن المشاركة. وكانت المنافسة الأساسية بين لائحتين أساسيتين: الأولى تضم تحالف المستقبل والقوات اللبنانية، والثانية برئاسة مخايل الضاهر، وتضمّ عدداً من النواب السابقين والحاليين. كما شكّلت لائحة ثالثة ضمّت

النائب السابق خالد الضاهر وبعض القوى الأخرى؛ وكانت اللائحتان موزّعتين على الشكل التالي:

- لائحة «الوحدة الوطنية» المدعومة من تيار المستقبل والقوات اللبنانية: ستريدا جعجع وإيلي كيروز (بشري)، أحمد فتفت وقاسم عبد العزيز (الضنية)، مصطفى هاشم، عزام دندشي ومحمود مراد (عكار ـ سنّة)، رياض رحال وعبد الله حنا (عكار ـ روم أرثوذكس)، هادي حبيش (عكار ـ ماروني)، مصطفى علي حسين (عكار ـ علوي).
- لائحة «الإرادة الشعبية» المدعومة من مخايل الضاهر: مخايل الضاهر (عكار ـ ماروني)، محمد يحيى، طلال المرعبي، وجمال إسماعيل (عكار ـ سنّة)، كريم الراسي وجوزف شهدا (عكار ـ روم أرثوذكس)، شحادة العلي (عكار ـ علوي)، محمد الفاضل وجهاد الصمد (الضنية)، جبران طوق وروي عيسى الخوري (بشرّي).

وقد إنتقل سعد الدين الحريري وعدد من قادة «تيار المستقبل» إلى الشمال لإدارة المعركة الانتخابية.

فيما قام العماد ميشال عون بزيارة إلى كل من سليمان فرنجية والرئيس عمر كرامي لإجراء مصالحة بينهما ودعم لائحة مشتركة، وإن كان الرئيس كرامي أصرّ على عدم المشاركة شخصياً.

إنقسمت القوى الإسلامية إلى إتجاهات عدة، الأول ضمّ الجماعة الإسلامية التي أعلنت عزوفها عن المشاركة، وإن كانت لم تمنع أنصارها من التصويت لـ«لائحة المستقبل»، بعد زيارة سعد الدين الحريري لقيادتها. والثانية ضمّت حركة التوحيد الإسلامي وشخصيات إسلامية مستقلّة أعلنت دعمها لتحالف عون ـ فرنجية.

أما في الدائرة الثانية، فكانت المعركة الأساسية بين لائحتين: الأولى تضمّ

تحالف تيار المستقبل ونواب لقاء قرنة شهوان، اليسار الديمقراطي والقوات اللبنانية، وضمّت: نائلة معوّض، جواد بولس وسمير فرنجية (زغرتا)، بطرس حرب وأنطوان زهرا (البترون)، محمد الصفدي، محمد كبارة، مصطفى علوش، مصباح الأحدب وسمير الجسر (طرابلس ـ سنّة)، موريس فاضل (طرابلس ـ روم أرثوذكس)، إلياس عطاالله (طرابلس ـ ماروني)، بدر ونّوس (طرابلس ـ علوي)، فريد مكاري، نقولا غصن وفريد حبيب (الكورة)، وهاشم علم الدين (المنية).

وقد إنتقل إلياس عطاالله (اليسار الديمقراطي) من الشوف إلى طرابلس مرشّحاً عن المقعد الذي كان يشغله النائب جان عبيد.

أما اللائحة الثانية، فضمّت تحالف الوزير السابق سليمان فرنجية والتيار الوطني الحر وبعض الشخصيات والحزب الشيوعي اللبناني، وضمّت: سليمان فرنجية، إسطفان الدويهي وسليم كرم (زغرتا)، أحمد كرامي، عبد المجيد الرافعي، نواف كبارة، محمد صفوح يكن ومحمد نديم الجسر (طرابلس ـ سنّة)، أحمد حبوس (طرابلس ـ علوي)، رفلي دياب (طرابلس ـ روم أرثوذكس)، فايز غصن (طرابلس ـ ماروني)، محمود طبو (المنية)، جبران باسيل ونزار يونس (البترون)، فايز كرم، عطاالله جبور وسليم العازار (الكورة). خرج الحزب القومي وحزب البعث من التحالفات، وإن كان الحزب القومي قد أعلن دعمه للائحة فرنجية ـ عون. خيضت معركة قاسية في الشمال، إستُخدِمت فيها الأموال والتحريض الطائفي، وإنتهت إلى فوز لوائح «تيار المستقبل» وحلفائه في الدائرتين، وإلى خسارة سليمان فرنجية وحلفائه، مما سمح لـ«تحالف المستقبل» بالحصول على أغلبية نيابية من 74 نائباً، الأمر الذي اعتُبر محطة هامة في الوضع السياسي اللبناني.

الفصل الثاني

قانون الانتخابات والنخب السياسية 2009

الظروف التي احاطت بصدور قانون 1960

تشكّلت الحكومة اللبنانية الأولى بقيادة الرئيس فؤاد السنيورة لاعتبارات ذات صلة بارتباط إسم السنيورة بالرئيس رفيق الحريري، واستُبعد عن التشكيلة الحكومية تكتل النائب ميشال عون، فزاد التباين حدة بينه وقوى 14 آذار وكان بمثابة طلقة الرحمة على ارتباطه بما اصطلح على تسميته ثورة الأرز، بل وإلى أكثر من ذلك، انتقال تحالفه إلى المعسكر الآخر (8 آذار) سيما مع إعلان وثيقة التفاهم بين «عون» و«نصرالله» في كنيسة مار مخايل في بيروت 2006.

وتشكلت الحكومة من أطراف التحالف الرباعي وحلفائهما، نالت معه قوى 8 آذار ومعها الرئيس إميل لحود الثلث المعطل (الذي فقدوه لاحقاً بسبب تبدل ولاءات ثلاثة وزراء من أربعة كانوا من حصة رئيس الجمهورية). وكان أن صدر مرسوم تشكل الحكومة بتاريخ 19 تموز 2005، فتشكّلت الحكومة اللبنانية برئاسة فؤاد السنيورة[1]، وجاءت التشكيلة الحكومية لـ14 آذار 15 وزيراً، و9 وزراء للمعارضة.

(1) مرسوم تشكيل الحكومة في 19 ـ 7 ـ 2005 عن برنامج التشريعات.

جاء البيان الوزاري مراعياً لمتطلبات أطراف التحالف الرباعي في الجوانب السياسية، حيث راعى فريق 8 آذار لجهة مواضيع: الصراع مع إسرائيل والمقاومة والأسرى والعلاقة مع سوريا وفريق 14 آذار لجهة: كشف حقيقة جرائم الاغتيال والتحقيق الدولي في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري[1].

---

(1) البيان الوزاري / 25 ـ 7 ـ 2005/ رقم الصادر1122/م ص حيث ورد فيه تعتبر الحكومة أن أساس عدم الاستقرار في المنطقة يعود إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني ومنعه من إقامة دولته المستقلة على أرضه. وهي تعتقد أن السلام لا يمكن أن يتحقق مع استمرار الاحتلال للأرض وعدم إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الكاملة والمشروعة، بما فيها حق العودة المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

وانطلاقاً مما نص عليه اتفاق الطائف تؤكد الحكومة حرصها على إقامة علاقات صحية وجدية ومميزة وراسخة مع سوريا مرتكزة في ذلك على روابط الأخوة والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة.

وتؤكد الحكومة التزامها بأن لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لأي تنظيم أو قوة أو دولة تستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا تأكيداً لمبدأ أن أمن لبنان من أمن سوريا وبالعكس.

كما تجدد الحكومة تأكيدها على التضامن والتعاون مع الشقيقة سوريا وعلى أهمية تنسيق الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي. وستبادر الحكومة فور نيلها الثقة إلى معالجة أزمة الحدود الطارئة بما يعيد الأوضاع إلى مسارها الطبيعي وإلى ما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين بلدين جارين وشقيقين وأن تعمد إلى معالجة السلبيات الأخرى التي تضر بمصالح البلدين، والتطلع إلى مستقبل مشرق وتعاون كامل في مختلف المجالات، وذلك في إطار السيادة والاستقلال لكلٍ منهما لدرء المخاطر والتحديات الناجمة عن الضغوطات والتحولات الإقليمية والدولية.

وتؤكد الحكومة على التزامها بمتابعة قضية المفقودين والمعتقلين في السجون السورية وذلك من خلال اللجنة المشتركة اللبنانية ـ السورية التي تم الإتفاق عليها بين البلدين.

وستعمل الحكومة، في السياسة الدولية، على توفير أفضل علاقات التعاون مع جميع الدول الصديقة ومع المؤسسات الدولية وذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق الشراكة الأوروبية، وتفعيل دور المؤسسات الدولية بما يخدم قضية السلم والأمن الدوليين، ويسهم في حل النزاعات في المنطقة في ضوء القوانين والمواثيق الدولية التي تنص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة، وضرورة احترام سيادة الدول الأعضاء واحترام العلاقات والمعاهدات الدولية.

وتؤكد الحكومة حرصها على التمسك باحترام القانون الدولي وحسن العلاقة مع الشرعية الدولية واحترام قراراتها وذلك في إطار السيادة والتضامن والوحدة الوطنية. كذلك وفي إطار إطلاق حوار داخلي لبناني بهدف الوصول إلى توافق وطني يقوم على تعزيز الوحدة الوطنية والتأكيد=

وهكذا استقرّت صورة مجلس النواب لعام 2005 على ثلاثة تكتّلات كبيرة: تكتّل أكثري يقوده الحريري وجنبلاط مؤلّف من 72 نائباً، وتكتّل معارض بقيادة «أمل» و«حزب الله» مؤلف من 35 نائباً، وكتلة عون من 21 نائباً. وبات واضحاً أنّ فريق 14 آذار لن يقدر على إطاحة رئيس الجمهورية إلا إذا تفاهم مع ميشال عون الذي حسم هذا الموضوع بإتجاه الدفاع عن موقع الرئاسة، فرفض إسقاط رئيس الجمهورية بالقوّة، واشترط على قوى 14 آذار أن تتفق على إسم الرئيس البديل قبل إسقاط الرئيس الحالي، علماً أن عون لم يكن يخفي رغبته بالترشّح للرئاسة.

= على مصالح البلاد العليا، والعمل على تعزيز موقع لبنان وصدقيته ضمن الأسرة الدولية.

كذلك ستولي الحكومة الاهتمام اللازم في قضية تغييب الإمام موسى الصدر ورفيقيه.

وتعتبر الحكومة أن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية.

كذلك تؤكد الحكومة على الاستمرار في رفض التوطين الذي يُخِلُّ بالحقّ العربي الفلسطيني، ويتناقض مع وثيقة الوفاق الوطني.

وتعلن الحكومة عن اهتمامها بمتابعة قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإفراج عنهم.

إنَّ الحكومة لن تألو جهداً في سعيها الدؤوب وبالتنسيق والتعاون المستمرين مع لجنة التحقيق الدولية لكشف حقيقة جرائم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والنائب باسل فليحان، كما ستلاحق بقوة أعمال التحقيق بالجرائم التي ذهب ضحيتها الكاتب والصحافي سمير قصير والمناضل جورج حاوي وضحايا التفجيرات في أكثر من منطقة ومحاولة اغتيال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني الياس المر، وقبل ذلك محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة. وتؤكد الحكومة إصرارها وفوق ذلك إصرار اللبنانيين جميعاً بأن يحاسب جميع المسؤولين عن تلك الجرائم أمام القضاء محاسبة كاملة.

استعادة الثقة في الداخل والخارج بمستقبل الاقتصاد اللبناني من خلال التأكيد على صدقية الدولة وتصميمها على تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة. ومن هنا فإن إعادة إطلاق تلك الإصلاحات، التي، وعِدَ بها اللبنانيون منذ سنوات والتي وُضعت أُسسها في مشروع موازنة العام 2003 ومؤتمر باريس ـ 2 وفي المشاريع الإصلاحية الأخرى والتي كان آخرها مشروع موازنة العام 2005 تشكل مدخلاً أساسياً لعملية استعادة الثقة.

أقفلت الانتخابات ملّف إستقالة أو إقالة إميل لحود، على خلاف ما كانت تبغيه قوى 14 آذار بإعادة تكوين سلطة جديدة، ولم تسفر أول انتخابات نيابية بعد الإنسحاب السوري عن الإتيان برئيس جديد للجمهورية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة حزب الله في الحكومة جاءت في إطار قرار استراتيجي اتّخذه بالدخول في مؤسسات الدولة وإداراتها بعد إنسحاب الجيش السوري.

في 26 تموز 2005 خرج سمير جعجع من السجن بموجب قانوني عفو عن ملفات «القوات اللبنانية» ومتهمي مجدل عنجر والضنية. ظن كثيرون أنه بات من الماضي، لكن خروجه بدّل المشهد السياسي، وعرفت الساحة المسيحية ثنائية عون ـ جعجع على أنقاض «لقاء قرنة شهوان».

تبدل التحالفات وانفراط عقد التحالف الرباعي

كثُرت التكهنات حول مصير الاتفاق الرباعي «في الانتخابات النيابية صيف العام 2005، وجرى تحميل هذا الاتفاق كل المسؤولية عن المأزق السياسي - الأمني الذي يخضع له لبنان، واعتبر البعض بأنه شكل طعنة من طرف 14 آذار لحزب الله» وحركة «أمل»، واستغل أصواتهما لتكوين أكثرية «مسروقة» أو «وهمية»، فكان لا بد من إعادة تصحيح الميزان السياسي من خلال مشاركة فورية تحت تسمية «الثلث المعطّل» أو «الثلث الضامن تصحيحاً للتمثيل الشعبي باجراء انتخابات نيابية مبكرة[1]».

وفيما كانت الاغتيالات تتتابع، سيطر على النصف الثاني من سنة 2005 عمل لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديتليف ميليس، وقد كلفتها الأمم المتحدة بكشف الملابسات في مقتل رفيق الحريري. وفي أواخر آب 2005 استصدر

(1) جريدة النهار/تاريخ 12 ـ 2 ـ 2007/ هذه هي حقيقة الاتفاق الرباعي الخماسي - بقلم الياس الزعبي.

ميليس، بمساعدة القضاء اللبناني، مذكرة بتوقيف رؤساء مديريات الأمن الأربعة اللبنانيين الذين تم اعتبارهم موالين لسوريا[1]. ثم قدّم في تشرين الأول أول تقاريره إلى الأمم المتّحدة يتّهم فيه دوائر الأمن السورية ونظيراتها اللبنانية مباشرةً. إلا أنّ القاضي ميليس استقال من منصبه في نهاية العام، فحلّ محلّه القاضي البلجيكي سيرج برامرتز.

إنقسم اللبنانيون بين متريّثٍ يطالب باكتمال التحقيق قبل طرح موضوع رئيس الجمهورية، ومستعجلٍ يدعو إلى رحيل لحود فوراً. غير أنّ السنيورة قرّر الإنقطاع عن الاجتماع بلحود، فعمد إلى وقف جلسات مجلس الوزراء بحضور رئيس الجمهورية. أفاد السنيورة من الجو الذي تركه اغتيال النائب جبران تويني فطرح موضوع المحكمة الدولية على التصويت في مجلس الوزراء ونالت الأكثرية.

وقع وزراء حزب الله وحركة أمل في الإحراج، لا هم قادرون على الإستمرار في موقفهم الرافض للمحكمة الدولية تحت الضغط السياسي والشعبي نتيجة اغتيال تويني، ولا هم موافقون على إنشائها عن طريق تصويت أكثرية الوزراء خلافاً للنظام اللبناني التوافقي الذي يفترض ثلثي الأصوات على الأقلّ في المسائل الأساسية. فقرروا تعليق مشاركتهم في مجلس الوزراء دون الاستقالة. أقفل العام 2005 على إنقلاب ناقص: الإنسحاب السوري لم يحمل نهاية النفوذ السوري، الانتخابات النيابية لم توصل أكثرية جديدة قادرة على الحكم، الإستقرار مهتز، والمجتمع الدولي مستنفر، والحكومة فريقان: فريق الأكثرية الجديدة التي لا تمسك بكامل القرار، وفريق المعارضة الشيعية التي تملك حق الفيتو[2].

(1) في 30 آب أوصى ميليس المحقق اللبناني الياس عيد بتوقيف الضباط: جميل السيد، ريمون عازار، علي الحاج ومصطفى حمدان على ذمّة التحقيق بناء على شهادة السوريَين محمد زهير الصدّيق وهسام هسام، علماً أنّ الأول سيناقض لاحقاً أقواله قبل أن يلجأ إلى فرنسا، والثاني سيهرب إلى دمشق ليعقد مؤتمراً صحفياً يتراجع فيه عن إفادته.

(2) تنص الفقرة «ي» من مقدمة الدستور اللبناني على «انه لا شرعية لسلطة تناقض ميثاق العيش=

وهكذا، فإن الطابع السياسي للقضايا التي تأسس عليها الاختلاف سريعاً ما تحول إلى أزمة مؤسساتية عطلت مؤسسات الدولة وأدخلت النظام السياسي برمته في أزمة فتعطلت فعلياً المؤسسات الثلاث الكبرى التي تدير البلاد: رئاسة الجمهورية، الحكومة، مجلس النواب[1].

وهكذا، فقد استمر انكفاء الوزراء الشيعة عن المشاركة في الحكومة واشترطوا للعودة أمرين: التفاهم على عدم اللجوء إلى التصويت داخل مجلس الوزراء في الشؤون الأساسية، وتعهد الحكومة الإعلان أن «حزب الله» هو مقاومة وليس ميليشيا، فلا يعود معنياً بتطبيق القرار 1559 الذي ينص على وجوب نزع سلاح الميليشيات. وافق السنيورة على النقطة الأولى، لكنه لم يقبل بالثانية. فاستمرت الأزمة مفتوحة. وفجأة وبلا مقدمات، فتح وليد جنبلاط النار على «حزب الله» حيث وصف سلاحه بأنه «سلاح الغدر».

رتّب برّي عودة الوزراء الشيعة إلى المشاركة في مجلس الوزراء بعد انكفاء شهرين، عبر إتصالات أجراها مع الحريري والسنيورة والسّيد حسن نصر الله، ولم يُشرك فيها وليد جنبلاط ولا سمير جعجع.

تفاهم عون ـ نصرالله

ما إن تجاوزت الحكومة قطوع انكفاء الوزراء الشيعة حتى وقعت في قطوع 5 شباط[2].

غداة هذه الحوادث التي إتخذت طابعاً طائفياً، حصل لقاء غير مألوف

= المشترك» وقد اعتبرت قوى المعارضة ان ذلك يسقط شرعية حكومة السنيورة ويجعلها غير ميثاقية، مادام وزراء الطائفة الشيعية قد انسحبوا من الحكومة وباتت طائفتهم غير ممثلة فيها.

(1) د. علي فياض، مرجع سابق، ص 45.

(2) إنقلبت تظاهرة إحتجاج على رسوم كاريكاتورية تمسّ بالإسلام والنبي محمد (ص) نشرت في صحيفة دانماركية، إلى أعمال شغب وحرق وتكسير إستهدفت السيارات والمحال وحتى الكنائس في المناطق المسيحية من بيروت.

وغير مسبوق، فاجتمع الجنرال ميشال عون والسيد حسن نصر الله في كنيسة مارمخايل حيث حمل المكان دلالة رمزية هدفه طمأنة المسيحيين وإعطاء صورة للتلاقي والحوار، وقد اعتُبر هذا اللقاء إنقلاباً سياسياً بالمعنى التاريخي للأحداث والإصطفافات السياسية والطائفية في لبنان[1].

إنبثقت عن اللقاء «ورقة تفاهم» أظهرت أنّ هذا الاتفاق ليس تقارباً ظرفياً، ولا اصطفافاً طائفياً، بل هو مشروع تحالف وطني مفتوح على الجميع ويقدم الأجوبة حول المواضيع الإختلافية: من موضوع سلاح حزب الله، والقرار 1559 واستراتيجية الدفاع الوطني، إلى العلاقات السورية ـ اللبنانية، ومكافحة الفساد وقانون عصري للانتخابات.

شنّ لقاء 14 آذار هجوماً مركّزاً على تفاهم التيار وحزب الله وحاول أن يؤلّب ضدّه كل الأوساط المسيحية لإحراج عون وإفقاده بعض شعبيته.

أما الأوساط الديبلوماسية الغربية فتعاملت معه بحذرٍ شديد، وقد انتقده بصراحة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية دايفيد ويلش، وذكّر أنّه يتعارض ومواقف عون السابقة من القرار 1559 ومن دور سوريا في لبنان، وأنّ المستفيد الأول هو حزب الله الذي حصل على غطاء مسيحي لسلاحه.

كان هذا الاتفاق خطأ من المنظار الأميركي، لكنّه شكّل في الداخل اللبناني ركيزة أساسية من ركائز الوحدة الوطنية، وأعاد خلط أوراق اللعبة السياسية.

مؤتمر الحوار الوطني

كان رئيس مجلس النواب نبيه برّي يكثّف اتصالاته مع الأكثرية والمعارضة لعقد طاولة حوار في مجلس النواب، وقد قطع خطوات متقدمة في هذا الشأن.

(1) جريدة السفير تاريخ 7/ 2/ 2006.

وبقي الاتفاق على جدول الأعمال، جنبلاط وجعجع يطالبان بإدراج موضوع إستقالة لحود وانتخاب رئيس جديد، في حين أنّ أقطاب المعارضة وفي مقدمّهم ميشال عون يقولون: «إن إسقاط رئيس الجمهورية في الشارع سابقة خطيرة»[1].

في 2 آذار 2006، جمع نبيه برّي تحت قبّة البرلمان الأضداد الذين لم يجتمعوا من قبل، فخلط بين التمثيل الطائفي والتمثيل السياسي[2]. وقد سجّل برّي إنجازاً سياسياً لمجرّد أنّه نقل الأزمة من الشارع إلى طاولة الحوار، تضمّن جدول أعمال الحوار أربع نقاط: التحقيق الدولي، رئاسة الجمهورية، سلاح المقاومة، العلاقة مع سوريا. كما اتُّفق على ضرورة تسليم السلاح الفلسطيني خارج المخيّمات وتنظيمه داخلها من دون تحديد آليّة معينة وتبيّن أنّ الهوّة واسعة بين الأفرقاء أثناء البحث في سلاح حزب الله، وقد اتّسعت أكثر أثناء الحوار.

أصرّ فريق الأكثرية على نزع سلاح حزب الله، وإرسال الجيش إلى الجنوب وإحياء اتفاق الهدنة مع إسرائيل. في المقابل رفض فريق المعارضة تطبيق القرار 1559 واشترط إخضاعه للحوار الداخلي، واقترح البحث في منظومة دفاعية تحت عنوان الإستراتيجية الدفاعية.

أما النقاش الأكثر حدة فقد جرى حول موضوع العلاقة مع سوريا، فانقسم المتحاورون ثلاثة إتجاهات: اتجاه يقوده وليد جنبلاط ويراهن على سقوط النظام السوري، واتجاه يتزعمه سعد الحريري ويطالب بتجميد العلاقة مع سوريا إلى حين جلاء الحقيقة في شأن اغتيال والده. واتجاه ثالث يمثّله حركة أمل وحزب الله، ينادي بضرورة استئناف العلاقات مع سوريا وترميمها دون انتظار نتائج التحقيق.

(1) كريم بقرادوني، مرجع سابق، ص 418.

(2) إلتقى حول الطاولة المستديرة، رجال لم يلتقِ بعضهم البعض الآخر من قبل: نبيه برّي، السيد حسن نصرالله، سعد الحريري، فؤاد السنيورة، محمد الصفدي، ميشال عون، امين الجميّل، بطرس حرب، سمير جعجع، وليد جنبلاط، إيلي سكاف، ميشال المر، غسان تويني، هاغوب بقرادونيان، ووراء كلّ من هؤلاء جلس مساعدان من الكتلة النيابية التي يمثّل.

في الجولة الثامنة من الحوار الوطني سلّم فريق الأكثرية بعجزه عن إزاحة إميل لحود، واعترف ضمناً بأنّه باقٍ إلى نهاية ولايته. وأعلن نبيه برّي بإسم المتحاورين أنّ موضوع رئاسة الجمهورية لم يعد موضوع بحث وأنّهم لم يتفقوا في شأنها، وانتقلوا إلى موضوع سلاح المقاومة.

الموقف من سوريا والحرب الإسرائيلية صيف 2006

وفيما كان الحوار يدور في حلقة مفرغة، أطلق وليد جنبلاط موقفاً مدوّياً من واشنطن بعد لقائه كونداليزا رايس، فقال إنّ الهدف من زيارته هو الطلب من الأميركيين المساعدة على انتخاب رئيس لبناني جديد قادر على تطبيق القرار 1559، ومنع عودة سوريا إلى لبنان، وإكمال الضغوط حتى إسقاط نظام بشّار الأسد. وهاجم من واشنطن «حزب الله» واصفاً إياه بأنّه خصم هائل «يتحالف مع سوريا التي أقامت دولة بوليسية» في لبنان، ويدافع عن استراتيجية «إيران النووية» ويريد الاحتفاظ بسلاحه خدمةً «لأجندة غير لبنانية...[1]». ثم جاء حديثه عن سلاح الغدر، ورد الحزب عليه ببيانٍ قاسٍ واصفاً «لو تمثل الغدر برجلٍ لكان وليد جنبلاط[2]».

في 16 آذار، صدم التقرير الأول الصادر عن رئيس لجنة التحقيق الدولية البلجيكي سيرج برامرتز قوى 14 آذار لمجرّد إعلانه عن تجاوب سوريا مع التحقيق الدولي، ممّا يعني وقف الضغوط والعقوبات ضدّ النظام السوري.

شهد تموز من العام 2006 عدواناً إسرائيلياً على لبنان دام 33 يوماً، أنتج التفافاً شعبياً في مواجهة العدوان الخارجي وحصّن الجبهة الداخلية وعزّز الصمود الأسطوري للمقاومة وتحقيق النصر على إسرائيل.

دان ميشال عون الضربات العسكرية الإسرائيلية ضد أهداف مدنية لبنانية.

(1) كريم بقرادوني، مرجع سابق، ص 429.

(2) بيان حزب الله نشر في الصحف ووسائل الاعلام اللبنانية كافة.

في المقابل كشف جنبلاط عن حقيقة موقفه، فأعلن أن حزب الله لا يستطيع أن يتفرد بقرار السلم والحرب متسائلا لمن سيهدي النصر؟ جارت قوى فريق 14 آذار وليد جنبلاط في موقفه، وحمّلت المقاومة المسؤولية واتهمتها بتنفيذ أمر عمليات سوري - إيراني.

إنتهت الحرب بموجب القرار 1701 الذي أقرّه مجلس الأمن وكان من أهم نتائجه إرسال الجيش إلى جنوب لبنان[1].

طاولة التشاور الوطني

في 6 تشرين الثاني 2006، نجح نبيه برّي في عقد جلسة «لطاولة التشاور» التي حلّت محل طاولة الحوار، وأدرج على جدول الأعمال بندان: حكومة الوحدة الوطنية وقانون الانتخابات.

أظهرت الحوارات الهوّة التي تفصل الأكثرية التي دعت إلى انتخابات رئاسية مبكرة وتأليف حكومة، ومن ثمّ انتخابات نيابيّة في موعدها، بينما طالب ميشال عون بإجراء انتخابات نيابيّة مبكرة، وتأليف حكومة ومن ثم إجراء الانتخابات الرئاسية. أما حزب الله فاقترح توسيع الحكومة بتعيين وزراء لميشال عون وضمان الثلث المعطل للمعارضة. وهكذا، فإن الصراع على السلطة لم يمنع استمرار الحوار والتشاور، لكن الخلاف على المحكمة الدولية هو الذي سيغلق كل أبواب الحلول والتسويات. في المقابل توافق برّي والسنيورة على إفساح المجال للتشاور بين الأطراف اللبنانيين حول مشروع المحكمة قبل عرضه على مجلس الوزراء، غير أن السنيورة سارع إلى تعيين جلسة إستثنائية لمجلس الوزراء في 13 تشرين الثاني 2006 أقرّ فيها مشروع المحكمة. شعر برّي بأن السنيورة يمارس سياسة الأمر الواقع، فقرّر و«حزب الله» أن يقدم الوزراء الخمسة الشيعة إستقالتهم وانضم إليهم الوزير الارثوذوكسي يعقوب الصراف.

---

(1) نص قرار 1701، جريدة السفير 12/ 8/ 2006.

فور استقالة الوزراء من الحكومة، طالب لحود باستقالة حكومة السنيورة بعد أن باتت فاقدة للشرعية الميثاقية والدستورية استناداً إلى مقدمة الدستور التي تنص على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». سرّعت جريمة اغتيال بيار الجميل في 21 تشرين الثاني، إقرار المحكمة الدولية في مجلس الأمن الدولي، مما أدى إلى تكريس الطلاق بين الحكومة والوزراء المستقيلين.

اعتصام المعارضة

في الأول من كانون الأول 2006، أعطى السيد حسن نصرالله إشارة البدء بالتظاهر والاعتصام في وسط بيروت عبر رسالة تلفزيونية وجّهها إلى اللبنانيين شدّد فيها على «سلمية» التحرك حتى إسقاط الحكومة. وباشر حزب الله بإقامة الخيم الضخمة في وسط العاصمة استعداداً لمواجهة توقع لها أن تكون طويلة. دخل لبنان النفق والمأزق: الأكثرية لا تريد أن تعطي شيئاً رغم اعتصام المعارضة في الشارع، والمعارضة لن تضع حداً للاعتصام إلا إذا أخذت شيئاً. ما عاد بالإمكان أن يتراجع طرف ولا أن يتقدم.

أكثر عمرو موسى من تنقلاته بين دمشق وبيروت في إطار المبادرة العربية التي كانت تراوح مكانها، فلا أقنع الأكثرية بإجراء انتخابات نيابية مبكرة ولا أقنع المعارضة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

في 23 كانون الثاني 2007، دعت المعارضة إلى إقفال البلد مطالبة بسقوط الحكومة التي فوجئت بحجم التحرك الذي شل كل المرافق والقطاعات. غير أن «القوات اللبنانية» تصدت للأحزاب في المناطق المسيحية، فكاد الوضع أن يؤدي إلى مواجهات مسيحية - مسيحية لولا تدخل الجيش في الوقت المناسب، مما حمل المعارضة على تعليق تحركاتها مكتفية بيوم إقفال واحد.

على صعيد آخر، في 30 أيار 2007، اتخذ مجلس الأمن القرار 1757

في المقابل كشف جنبلاط عن حقيقة موقفه، فأعلن أن حزب الله لا يستطيع أن يتفرد بقرار السلم والحرب متسائلا لمن سيهدي النصر؟ جارت قوى فريق 14 آذار وليد جنبلاط في موقفه، وحمّلت المقاومة المسؤولية واتهمتها بتنفيذ أمر عمليات سوري - إيراني.

إنتهت الحرب بموجب القرار 1701 الذي أقرّه مجلس الأمن وكان من أهم نتائجه إرسال الجيش إلى جنوبَ لبنان[1].

طاولة التشاور الوطني

في 6 تشرين الثاني 2006، نجح نبيه برّي في عقد جلسة «لطاولة التشاور» التي حلّت محل طاولة الحوار، وأدرج على جدول الأعمال بندان: حكومة الوحدة الوطنية وقانون الانتخابات.

أظهرت الحوارات الهوّة التي تفصل الأكثرية التي دعت إلى انتخابات رئاسية مبكرة وتأليف حكومة، ومن ثمّ انتخابات نيابيّة في موعدها، بينما طالب ميشال عون بإجراء انتخابات نيابيّة مبكرة، وتأليف حكومة ومن ثم إجراء الانتخابات الرئاسية. أما حزب الله فاقترح توسيع الحكومة بتعيين وزراء لميشال عون وضمان الثلث المعطل للمعارضة. وهكذا، فإن الصراع على السلطة لم يمنع استمرار الحوار والتشاور، لكن الخلاف على المحكمة الدولية هو الذي سيغلق كل أبواب الحلول والتسويات. في المقابل توافق برّي والسنيورة على إفساح المجال للتشاور بين الأطراف اللبنانيين حول مشروع المحكمة قبل عرضه على مجلس الوزراء، غير أن السنيورة سارع إلى تعيين جلسة إستثنائية لمجلس الوزراء في 13 تشرين الثاني 2006 أقرّ فيها مشروع المحكمة. شعر برّي بأن السنيورة يمارس سياسة الأمر الواقع، فقرّر و«حزب الله» أن يقدم الوزراء الخمسة الشيعة إستقالتهم وانضم إليهم الوزير الارثوذوكسي يعقوب الصراف.

---

(1) نص قرار 1701، جريدة السفير 12/ 8/ 2006.

فور استقالة الوزراء من الحكومة، طالب لحود باستقالة حكومة السنيورة بعد أن باتت فاقدة للشرعية الميثاقية والدستورية استناداً إلى مقدمة الدستور التي تنص على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». سرّعت جريمة اغتيال بيار الجميل في 21 تشرين الثاني، إقرار المحكمة الدولية في مجلس الأمن الدولي، مما أدى إلى تكريس الطلاق بين الحكومة والوزراء المستقيلين.

اعتصام المعارضة

في الأول من كانون الأول 2006، أعطى السيد حسن نصرالله إشارة البدء بالتظاهر والاعتصام في وسط بيروت عبر رسالة تلفزيونية وجّهها إلى اللبنانيين شدّد فيها على «سلمية» التحرك حتى إسقاط الحكومة. وباشر حزب الله بإقامة الخيم الضخمة في وسط العاصمة استعداداً لمواجهة توقع لها أن تكون طويلة. دخل لبنان النفق والمأزق: الأكثرية لا تريد أن تعطي شيئاً رغم اعتصام المعارضة في الشارع، والمعارضة لن تضع حداً للاعتصام إلا إذا أخذت شيئاً. ما عاد بالإمكان أن يتراجع طرف ولا أن يتقدم.

أكثر عمرو موسى من تنقلاته بين دمشق وبيروت في إطار المبادرة العربية التي كانت تراوح مكانها، فلا أقنع الأكثرية بإجراء انتخابات نيابية مبكرة ولا أقنع المعارضة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

في 23 كانون الثاني 2007، دعت المعارضة إلى إقفال البلد مطالبة بسقوط الحكومة التي فوجئت بحجم التحرك الذي شل كل المرافق والقطاعات. غير أن «القوات اللبنانية» تصدت للأحزاب في المناطق المسيحية، فكاد الوضع أن يؤدي إلى مواجهات مسيحية ـ مسيحية لولا تدخل الجيش في الوقت المناسب، مما حمل المعارضة على تعليق تحركاتها مكتفية بيوم إقفال واحد.

على صعيد آخر، في 30 أيار 2007، اتخذ مجلس الأمن القرار 1757

بإنشاء المحكمة الدولية. لم يصدر القرار بالإجماع، بل بأكثرية عشرة أصوات وامتناع خمس دول هي روسيا والصين وقطر وأندونيسيا وجنوب أفريقيا. واقترن الإمتناع بحيثيات متماسكة رأت في القرار تدخلاً في شؤون لبنان الداخلية، ومسّاً بسيادّته الوطنية وتهديداً لاستقراره وأمنه وسابقة خطرة يفتح الباب أمام استعانة الحكومات بمجلس الأمن لتتجاوز مؤسساتها الدستورية والتشريعية.

بعد إنشاء المحكمة الدولية انحصرت المعركة بالاستحقاق الرئاسي: وبقيت سلسلة الاغتيالات قائمة حيث أودى انفجار في منطقة المنارة في 13 حزيران بنائب بيروت وعضو كتلة المستقبل وليد عيدو مع ابنه ومرافقيه.

أدّت الأزمة إلى انكشاف أمني خطير في الواقع اللبناني، إذ أن ضعف الدولة وانشغال السلطة في الانقسامات الداخلية واستنزاف بعض أجهزتها في أنشطة داخلية تتصل بصراعات القوى الداخلية فيما بينها، وارتفاع مستوى الاضطراب الاجتماعي، شكل بيئة مثلى لجذب تنظيمات وأنشطة «أصولية» إلى العمل داخل الساحة اللبنانية[1]. خرج الجيش اللبناني بانتصار مكلف من مخيم نهر البارد، حيث خاض معركة غير عادية وواجه تنظيماً إرهابياً مدرباً ومحترفاً. ورغم خسارة 173 شهيداً وحوالى ألفي جريح، وهي خسارة لم يتكبدها الجيش من قبل، غير أنه كسب تأييداً شعبياً ملحوظاً وجسد الوحدة الوطنية، بشخص قائده العماد ميشال سليمان، رغم الانقسامات السياسية والمذهبية والطائفية التي تعصف بالبلاد.

الاستحقاق الرئاسي واتفاق الدوحة

دخلت رئاسة الجمهورية بعد رحيل لحود في فراغ رئاسي لستة أشهر، فلقد اشتدت الخلافات حول المرشح التوافقي للمنصب، حيث كانت القوى السياسية ترفض أسماء ميشال عون ونسيب لحود وبطرس حرب.

(1) د. علي فياض، مرجع سابق، ص46.

الوقت الذي كانت فيه الحكومة تزيد من نشاطها الحكومي حيث وبجلسة واحدة وقّعت 700 مرسوم بتاريخ 29/ 12/ 2007، ممارسةً مهام رئيس الجمهورية الذي انتهت ولايته بتاريخ 24/ 11/ 2007، الأمر الذي استفز المعارضة وزاد من توتيرها وهي التي تعتبر أن الحكومة غير ميثاقية[1].

ولم تُعر الحكومة و14 آذار آذاناً صاغية لكل النداءات والتحذيرات التي دعتها إلى معالجة الأمور لمنع الانفجار، بل اختارت الحكومة اللبنانية المواجهة مع المعارضة، من خلال استهداف حزب الله عبر القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء وتضمنت اعتبار شبكة الاتصالات التي أقامها الحزب غير شرعية وماسّاً بسيادة الدولة، متجاهلة تقرير «لجنة فينوغراد» الإسرائيلية التي أفادت بأن أبرز نقاط قوة حزب الله في الحرب كان «سلاح الاشارة» أي الاتصالات وأن ذلك ساهم في هزيمة إسرائيل، وبالتالي قررت ملاحقة المسؤولين عنها قانونياً، وفضح الدور الذي تقوم به شركات إيرانية في هذا المجال. وكشف «وزير الشباب والرياضة أحمد فتفت عن قرار بوضع المعلومات عن الدور الإيراني في عهدة جامعة الدول العربية والامم المتحدة[2]».

كما «وافق المجلس على مشروع مرسوم يرمي إلى إلغاء المرسوم رقم 3240 تاريخ 19/ 6/ 2000[3]» المتعلق بإسناد قيادة جهاز أمن مطار بيروت الدولي إلى العميد في الجيش وفيق شقير، الذي اتهمه النائب وليد جنبلاط بأنه قريب من حزب الله. وتردّد أن شقير تبلغ من قيادات كبيرة في المعارضة وجوب البقاء في مكتبه حتى إشعار آخر.

وفيما تريث حزب الله في إبداء الرد، وهو الذي يعتبر أن سلاح الإشارة

(1) النهار / 30 ـ 12 ـ 2007.

(2) جريدة الشرق الأوسط/ الاربعاء 7 ـ 5 ـ 2008/ العدد 10753 ـ ثائر عباس: الحكومة اللبنانية قررت مقاضاة منفذي شبكة الاتصالات وفضح الدور الإيراني.

(3) قرار مجلس الوزراء.

«الإتصالات» أضحى هدفاً إسرائيلياً بعد تقرير «فينوغراد» لضرب أحد أبرز نقاط قوة الحزب في حرب 2006، وانتظرت قيادات الأكثرية الخطوة التي ستقوم بها المعارضة بعد خرق الحكومة - الستاتيكو - القائم منذ انتهاء ولاية رئيس الجمهورية وبدء الفراغ الرئاسي، والتي قالت مصادر في المعارضة «إنها ستكون كبيرة وفي حجم الخرق الذي قام به فريق الموالاة[1]». وأتى الرد الأولي للحزب بياناً أعلن قرار المشاركة في الإضراب والتظاهر يوم 28 التي دعا إليها الإتحاد العمالي العام. كما قرر حزب الله «التعبير عن موقفه من قرارات الحكومة غير الشرعية التي اتخذتها في ما يتعلق بالاتصالات السلكية المرتبطة بالمقاومة، أو برئيس جهاز أمن المطار العميد وفيق شقير، من خلال مؤتمر صحافي يعقده الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله».

شاركت المعارضة بتظاهرة الإتحاد العمالي العام، وأعلنت العصيان المدني، وحذر حزب الله من أن أي اعتداء عليها ستقابله بالمثل[2]، مؤكداً أن العصيان لن يرفع قبل التراجع عن قراري الحكومة الجنبلاطية كما وصفوها آنذاك.

سرعان ما اندلعت المواجهات وسيطر حزب الله وحلفاؤه على بيروت، وأقفلوا قناة المستقبل، وحصلت إتصالات دولية وعربية ومحلية لإحتواء الموقف، إلا أن حزب الله مجدداً أكّد أنه لن يتراجع قبل التراجع عن القرارين، والدخول إلى الحوار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ودخلت قطر على خط الاتصالات واستطاعت بمباركة عربية ودولية من جمع الأطراف المتنازعة على طاولتها في الدوحة، حيث اتفق اللبنانيون على انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة

---

(1) جريدة الشرق الأوسط: مصدر سابق العدد 10753.

(2) راجع الصحف اللبنانية 8 - 5 - 2008 خطاب السيد حسن نصرالله.

وطنية وتمرير قانون 1960 عقد لقاءات حوار برئاسته تناقش الاستراتيجية الدفاعية.

تبنى تكتل (تيار المستقبل) العماد ميشال سليمان كرئيس توافقي. لكن توقيع الأفرقاء اللبنانيين على اتفاق الدوحة في 21 أيار 2008، والذي عمل على إنهاء الخلافات، مهّد الطريق لانتخاب سليمان. وفي 25 أيار 2008، اجتمع مجلس النواب في مقره الرئيس في ساحة النجمة وانتخب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وسط حضور عربي ودولي كبير.

قانون الانتخابات 2009

أقرّ مجلس النواب اللبناني في نهاية أيلول 2008 قانون الانتخابات التشريعية التي عقدت في 7 حزيران 2009 تنفيذاً للبند الثالث من اتفاق الدوحة حيث جاء فيه: «إعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان، بحيث يبقى قضاءا مرجعيون - حاصبيا دائرة انتخابية واحدة وكذلك بعلبك - الهرمل/ والبقاع الغربي - راشيا.

وتوزع مقاعد البرلمان اللبناني مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ومدة ولاية المجلس النيابي أربع سنوات. ويعطي النظام 27 مقعداً للمسلمين السنة وعدداً مماثلاً للمسلمين الشيعة، فيما يحصل الدروز على 8 مقاعد ومقعدان للعلويين.

وفي الجانب المسيحي، يحصل الموارنة على 34 مقعداً، 14 مقعداً للأرثوذوكس، و8 مقاعد للكاثوليك، و6 مقاعد للأرمن، ومقعدان للأقليات المسيحية الأخرى.

وفيما يتعلق ببيروت فتم تقسيمها إلى ثلاث دوائر:

- **الدائرة الأولى:** الأشرفية - الرميل - الصيفي (حيث الغالبية مسيحية).

- **الدائرة الثانية**: الباشورة - المدور - المرفأ (حيث الغالبية مسلمة سنية وشيعية).
- **الدائرة الثالثة**: ميناء الحصن - عين المريسة - المزرعة - المصيطبة - رأس بيروت - زقاق البلاط.

كما أقر المجلس بنوداً تتعلق بـ:

- **الإنفاق الانتخابي**:
- فدعا إلى ضبط الإنفاق الانتخابي الذي حدد سقفه بـ 100 ألف دولار لكل مرشح.
- ويسمح للمرشحين الإنفاق من مالهم الخاص لتمويل حملتهم الانتخابية
- كما يمكن للمرشحين أن يتلقوا مساهمات (نقدية أو عينية لا تتعدى سقف الإنفاق الانتخابي المحدد).
- لا يستطيع أن يقدم هذه المساهمات إلا (اللبنانيون) مواطنون طبيعيون أو قانونيون.
- يمنع منعاً باتاً أية مساهمات أو هبات من الدول الأجنبية.
- ويحظر الإنفاق على الخدمات أو دفع الأموال للناخبين خلال الحملة الانتخابية.
- **الإعلام الانتخابي**:
- لا يجوز لأية وسيلة إعلامية أن تعلن دعمها لفريق ما.
- على كل وسيلة إعلامية أن تخصص ثلاث ساعات في الأسبوع لتوعية الناخبين وتثقيفهم، ومن يخل بهذا البند تقفل وسيلته الإعلامية لمدة ثلاثة أيام.
- لا يجوز إقامة المهرجانات الانتخابية، أو نشر الملصقات الإعلانية في

المباني العامة، أو الجامعات أو المدارس أو دور العبادة.
- يمنع توزيع مواد الحملة الانتخابية في مراكز الإقتراع يوم الانتخاب.
- منع نشر إستطلاعات الرأي قبل عشرة أيام من الانتخابات.
- كما أقر بنداً يتعلق بإقتراع المغتربين اللبنانيين في سنة 2013.
- كما أقر القانون أن تأخذ وزارة الداخلية بعين الإعتبار حاجات المعوقين بحيث تسمح لهم بممارسة حقهم الطبيعي في الانتخاب.

أما إجراء الانتخابات فقد خضعت للشروط التالية:
- إجراء الانتخابات في يوم واحد على الأراضي اللبنانية كافة.
- لم يعد إستخدام البطاقة الانتخابية ضرورياً وإستبدالها ببطاقة الهوية.
- لا يمكن أن ينتخب من لا يرد إسمه على لوائح الشطب.
- إستخدام صناديق الإقتراع الشفافة، لتعريف الناخبين بمحتوى الصندوق.
- إستعمال العازل لضمان سرية الانتخاب.
- إستخدام الحبر الذي لا يُمحى، تجنباً للتصويت أكثر من مرة.
- **المساعدات الدولية**:
- تم توقيع مذكرة بين لبنان والإتحاد الأوروبي يوم الأربعاء 21/ 1/ 2009 يقدم بموجبها الإتحاد أربعة ملايين يورو من أجل دعم الانتخابات النيابية.
- أكد السفير لوران بدعم وزارة داخليته للبنان وإرسالها بعثة مراقبين لتعزيز الثقة وإجراء تقويم حيادي (ويندرج كل ذلك في إطار سياسة الجوار) التي يطبقها الإتحاد الأوروبي مع عدد من الدول من بينها لبنان.

جرت الانتخابات اللبنانية الدورة الثالثة عشرة الانتخابية في السابع من حزيران من العام 2009، وسط شرخ سياسي حاد يقسم البلاد أفقياً وعمودياً،

- **الدائرة الثانية**: الباشورة ـ المدور ـ المرفأ (حيث الغالبية مسلمة سنية وشيعية).
- **الدائرة الثالثة**: ميناء الحصن ـ عين المريسة ـ المزرعة ـ المصيطبة ـ رأس بيروت ـ زقاق البلاط.

كما أقر المجلس بنوداً تتعلق بـ:

- **الإنفاق الانتخابي:**

- فدعا إلى ضبط الإنفاق الانتخابي الذي حدد سقفه بـ 100 ألف دولار لكل مرشح.
- ويسمح للمرشحين الإنفاق من مالهم الخاص لتمويل حملتهم الانتخابية
- كما يمكن للمرشحين أن يتلقوا مساهمات (نقدية أو عينية لا تتعدى سقف الإنفاق الانتخابي المحدد).
- لا يستطيع أن يقدم هذه المساهمات إلا (اللبنانيون) مواطنون طبيعيون أو قانونيون.
- يمنع منعاً باتاً أية مساهمات أو هبات من الدول الأجنبية.
- ويحظر الإنفاق على الخدمات أو دفع الأموال للناخبين خلال الحملة الانتخابية.

- **الإعلام الانتخابي:**

- لا يجوز لأية وسيلة إعلامية أن تعلن دعمها لفريق ما.
- على كل وسيلة إعلامية أن تخصص ثلاث ساعات في الأسبوع لتوعية الناخبين وتثقيفهم، ومن يخل بهذا البند تقفل وسيلته الإعلامية لمدة ثلاثة أيام.
- لا يجوز إقامة المهرجانات الانتخابية، أو نشر الملصقات الإعلانية في

المباني العامة، أو الجامعات أو المدارس أو دور العبادة.

- يمنع توزيع مواد الحملة الانتخابية في مراكز الإقتراع يوم الانتخاب.
- منع نشر إستطلاعات الرأي قبل عشرة أيام من الانتخابات.
- كما أقر بنداً يتعلق بإقتراع المغتربين اللبنانيين في سنة 2013.
- كما أقر القانون أن تأخذ وزارة الداخلية بعين الإعتبار حاجات المعوقين بحيث تسمح لهم بممارسة حقهم الطبيعي في الانتخاب.

أما إجراء الانتخابات فقد خضعت للشروط التالية:

- إجراء الانتخابات في يوم واحد على الأراضي اللبنانية كافة.
- لم يعد إستخدام البطاقة الانتخابية ضرورياً وإستبدالها ببطاقة الهوية.
- لا يمكن أن ينتخب من لا يرد إسمه على لوائح الشطب.
- إستخدام صناديق الإقتراع الشفافة، لتعريف الناخبين بمحتوى الصندوق.
- إستعمال العازل لضمان سرية الانتخاب.
- إستخدام الحبر الذي لا يُمحى، تجنباً للتصويت أكثر من مرة.

- **المساعدات الدولية:**

- تم توقيع مذكرة بين لبنان والإتحاد الأوروبي يوم الأربعاء 21/ 1/ 2009 يقدم بموجبها الإتحاد أربعة ملايين يورو من أجل دعم الانتخابات النيابية.
- أكد السفير لوران بدعم وزارة داخليته للبنان وإرسالها بعثة مراقبين لتعزيز الثقة وإجراء تقويم حيادي (ويندرج كل ذلك في إطار سياسة الجوار) التي يطبقها الإتحاد الأوروبي مع عدد من الدول من بينها لبنان.

جرت الانتخابات اللبنانية الدورة الثالثة عشرة الانتخابية في السابع من حزيران من العام 2009، وسط شرخ سياسي حاد يقسم البلاد أفقياً وعمودياً،

وبقانون انتخاب اتفق عليه الفريقان في تسوية الدوحة، كان قد وُضع لانتخابات عام 1960 على أساس اعتماد القضاء الإداري دائرة انتخابية، إنما مع إضافة بعض التعديلات، كضمّ قضاءَي بعلبك والهرمل وجعلهما دائرة واحدة، وجمع قضاءَي حاصبيا ومرجعيون.

وإذا كان قانون الانتخاب وليد الديمقراطية وجنينها، لا بل مركبها الذي يضمن أهم مرتكزاتها، وهو مبدأ «التناوب على السلطة» وبمساواة بين المرشّحين، فلا بدّ من مراجعة قوانين الانتخاب التي اعتمدت في لبنان وضمنت وصول الطواقم السياسية إلى السلطة. ولا بدّ من الإشارة أيضا إلى أن تبديل هذه القوانين اقتصر على شق تقسيم الدوائر، من دون إضافة أي مكوّنات إصلاحية تُذكر، باستثناء حق اقتراع المرأة الذي أضافه رئيس الجمهورية كميل شمعون، وخفض سن الاقتراع من 21 سنة إلى 18 سنة، الذي أقرّه البرلمان أخيرا (ليطبّق عام 2013)، فضلا عن إجراء الانتخابات في يوم واحد في كل لبنان، و«محاولة» وضع سقف للإعلام والإعلان الانتخابيين. «وبحسب دراسة أصدرها مركز «الدولية للمعلومات» في بيروت عام 2005، فـ«منذ عام 1920 غُيّر قانون الانتخاب 12 مرة من أجل غايات الزعماء السياسية عوضاً عن معالجة أمور أساسية، مثل اقتراع الناخب في مكان إقامته وليس في مكان ولادته، واعتماد التمثيل النسبي عوضاً عن التمثيل الطائفي، ومنع شراء الأصوات، والحد من الحملات الإعلانية للمرشحين بما فيها الإعلانات، وتوظيف آلاف المندوبين»[1]».

«اضطلعت وزارة الداخلية والبلديات بالتحضيرات الانتخابية في جو من الشفافية عموماً. تمّمت إدارة الانتخابات الممثلة بـ 26 قائمقاماً على الصعيد

(1) مايا مشلب/ قوانين الإنتخاب اللبنانية: أسلحة السلطة في الحروب الديمقراطية/ جريدة الشرق الأوسط العدد 11114 تاريخ 3 أيار 2009.

المحلي، مهماتها بصورة واضحة بشكل عام ونظراً إلى أن الإدارة المشدّدة على الصعيد المركزي نادراً ما كان على القائمقامين اتخاذ أية قرارات.

النخب السياسية 2009

في ظل الانقسام والظروف السياسية الاستثنائية، تم إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر وسط خلافات عميقة بين مكونات 8 آذار و14 آذار في ظل اصطفافات سياسية وطائفية حادة بلغت أوجها خلال الحملة الانتخابية الأطول في تاريخ الانتخابات في لبنان، والتي أثارت جدلاً كبيراً خاصة في ما يتعلق بالمبالغ الضخمة التي رصدت لها والمتابعة ـ أو التدخل ـ إقليمياً ودولياً، من سفراء وشخصيات عربية وأجنبية وصولاً حتى نائب الرئيس الأميركي جوزف بايدن الذي حط في لبنان في حمأة الحملة الانتخابية، وزار أطرافاً موالية مشاركة في الانتخابات، كما أنه أدلى بتصريحات كان لها أثرها على الرأي العام اللبناني.

كانت التوقعات والإستطلاعات تشير إلى احتمال كبير لفوز المعارضة الوطنية بأغلبية مقاعد المجلس النيابي، لكن وعلى العكس من ذلك، فقد أفرزت الانتخابات نتائج خالفت تلك التوقعات، حيث فازت الموالاة بأغلبية المقاعد النيابية، سيما أن بعض الدوائر كانت العامل الأساسي الذي قلب المعادلة. وبالفعل، فقد حصد تحالف الموالاة جميع المقاعد في ثلاث دوائر لم تكن محسومة النتائج، لا بل كانت التوقعات ترجح اقتسام المقاعد فيها بين الموالاة والمعارضة سيما في دوائر متوازنة القوى انتخابياً هذه الدوائر هي: زحلة والبقاع الغربي والكورة.

وفي قراءة تحليلية لواقع الانتخابات عامة وفي هذه الدوائر خاصة، يمكن إيجاز الأسباب التي أدّت إلى هذه النتائج غير المتوقعة في إضاءة إلى بعض الوسائل المستخدمة في الانتخابات:

ـ استقدام عدد كبير جداً من الناخبين المقيمين خارج البلاد، في مختلف

الدوائر. وهذا مؤشر أكيد وواضح إلى الميزانية الضخمة التي استخدم جزء منها في هذا السبيل

- استخدام المال الانتخابي باحجام هائلة وغير مسبوقة في تاريخ الانتخابات اللبنانية. وفي هذا الإطار، نذكر ما كشفة الكاتب كريستوفر ديكي في مجلة نيوزويك الأميركية في مقابلة أجراها مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي أفصح جهارة عن دفع المملكة أموالاً لتيار المستقبل بهدف منع المعارضة الوطنية من امتلاك الأكثرية في المجلس وبالتالي سيطرتها على السلطة في لبنان

- التزام سوريا بعدم التدخل تبلور بعدم السماح لأكثر من 100 الف مجنس بالمجيء للتصويت في لبنان لا سيما في البقاع وغيرها من المناطق اللبنانية.

- إعتماد خطاب سياسي ارتكز على التحريض الطائفي السني ـ الشيعي قبل أشهر إضافة إلى تحريض المسيحيين وتخويفهم من «مد شيعي» يتهدد وجودهم. وقد ضمن الخطاب السياسي الموالي على كم كبير من التحريض على العنف والفتنة وإثارة النعرات الطائفية، وصولاً إلى التخويف والتخوين والتشهير والقدح والذم وما شابه ذلك. وفي محاولة للاستفادة من هذا الوضع المتشنج بهدف شد العصب الطائفي لدى الناخبين السنة

- كان دعم وتأييد العديد من المفتين ظاهراً وجلياً، كذلك تأييد البطريرك الماروني نصر الله صفير لمواقف وخطابات ساهمت في زيادة قوة الموالاة

توزع القوى

- تفوق للموالاة لدى الناخبين السنة والدروز والسريان والإنجيليين

- تفوق للموالاة لدى الناخبين السنة بنسبة 75،2% بفارق 56،3 نقاط عن المعارضة أي بحوالي 488،275 صوتاً، ولدى الناخبين الدروز بنسبة 72،2% بفارق 52،5 نقاط أي بحوالي 50،919 صوتاً، ولدى الناخبين السريان بنسبة 63،3% بفارق 29،7 نقاط أي بحوالي 1،570 صوتاً، ولدى الناخبين الإنجيليين بنسبة 47،5% بفارق 7،5 نقاط أي بحوالي 30 صوتاً.

- تفوق للمعارضة لدى الناخبين الشيعة والموارنة والأرثوذكس والكاثوليك والأرمن والعلويين.

- تفوق للمعارضة لدى الناخبين الشيعة بنسبة 91،6% بفارق 88،2 نقطة عن الموالاة، أي بحوالي 428،464 صوتاً، ولدى الناخبين الموارنة بنسبة 47،7% بفارق 0،5 نقطة أي بحوالي 1،783 صوتاً، ولدى الناخبين الأرثوذكس بنسبة 53،2% بفارق 11،7 نقطة أي بحوالي 11،967 صوتاً، ولدى الناخبين الكاثوليك بنسبة 49,3 بفارق 0،6 نقطة أي بحوالي 3،737 صوتاً، ولدى الناخبين الأرمن بنسبة 74،3% بفارق 53،4 نقطة أي بحوالي 14،022 صوتاً، ولدى الناخبين العلوّين بنسبة 91،9% بفارق 87،2 نقطة أي بحوالي 12،548 صوتاً.

توزيع النواب وفق التحالف السياسي والتوزيع الطائفي للمقاعد

الموالاة: حازت على أكثرية المقاعد لدى الناخبين السنة والأرثوذكس والدروز والكاثوليك والأرمن.

فازت متحالفة مع الوسطيين بـ 71 مقعداً توزعوا على جميع الطوائف المخصصة لمقاعد المجلس النيابي العشرة، الموارنة 15 مقعداً بنسبة 44،1% والسنة 24 مقعداً بنسبة 88،9% والشيعة 3 مقاعد بنسبة 11،1% والأرثوذكس 12 مقعداً بنسبة 85،7% والدروز 5 مقاعد بنسبة 62،5% والكاثوليك 4 مقاعد بنسبة

0،50% والأرمن الأرثوذكس 3 مقاعد بنسبة 0،60% والعلويون مقعدين بنسبة 0،100% ومقعداً واحداً بنسبة 0،100% لكل من الأرمن الكاثوليك والأقليات والإنجيليين.

المعارضة: حازت على أكثرية المقاعد لدى الناخبين الشيعة والموارنة فازت بـ 57 مقعداً توزعوا على 7 طوائف من أصل العشرة المخصصة لمقاعد المجلس النيابي، الموارنة 19 مقعداً بنسبة 9،55% والشيعة 24 مقعداً بنسبة 9،88% والسنة 3 مقاعد بنسبة 1،11% والأرثوذكس مقعدين بنسبة 3،14% والدروز 3 مقاعد بنسبة 5،37% والكاثوليك 4 مقاعد بنسبة 0،50% والأرمن الأرثوذكس مقعدين بنسبة 40% .

جدول بتوزيع النواب وفق التحالف السياسي والتوزيع الطائفي للمقاعد

المقعد	المعارضة	%	الموالاة		%	إجمالي
			الموالاة	الوسطية		
موارنة	19	55,9	15		44,1	34
سنة	3	11,1	22	2	88,9	27
شيعة	24	88,9	3		11,1	27
أرثوذكس	2	14,3	11	1	85,7	14
دروز	3	37,5	5		62,5	8
كاثوليك	4	50,0	4		50,0	8
أرمن أرثوذكس	2	40,0	3		60,0	5
علويون			2		100,0	2
أرمن كاثوليك			1		100,0	1
أقليات			1		100,0	1

تابع الجدول

المقعد	المعارضة	%	الموالاة		%	إجمالي
			الموالاة	الوسطية		
انجليّون			1		100,0	1
إجمالي	57	44,5	68	3	55,5	128

توزع النواب على التيارات السياسية:

- حل تيار المستقبل أولا بفوزه بـ 23 مقعداً بنسبة 0،18% من المجلس النيابي، يمكن إحتساب بعض المستقلين شبه المنضوين فيه فيصبح العدد 29 مقعداً بنسبة 7،22% .
- حل التيار الوطني الحر ثانيا بفوزه بـ 12 مقعداً بنسبة 8،7% من المجلس النيابي، يمكن احتساب بعض المستقلين شبه المنضوين فيه فيصبح العدد 19 مقعداً بنسبة 8،14%
- حل حزب الله ثالثاً بفوزه بـ 10 مقاعد بنسبة 8،7% من المجالس النيابي، يمكن احتساب بعض المستقلين شبه المنضوين فيه فيصبح العدد 13 مقعداً بنسبة 2،10% .
- حلت حركة أمل رابعاً بفوزها بـ 8 مقاعد بنسبة 3،6% من المجلس النيابي، يمكن احتساب بعض المستقلين شبه المنضوين فيه فيصبح العدد 13 مقعداً بنسبة 2،10% .
- حل الحزب التقدمي الاشتراكي خامساً بفوزه بـ 6 مقاعد بنسبة 7،4% من المجلس النيابي، يمكن احتساب بعض المستقلين شبه المنضوين فيه فيصبح العدد 11 مقعداً بنسبة 6،8% .

- حلت القوات اللبنانية سادساً بفوزها بـ 5 مقاعد بنسبة 9،3% من المجلس النيابي، يمكن احتساب بعض المستقلين شبه المنضوين فيه فيصبح العدد 8 مقاعد بنسبة 3،6% .
- حل الحزب الكتائب سابعاً بفوزه بـ 5 مقاعد بنسبة 9،3% من المجلس النيابي .
- حل تيار المردة ثامناً بفوزه بـ 3 مقاعد بنسبة 3،2% من المجلس النيابي، يمكن احتساب بعض المستقلين شبه المنضوين فيه فيصبح العدد 4 مقاعد بنسبة 1،3% .

النواب الذين فازوا بالانتخابات النيابية للعام 2009

دائرة بيروت الأولى :

نديم بشير الجميل (ماروني)، ميشال بيار فرعون (كاثوليكي)، نايلة جبران التويني (أرثوذكسية)، سيرج بارج طور سركسيان (أرمني كاثوليكي)، جان لطفيك أوغاسبيان (أرمني أرثوذكسي) .

بيروت الثانية :

نهاد صالح المشنوق (سني)، هاني حسن قبيسي (شيعي)، ارتيورقره بت نظريان (أرمني أرثوذكسي)، سبوه أوهانس قالباكيان (أرمني أرثوذكسي) .

بيروت الثالثة :

سعد الدين الحريري (سني)، تمام صائب بك سلام (سني)، محمد جميل قباني (سني)، عمار عمر الحوري (سني)، عماد مدحت الحوت (سني)، غازي علي يوسف (شيعي)، غازي هاني العريضي (درزي)، عاطف مرشد صليبا مجدلاني (أرثوذكسي)، باسم الدكتور رمزي الشاب (إنجيلي)، نبيل موسى دي فريج (أقليات) .

جبل لبنان

دائرة قضاء المتن :

إبراهيم كنعان (ماروني)، سليم إميل سلهب (ماروني)، نبيل سبع نقولا (ماروني)، سامي أمين الجميّل (ماروني)، إدغار فؤاد معلوف (كاثوليكي)، ميشال الياس المر (أرثوذكسي)، غسان إميل مخيبر (أرثوذكسي) اغوب أوهانس اغوب باقرادونيان (أرمني أرثوذكسي) .

دائرة قضاء بعبدا :

علي فضل عمار (شيعي)، بلال أسد فرحات (شيعي)، فادي نجيب الأعور (درزي)، حكمت فرج ديب (ماروني)، الآن جوزيف عون (ماروني)، ناجي كميل غاريوس (ماروني) .

دائرة قضاء الشوف :

محمد قاسم رشيد الحجار (سني)، علاء الدين خضر ترو (سني)، وليد كمال بيك جنبلاط (درزي)، مروان محمد حماده (درزي)، ميشال دوري كميل شمعون (ماروني)، إيلي ميشال عون (ماروني)، جورج جميل عدوان (ماروني)، نعمه يوسف طعمه (كاثوليكي) .

دائرة قضاء كسروان :

ميشال نعيم عون (ماروني)، فريد الياس الخازن (ماروني)، يوسف المعروف جوزيف حنا خليل (ماروني)، نعمه الله فارس ابي نصر (ماروني)، جلبرت موريس زوين (ماروني) .

دائرة قضاء عاليه :

أكرم حسين شهيب (درزي)، الأمير طلال الأمير مجيد ارسلان (درزي)،

هنري بيار حلو (ماروني)، فؤاد راجي السعد (ماروني)، فادي الياس الهبر (أرثوذكسي).

دائرة قضاء جبيل:

عباس حسين هاشم (شيعي)، وليد نجيب الخوري (ماروني)، سيمون فريد أبي رميا (ماروني).

لبنان الشمالي

دائرة مدينة طرابلس:

محمد أحمد الصفدي (سني)، محمد نجيب عزمي ميقاتي (سني)، محمد عبد اللطيف كباره (سني)، سمير عدنان الجسر (سني)، أحمد مصطفى كرامي (سني)، سامر جورج سعاده (ماروني)، روبير موريس فاضل (أرثوذكس،) بدر كامل محمد ونوس (علوي)

دائرة قضاء المنية الضنية:

قاسم علي عبد العزيز، أحمد شوقي محمد خضر فتفت، هاشم محمد مصطفى علم الدين (وفاة) انتخب بدلاً عنه كاظم الخير في 13/ 6/ 2010.

دائرة قضاء عكار:

خالد محمد ضاهر(سني)، خالد عباس زهرمان (سني)، معين محمد طارق المرعبي (سني)، هادي فوزي حبيش (ماروني)، رياض نقولا رحال (أرثوذكسي)، نضال حرجي طعمه (أرثوذكسي)، خضر منيف حبيب (علوي).

دائرة قضاء البترون:

بطرس جوزف الخوري حرب (ماروني)، أنطوان موسى موسى زهرا (ماروني)

دائرة قضاء زغرتا:

سليمان أنطوان فرنجية (ماروني)، اسطفان بطرس الدويهي (ماروني)، سليم بك يوسف بك كرم (ماروني)

دائرة قضاء الكورة:

فريد نبيل مكاري (أرثوذكسي)، فريد اسحق يوسف حبيب (أرثوذكسي)، نقولا بك فؤاد بك غصن (أرثوذكسي).

دائرة قضاء بشري:

ستريدا الياس طوق (ماروني)، إيلي كرم كيروز (ماروني).

البقاع

دائرة قضاء زحلة:

عاصم فايز عراجي (سني)، عقاب عقاب صقر (شيعي)، إيلي ميشال ماروني (ماروني)، طوني مخايل ابو خاطر (كاثوليكي)، نقولا ميشال فتوش (كاثوليكي)، جوزيف أنيس معلوف (أرثوذكسي)، شانت مارديروس جنجنيان (أرمن أرثوذكسي).

دائرة قضاءي البقاع الغربي وراشيا:

زياد ناظم القادري (سني)، جمال سليم الجراح (سني)، أمين محمد وهبي (شيعي)، وائل وهبي أبو فاعور (درزي)، روبير اسكندر غانم (ماروني)، أنطوان نقولا سعد (أرثوذكسي).

دائرة قضاءي بعلبك والهرمل:

كامل محمد الرفاعي (سني)، الوليد محمد سكرية (سني)، علي محمد سليمان بشير المقداد (شيعي)، نوار محمد الساحلي (شيعي)، غازي حسين

علي الحاج زعيتر (شيعي)، حسين علي الموسوي (شيعي)، عاصم محمد قانصو (شيعي)، إميل رحمه (ماروني)، مروان فارس فارس (كاثوليكي).

لبنان الجنوبي

دائرة مدينة صيدا

بهية بهاء الدين الحريري، فؤاد عبد الباسط السنيورة.

دائرة قرى صيدا:

نبيه مصطفى برّي (شيعي)، علي عادل عسيران (شيعي)، ميشال حنا موسى (كاثوليكي).

دائرة قضاءي جزين:

زياد ميشال أسود (ماروني)، ميشال طانيوس الحلو (ماروني)، عصام نقولا صوايا (كاثوليكي).

دائرة قضاء صور:

عبد المجيد علي صالح (شيعي)، محمد عبد اللطيف فنيش (شيعي)، نواف محمود الموسوي (شيعي)، علي يوسف خريس (شيعي).

دائرة قضاء النبطية:

محمد حسن رعد (شيعي)، ياسين كامل جابر (شيعي)، عبد اللطيف بك يوسف الزين (شيعي).

دائرة قضاء بيت جبيل:

حسن نظام الدين فضل الله (شيعي)، علي احمد بزي (شيعي)، أيوب فهد حميد (شيعي).

دائرة قضاءي مرجعيون وحاصبيا

قاسم عمر هاشم (سني)، علي حسن خليل (شيعي)، علي رشيد فياض (شيعي)، أنور محمد الخليل (درزي)، أسعد حليم حردان (أرثوذكسي).

المجموع العام

27 (سنياً)، 27 (شيعياً)، 8 (دروز)، 34 (مارونياً)، 8 (كاثوليك)، 14 (أرثوذكسياً)، 1 (انجيلي)، 1 (أرمن كاثوليك)، 5 (أرمن أرثوذكس)، 1 (اقليات)، (علويان).

المراجع

كتب:

- البرازي، معن: «شركاء في اغتيال الحريري، الجزء الأول: محافظو لبنان الجدد»، مركز الشرق الأوسط للدرسات الإستراتيجية، طبعة أولى 2005.
- برانفورد، نيكولاس: زلزال لبنان، اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2007.
- بقرادوني، كريم: صدمة وصمود، عهد إميل لحود (1998 ـ 2007)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 2009.
- دلول، محسن: «لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية»، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2007.
- ديب، كمال: هذا الجسر العتيق، سقوط لبنان المسيحي؟ دار النهار، بيروت، طبعة أولى 2008.
- سعد، عبدو، «الانتخابات النيابية لعام 2005، قراءات ونتائج»، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، بيروت 2005.
- فياض، د. علي: الدولة الهشة (صادر باللغة الانكليزية) كانون الثاني 2008.

- ميرميه، فرانك وبيكار، إليزابث: ثلاثة وثلاثون يوماً من الحرب في لبنان، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى.
- المركز اللبناني للدراسات انتخابات 2005، بيروت، سن الفيل.

مقابلات:

- مقابلة مع السيد نهاد المشنوق، المستشار السابق للرئيس الراحل الحريري، بتاريخ 20 آب 2005.
- مقابلة مع السيد مالك مروة، عضو اللجنة التنفيذية في حركة التجدّد الديمقراطي، بتاريخ 30 آب 2005.
- مقابلة أجرتها الشبكة اللبنانية للإرسال مع السفير جوني عبدو بتاريخ 18 تشرين الأول 2005.

جرائد:

- جريدة الديار، تموز 2000.
- جريدة السفير، آب 2004.
- جريدة السفير، أيلول 2004.
- جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ 13 أيلول 2004.
- جريدة السفير، تشرين الثاني 2004.
- جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ 14 كانون الأول 2004.
- جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ 8 شباط 2005.
- جريدة السفير، آب 2005 (سامي كليب).
- جريدة المستقبل، العدد الصادر بتاريخ 17 أيلول 2004.
- جريدة المستقبل، العدد الصادر بتاريخ 2 تشرين الأول 2004.
- جريدة النهار، تشرين الأول 2000.
- جريدة النهار، تاريخ 3 أيلول 2004.

- جريدة النهار، تاريخ 4 أيلول 2004 (المؤتمر الصحافي الذي عقده الوزير سليمان فرنجية من بنشعي).
- جريدة النهار، تاريخ 5 أيلول 2004.
- جريدة النهار، تاريخ 8 أيلول 2004 (تصريح فارس سعيّد).
- جريدة النهار، تاريخ 21 شباط 2005.
- جريدة النهار، تاريخ 13 أيار 20.
- المستقبل، تاريخ 8 حزيران 2009 .
- لوريان لوجور والدايلي ستار 10 حزيران 2009.
- مشلب ـ مايا / جريدة الشرق الوسط الأحد 9 جمادى الأولى 1430 هـ، 3 مايو 2009، العدد 11114 / قوانين الانتخاب اللبنانية: أسلحة السلطة في الحروب الديمقراطية.
- جريدة الرياض، تاريخ 11 آذار 2005، العدد 13409.
- وكالة رويترز، 8 آذار 2005 (عن جريدة السفير، تاريخ 9 آذار 2005).
- وكالة رويترز، 14 آذار 2005 (عن جريدة النهار تاريخ 15 آذار 2005).
- جريدة الشرق الأوسط، تاريخ 16 ابريل 2005، العدد 9636.
- ثائر عباس/ الأحد 13 ربيع الثاني 1426 هـ، 22 مايو 2005، العدد 9672/ القوانين الانتخابية في لبنان منذ الاستقلال حتى الآن: لكل انتخابات قانونها... وأهدافه.
- أنطوان مراد / جريدة الديار، تاريخ 23/ 3/ 2005.
- جريدة الانوار اللبنانية، تاريخ 29/ 5/ 2009، غازي العريضي يروي لـ«الانوار» وقائع «صلح باريس» و«الاتفاق الرباعي»: حاوره فؤاد دعبول وجزيل رزوق.
- إبراهيم الأمين، جريدة السفير، تاريخ 25/ 4/ 2005.
- جريدة السفير، تاريخ 6/ 5/ 2005.
- جريدة النهار، تاريخ 21/ 5/ 2005.

- جريدة السفير، تاريخ 21/ 5/ 2005.
- جريدة السفير، تاريخ 27/ 5/ 2005، علي الصغير.
- جريدة النهار، تاريخ 12/ 2/ 2007، هذه هي حقيقة الاتفاق الرباعي الخماسي، بقلم الياس الزعبي.
- جريدة السفير، تاريخ 7/ 2/ 2006 .
- جريدة السفير، تاريخ 30/ 12/ 2006.
- بيان حزب الله، نشر في الصحف ووسائل الاعلام اللبنانية كافة.
- نص قرار 1701، جريدة السفير 12/ 8/ 2006.
- جريدة النهار، 30/ 12/ 2007.
- جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء 7/ 5/ 2008، العدد 10753، ثائر عباس: الحكومة اللبنانية قررت مقاضاة منفذي شبكة الاتصالات وفضح الدور الإيراني.
- جريدة الشرق الأوسط: مصدر سابق، العدد 10753.
- الصحف اللبنانية 8/ 5/ 2008، خطاب السيد حسن نصرالله.

خاتمة

هل يمكننا عبر هذا البحث رصد الآلية التي عبرها جرى إصطفاء النخب السياسية اللبنانية والتي امنت وصولهم الى البرلمان. وهل حقاً شكّلت هذه الآلية، كما في الدول العريقة في ديمقراطيتها، قاعدة صحيحة ومتوازنة لممارسة ديمقراطية؟

لا شكّ في أن الانتخابات هي إحدى آليات الديمقراطية. لكن التجربة اللبنانية ـ إذا أمكن القول، خصوصاً بعد الحرب الأهلية ـ قد تحايلت على هذه الآلية وسخّرتها لمصالح فئات اجتماعية ـ سياسية مُحدّدة، تمثّلت بالزعامات السياسية ـ الطائفية التي إستمرّت في حكم لبنان منذ 1992، وأوغلت في إحتكار هذا التمثيل عبر القوانين الانتخابية التي أتت مفصّلة على مقاييسها. وفي كل دورة انتخابية شكّل القانون الغطاء الشرعي لإعادة إنتاج الزعامات المحلّية عبر لوائح ـ محادل إكتسحت لبنان من جنوبه إلى شماله، ومن شرقه إلى غربه مع الوجود السوري أو بدونه. تعجز القوى المحلية عن التوافق في حل امورها. لأنها أوكلت أمر البلاد إلى الخارج تحت شعار التفتيش عن الحقيقة، مما ادى الى استباحة البلاد واللعب على التناقضات المحلية ومحاولة حلّ ما عجز عنه الغرب وإسرائيل من تفكيك قواعد وأوصال المقاومة ووضع لبنان تحت مجهر

السياسة الإسرائيلية. هل وعى اللبنانيون جميعاً أن إسرائيل هي العدو في زمن الحرب والمنافس الشرس الذي يمكنه اللعب على تناقضات البلاد الثانوية والرئيسية في ظل السلام؟ وهل يعي اللبنانيون أن خلافاتهم تقوي أعداءهم وتضعف الوطن؟ لا شك في أن لبنان كان ولا يزال المكان الذي تتغلغل تحت جلده المؤامرات والحل دائما في يد أبنائه الذين يبحثون دائماً عن الحلول الخارجية. هي قلة وعي النخب السياسية التي ينتخبها هذا الشعب على قواعد غير مؤاتية لبناء وطن.

هل كان قدر لبنان أن يعيش تجربة أظهرت أن المصالح الخاصة أولاً ومصالح الطائفة ثانياً هي الأهم بالنسبة لهم؟ الجواب لا يكون في تحميل سوريا كل المسؤولية عما حصل في لبنان، على الأقل في الداخل. هل صحيح أن اللبنانيين حاولوا الاتفاق على أي لبنان يريدون ومنعتهم سوريا من ذلك، وأولوا حقاً الأهمية القصوى للوطن والدفاع عنه مكان الإنتماء إلى المحاور والحكم تحت مظلة بعض الدول الإقليمية والدولية؟ هل فعلاً جرى الاعتراض على إرادتهم في التوحد وبناء الدولة ؟ هل اتفق اللبنانيون على أن وطنهم ليس ساحة، وأن الأولوية هي للمؤسسات، ومن ثم يمكن النظر في استراتيجيات الخارج واتباع التكتيكات المناسبة والملائمة؟ دخلت سوريا لبنان بغطاء أميركي - عربي وخرجت بعد رفع هذا الغطاء، فبعض المسؤولية تقع ايضا على كاهل اللبنانيين أنفسهم وبالتحديد على الزعامات المحلية التي استأثرت بالسلطة مستعينة بالوجود السوري لتعزيز مصالحها، وعندما تغيّرت السياسات الدولية والإقليمية، انتقلت إلى ضفة اخرى لتتبادل معها المصالح والمنافع.

ربما يجدر بنا إعادة النظر في النظام الذي تدرّج من الطائفية إلى المذهبية والتساؤل حول الانتماء الحقيقي، حيث لكل طائفة لبنانية مرجعية خارجية أي «فاتيكان سياسي» يتحكّم بتوجّهاتها وتحالفاتها، مما ينعكس على أبسط المبادئ الوطنية. ليست المسألة بمثابة دعوة إلى الانعزال، إنها دعوة إلى تشكيل رؤية

لوطن له تحالفات تكتيكية واستراتيجية تنطلق من موقعه الجغراسياسي ومن مصالحه الحيوية أي العسكرية والاقتصادية والسياسية.

فالسؤال الأساسي هو: هل يمكن لهذه النخب القيام بهذه المهام والتي يندرج على عاتقها قيام الوطن أو أفوله؟ ليس صحيحاً أنهم عاجزون، بل هم لا يريدون، فهل يمكن اعتبارهم نخباً سياسية، حيث لا وجود لمجتمع مدني منفصل عن الطوائف، وحيث لا فعالية لمجتمع مدني خارج مصالح زعماء الطوائف، ولا لمجتمع متخطٍّ عصبيته، قائم على التضامن العضوي وعلى المصلحة العامة لجميع اللبنانيين كمواطنين وليس على التضامن الميكانيكي القائم في معظمه على العصبية؟ من الصعب التكهن بما سيؤول إليه وضع القوانين الانتخابية في ظل الواقع السياسي الذي مرت وتمر به البلاد. لا يراد من هذا البحث اقتراح المستحيل أو التنظير بل رؤية الواقع الاجتماعي السياسي وأخذ العبر للحفاظ على وجود هذا الكيان.

فالمسألة الأكثر إلحاحاً اليوم هي إقرار قانون جديد للأحزاب، وإطلاق الحرية الحزبية على قاعدة الديمقراطية وتشجيع منظمات المجتمع المدني على نيل حريتها من الارتباطات الخارجية والعمل على أجندة داخلية تُتيح إعادة إنتاج مجتمع حر. أما قانون الانتخابات، فيجب أن يقوم على مفاهيم كالنسبية، والوفاق الوطني، ويضمن تداول السلطة وليس إعادة إنتاج المحادل نفسها وإعتماد الآليات الديمقراطية التي تؤهّل لبنان واللبنانيين على إستعادة الروحية التي غيّبتها الحرب الأهلية وتداعيات هذه الحرب.

السياسة الإسرائيلية. هل وعى اللبنانيون جميعاً أن إسرائيل هي العدو في زمن الحرب والمنافس الشرس الذي يمكنه اللعب على تناقضات البلاد الثانوية والرئيسية في ظل السلام؟ وهل يعي اللبنانيون أن خلافاتهم تقوي أعداءهم وتضعف الوطن؟ لا شك في أن لبنان كان ولا يزال المكان الذي تتغلغل تحت جلده المؤامرات والحل دائما في يد أبنائه الذين يبحثون دائماً عن الحلول الخارجية. هي قلة وعي النخب السياسية التي ينتخبها هذا الشعب على قواعد غير مؤاتية لبناء وطن.

هل كان قدر لبنان أن يعيش تجربة أظهرت أن المصالح الخاصة أولاً ومصالح الطائفة ثانياً هي الأهم بالنسبة لهم؟ الجواب لا يكون في تحميل سوريا كل المسؤولية عما حصل في لبنان، على الأقل في الداخل. هل صحيح أن اللبنانيين حاولوا الاتفاق على أي لبنان يريدون ومنعتهم سوريا من ذلك، وأولوا حقاً الأهمية القصوى للوطن والدفاع عنه مكان الإنتماء إلى المحاور والحكم تحت مظلة بعض الدول الإقليمية والدولية؟ هل فعلاً جرى الاعتراض على إرادتهم في التوحد وبناء الدولة؟ هل اتفق اللبنانيون على أن وطنهم ليس ساحة، وأن الأولوية هي للمؤسسات، ومن ثم يمكن النظر في استرتيجيات الخارج واتباع التكتيكات المناسبة والملائمة؟ دخلت سوريا لبنان بغطاء أميركي ـ عربي وخرجت بعد رفع هذا الغطاء، فبعض المسؤولية تقع ايضا على كاهل اللبنانيين أنفسهم وبالتحديد على الزعامات المحلية التي استأثرت بالسلطة مستعينة بالوجود السوري لتعزيز مصالحها، وعندما تغيّرت السياسات الدولية والإقليمية، انتقلت إلى ضفة اخرى لتتبادل معها المصالح والمنافع.

ربما يجدر بنا إعادة النظر في النظام الذي تدرّج من الطائفية إلى المذهبية والتساؤل حول الانتماء الحقيقي، حيث لكل طائفة لبنانية مرجعية خارجية أي «فاتيكان سياسي» يتحكّم بتوجّهاتها وتحالفاتها، مما ينعكس على أبسط المبادئ الوطنية. ليست المسألة بمثابة دعوة إلى الانعزال، إنها دعوة إلى تشكيل رؤية

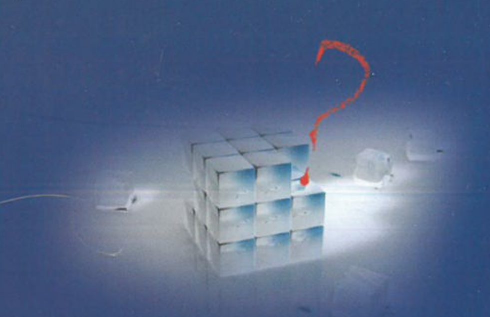
لوطن له تحالفات تكتيكية واستراتيجية تنطلق من موقعه الجغراسياسي ومن مصالحه الحيوية أي العسكرية والاقتصادية والسياسية.

فالسؤال الأساسي هو: هل يمكن لهذه النخب القيام بهذه المهام والتي يندرج على عاتقها قيام الوطن أو أفوله؟ ليس صحيحاً أنهم عاجزون، بل هم لا يريدون، فهل يمكن اعتبارهم نخباً سياسية، حيث لا وجود لمجتمع مدني منفصل عن الطوائف، وحيث لا فعالية لمجتمع مدني خارج مصالح زعماء الطوائف، ولا لمجتمع متخطٍّ عصبيته، قائم على التضامن العضوي وعلى المصلحة العامة لجميع اللبنانيين كمواطنين وليس على التضامن الميكانيكي القائم في معظمه على العصبية؟ من الصعب التكهن بما سيؤول إليه وضع القوانين الانتخابية في ظل الواقع السياسي الذي مرت وتمر به البلاد. لا يراد من هذا البحث اقتراح المستحيل أو التنظير بل رؤية الواقع الاجتماعي السياسي وأخذ العبر للحفاظ على وجود هذا الكيان.

فالمسألة الأكثر إلحاحاً اليوم هي إقرار قانون جديد للأحزاب، وإطلاق الحرية الحزبية على قاعدة الديمقراطية وتشجيع منظمات المجتمع المدني على نيل حريتها من الارتباطات الخارجية والعمل على أجندة داخلية تُتيح إعادة إنتاج مجتمع حر. أما قانون الانتخابات، فيجب أن يقوم على مفاهيم كالنسبية، والوفاق الوطني، ويضمن تداول السلطة وليس إعادة إنتاج المحادل نفسها وإعتماد الآليات الديمقراطية التي تؤهّل لبنان واللبنانيين على إستعادة الروحية التي غيّبتها الحرب الأهلية وتداعيات هذه الحرب.

الفهرس

مدخل 5
القسم الأول: النخب السياسية والقوانين الإنتخابية 9
الفصـــل الأول: مفهوم النخبة والمشاركة السياسية 11
الفصـــل الثاني: النظم الانتخابية في لبنان 31
الفصـــل الثالث: قانون الانتخابات والنخب السياسية 1992 67
الفصـــل الرابع: قانون الانتخابات والنخب السياسية 1996 91
الفصل الخامس: قانون الانتخابات والنخب السياسية 2000 121
المراجع 149
القسم الثاني: قانون الانتخابات والنخب السياسية 2005 ـ 2009 153
الفصل الأول: قانون الانتخابات والنخب السياسية 2005 155
الفصل الثاني: قانون الانتخابات والنخب السياسية 2009 201
المراجع 231
خاتمة 235



صناعة النخب السياسية في لبنان

يطرح هذا الكتاب ماهية مفهوم النخب السياسية؟ وتاريخ الأنظمة السياسية التي هيئت الأرضية للنظام البرلماني في لبنان. ويتساءل حول أهمية المشاركة السياسية التي أوصلت النخب إلى البرلمان ليقف على الظروف السياسية التي أدت إلى ولادة هذه النخب التي ألّفت البرلمانات المتعاقبة في لبنان من 1992 إلى ال 2009.

من لعب الدور الأساسي في هذه الولادات هل هي القوى الاقليمية؟ أم العوامل الداخلية أم الاثنين معاً؟ هل أمن الوجود السوري في لبنان الانتقال السلس من برلمان إلى آخر عبر إقرار قوانين إنتخابية على مقاس مصالحه؟ أم تلاقت المصالح الاقليمية وممثليها المحليين على النمط الذي شاهدنا من القوانين الإنتخابية؟

هل عكست القوانين الإنتخابية بعد الإنسحاب السوري ديمقراطية أو أنتجت نخبا سياسية مختلفة عن تلك التي شهدنا قبل الإنسحاب؟

يحاول الكتاب الوقوف على كل هذه المواضيع ومراقبة كيفية وصول هذه النخب وتحالفاتها الإنتخابية ماهيتها والظروف التي أدت إلى اعتماد القوانين الإنتخابية وإعادة إنتاج النخب البرلمانية ـ السياسية في لبنان.

